

التاريخ الذي أجمله على ظهره

الدكتور

الدكتور سيد عويس

سلسلة
ثقافية
شعبية



كتاب الهلال

سلسلة شهرية تصدر عن « دار الهلال »

رئيس مجلس الإدارة : مكرم محمد أحمد

رئيس التحرير : مصطفى نبيل

سكرتير التحرير : عايد عياد

مركز الإدارة

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب

تليفون ٣٦٢٥٤٥٠ « سبعة خطوط »

KITAB ALHILAL

العدد ٤٤٣ - ربيع الاول - نوفمبر ١٩٨٧

NO . 443 NOVEMBER 1987

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى (١٢ عددا) فى جمهورية مصر العربية تسعة جنيهات بالبريد العادى وفى بلاد اتحادى البريد العربى والافريقى والباكستان ثلاثة عشر دولارا او ما يعادلها بالبريد الجوى وفى سائر انحاء العالم عشرون دولارا بالبريد الجوى .

والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال فى ج . م . ع . نقدا او بحوالة بريديّة غير حكومية وفى الخارج بشيك مصرفى لامر مؤسسة دار الهلال وتضاف رسوم البريد المسجل على الاسعار الموضحة اعلاه عند الطلب .

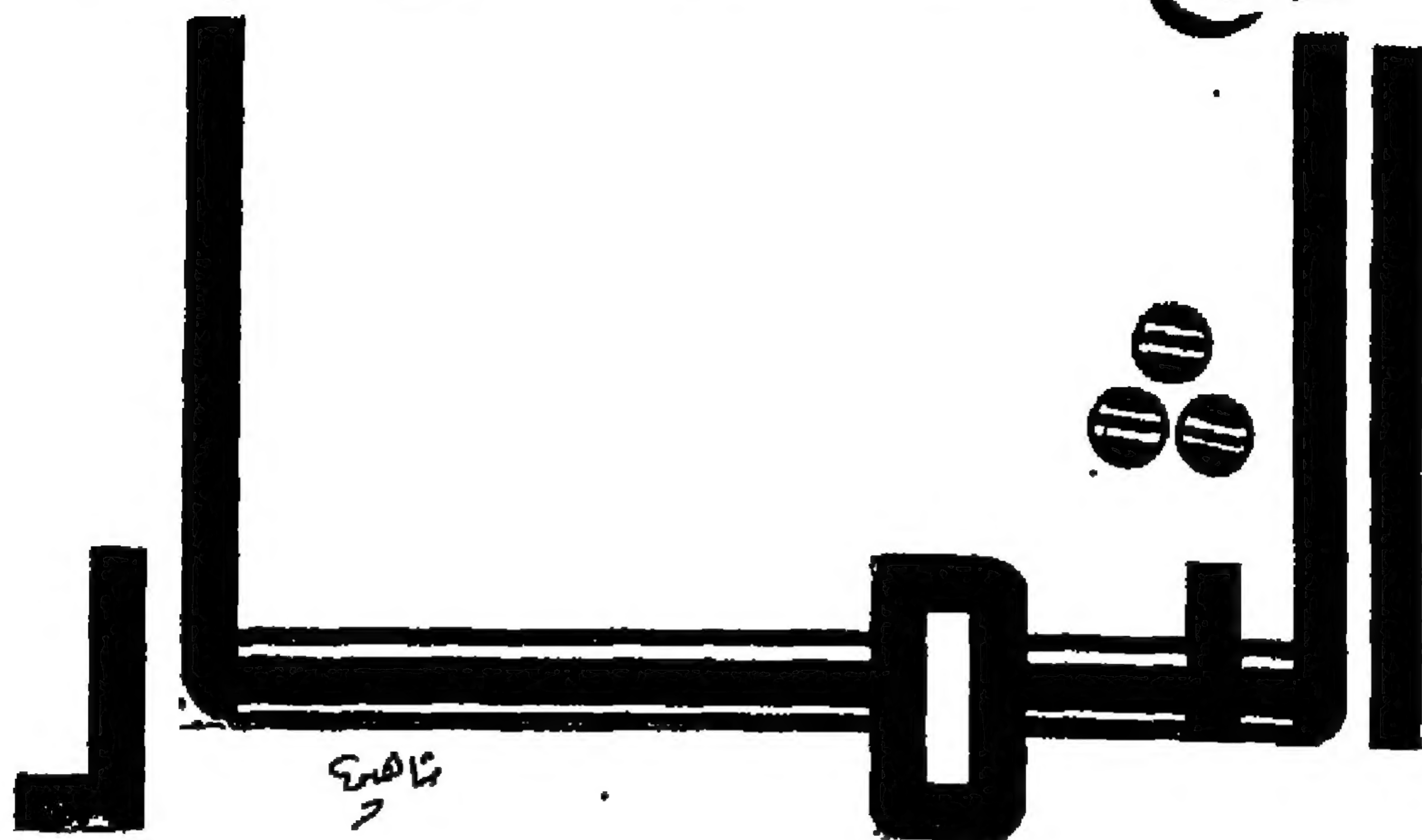
كتاب الهنـلال



سلسلة شهرية لنشر الثقافة بين الجميع

الغلاف بريشة الفنانة
سميحة حسنين

التاريخ الذي أعمله على ظهري



يتمتع

الدكتور سيد عويس



دار الهلال

١٢٥ يوما فى مواجهة الضياع

ووجدت نفسى وجها لوجه أمام زوجتى والاعزاء أحمد وآمال وسمير وتيسير ومسعد وكأننا كنا على موعد . لقد دهشوا جميعا عندما راونى أمامهم دون سابق انذار ، فأنا لم أبلغهم بموعد حضورى على وجه التحديد . ولكن الدهشة ذهبت وحل محلها تيار المحبة الذى غمرنا جميعا . وجدت نفسى فى أحضانهم ووجدوا أنفسهم فى أحضانى . كانت الغيبة عنهم طويلة ، وكان شوقى اليهم عظيما عظيما . غمرنا تيار المحبة لحظات لا يمكن ان تكون فى حسابان الزمان . وجدتهم غير ماكانوا عليه عندما تركتهم فى يوم ١٥ من شهر أغسطس عام ١٩٥٣ . ونحن الآن فى يوم ٣١ من شهر مايو عام ١٩٥٦ . لقد كبرت أجسامهم أجل ، ولكن شبح الاسى والمعاناة كان يطل من العيون . وياويلتى من اشعاع الاسى والمعاناة الذى كنت أراه وكان يحز فى قلبى وكاد أن يقطعه اربا اربا . والشقة لقد تغيرت معالمها ونقص الكثير من اثاثها . ورايت كل شىء وسمعت كل شىء وانطبع على صفحات قلبى كل شىء . ثم صمت . كان فرحى باللقاء كبيرا حقا ، ولكنى كنت أرنو الى ماوراء اللقاء . الى المستقبل القريب والى المستقبل البعيد . ماذا يخبرنى الدهر لى ياترى ؟ كنت أتساءل . ولكن سرعان ما اعتذرت لأعضاء

أسرتي الحبيبة طالبا بعض الراحة من عناء السفر .
والحق يقال أن عنائي لم يكن ماديا بالدرجة الاولى ولكن
كان هذا العناء معنويا قبل كل شيء . وعندما اضطجعت
على السرير أو ما يشبه السرير لم تستطع أن تجد الراحة
الى كياني سبيلا . كنت أسبح في بحور الضسباب
الفكري . ولم يخرجني مما كنت فيه الا أن أقول « يا بركة
دعاء الوالدين » . وأطل على التفاؤل بالحياة برأسه
فانفجرت أسارير مشاعري بالغبطة ورأيت أن لا مناص
من انفراج الازمة ، وقلت صامتا « اشتدى يا أزمة
تفترجى » .

اننى . الآن فى الشارع ولا عمل لى اذهب اليه لى
أحصل على قوتى وقوت أعضاء أسرتى . ولم أفكر فى
أحد من الناس ألجأ اليه . فى محنتى ، ولم يفكر أحد فى
الحضور الى . فكل أعضاء جماعتى المرجعية قد علموا
بعودتى كما علموا بحصولى على درجة الدكتوراه . ولكنهم
كانوا يعلمون أيضا أن عباس عمسار الذى كان وزيرا
للشئون الاجتماعية عندما كنت أعمل بها مفتشا فى إدارة
الاحداث قد رقتنى . فأصبحت معزولا ثقافيا واجتماعيا
واقصاديا . وأبى الجميع ، ولم أكن أتوقع ذلك ، الا
أن يتركونى وشائى . وأحسست بأننى ، على الرغم من
أننى توجت جهودى المضنية بالنجاح ، شخص منبوذ .
ويبدو اننى كنت مريضا ولم أكن على بينة من أمرى .
كنت أشعر بأن راسى يحمل شيئا ثقيلًا كأنه الجبل ،
ولم أدر تشخيص ذلك . وكنت ترانى دائما على السرير
مضطجعا أفكر وأفكر وأفكر . كان فى جعبتى ما يمكن
أن يسد رمقى ورمق أعضاء أسرتى لمدة لاتزيد على ثلاثة
شهور . ولكن أعضاء أسرتى لا يحتاجون فقط الى سد

الرمق . انهم كما رأيتهم يحتاجون الى اكثر من ذلك .
ان احمد فى كلية الهندسة وامال ستجلس الى امتحان
الثانوية العامة وسمير وتيسير ومسعد سيجلسون الى
امتحان الاعدادية على الرغم من فروق الاعمار . وكانت
مهمتى ان ارفع معنوياتهم حتى يجتازوا امتحاناتهم بنجاح ،
ولكن المعنويات لكى ترفع فى ميسر الحاجة الى امور
مادية هامة . فالملبس اللينق والاكل . وقد كانوا فى مرحلة
النمو لا يزالون - فى ميسر الحاجة الى تعدد اصنافه ،
فضلا عن « المصروف اليومي » الكافى . . كل اولئك
وغيرها كثير امور مادية تيسر ارتفاع معنويات الانسان منا
فضلا عن الشباب او من فى حكمهم .

واننى اذكر اننى على الرغم من كل شىء فقد نمت .
لا ادرى كم ثانية او كم دقيقة او كم ساعة استغرق فى
فى خلالها نومي . ولكنى عندما استيقظت وبدا لى اننى
من فرط ما وصل اليه مستوى مرضى اننى لم انم الا قليلا
جدا ، وجدت والد زوجتى ووالدتها وبعض اخواتها
واخوتها قد حضروا مسلمين مهنئين بالعودة . . اقصد
عودتى . وكان الشيخ زكى والد زوجتى رجلا صالحا
حقا كريما حقا . جاء الجميع وكانوا يحملون معهم بعض
الطعام الذى أعدته والد زوجتى احتفاء بالعودة . كان
الطعام متعدد الاصناف . وقد تعودت هذه السيدة أن
تفعل ذلك من حين الى حين وبخاصة اذا كانت ظروف
الحياة التى تواجهها اسرتى الصغيرة وانا ظروفنا غير
مواتية . وكان الشيخ زكى يزورنى كلما عدت من الخارج
قبل هذه العودة وبعدها عندما اتيت لى الفرصة للسفر
وكان يردد هذا الشيخ الكريم الصالح قولته المحببة :

« أنفاس معدودة في أماكن محدودة »

فقد كان يرى أن سفرى أمر مكتوب على ، فأنا إذا ذهب إلى الخارج أو إلى أى مكان فى داخل بلادى الخالدة مكتوب على أن « أتنفس » فى الأماكن التى أزورها الهواء الذى يحيط بها حتى أتركها إلى غيرها . فأنا مكتوب على أن أتنفس هواء مدينة لندن إذا ذهبت إلى مدينة لندن ، ومكتوب على أن أتنفس هواء مدينة الاسكندرية إذا ذهبت إلى مدينة الاسكندرية وهكذا .

« أنفاس معدودة في أماكن محدودة »

انه قدرى كما يلمح الشيخ أننى ذهبت إلى الولايات المتحدة فالهواء الذى مكتوب على أن أتنفسه كان موجودا هناك . ولم يكن يعلم أو ربما كان يعلم أن الأمور فى هذه الدنيا لا يمكن أن تكون بهذه البساطة . ولم يكن يدرك أو ربما كان يدرك أن الظواهر مادية كانت أو غير مادية وأن كل أنماط السلوك لا يمكن أن توجد فى ضوء أحد العوامل إذا اعتبرنا التنفس لهواء معين هاما من عوامل السفر إلى المكان الذى فيه هذا الهواء المعين وليس مجرد نتيجة .

جاء أعضاء أسرة زوجتى التوجيهية إلينا فأحسست بأن الدنيا بخير . جاءوا بالنيات الطيبة كما جاءوا بما أشبع بطون أبنائى وزوجتى وأشبع بطنى كذلك . وجلسوا معنا ماشاء لهم من الوقت ثم عادوا إلى بيوتهم وتركونا . كنت وأعضاء الأسرة ننظر إلى بعضنا البعض وتحدث نظراتنا بمعان شتى . وفضلت أن أصمت لكى أفكر ، وكان عشمى أن ينجح الإبناء فى امتحاناتهم . وكان قد بدأ امتحان بعضهم وانتهى امتحان البعض الآخر . وانتظرت كما انتظروا النتائج . ولكنى لم أستطع صبرا فذهبت إلى

كلية الهندسة لى أعرف نتيجة العزيز أحمد . لم أقل له انى ذاهب من أجل ذلك . ولم أقل لاحد ايضا . ولكنى عندما ذهبت وجدت أن النتيجة قد ظهرت وأن اسم أحمد لم يكن فى كشف الناجحين . وعلمت أن لديه فرصة للامادة وكانت الصدمة الاولى ولكنها لم تزعزع الثقة فى المستقبل . فمن حق أحمد أن يعيد دراسته تحت اشرافى . لقد قام بأدوار اجتماعية عديدة وهو فى سنه الفضة . وله كل العذر والاعتذار . ومن حقه على ان أقف بجانبه سندا وحاميا ومشجعا . ونجح سمر وتيسير ومسعد فى الشهادة الاعدادية ، وكنت فرحا ولكنى ايضا كنت قلقا . اننى أعرف فى ضوء خبراتى قدرات هؤلاء الاعزاء . وكان على أن أختار لهم المدرسة التى تتفق مع هذه القدرات أو كان على أن أشارك مع كل واحد منهم فى هذا الاختيار . وتم اختيار « معهد ميكانيكا الطائرات » لسمر . لقد كان شابا فارغ الطول يمارس الرياضة وبخاصة لعبة « كرة السلة » وكان من الناحية الجسمانية سليما معافى . واختارت تيسير إحدى المدارس الثانوية الفنية وقد شجعتها على هذا الاختيار فقد لاحظت الوانا شتى من ميولها الفنية ، كانت تحب القراءة ، وكانت تعشق الذهاب الى السينما ، وعندما تكتب كان القلم بين أصابعها مطواعا معطاء ، وكان حديثها لا يمله انسان . فقلت فى نفسى انها أولى بالمدرسة الثانوية الفنية والمدرسة الفنية أولى بها . أما مسعد فقد اختار المدرسة الثانوية العادية ، ومنها وكان هذا طموحه كما كان طموحى أن يذهب الى الجامعة ، وكل ميسر لما خلق له . وانتظرنا نتيجة امتحان العزيزة آمال ، ولما توجهت مجهوداتها بالنجاح وحصولها على الشهادة الثانوية العامة ، واجهت

امرين هامين : الاول الكلية التى قدر لها أن تلتحق بها
وكانت كلية الاداب قسم اللغة العربية : جامعة عين شمس .
أما الامر الثانى فقد كان تدبير المصاريف التى كان يجب
أن أدفعها لكى تلتحق فى الموعد المحدد لالتحاقها بالكلية
وكان الامر الثانى فى ضوء الظروف التى كنت أعيشها
عقبة كأداء .. ولكنى تذرعت بالصبر . وتذرعت بالقبول
القائل :

« الصبر مفتاح الفرج »

كنت أقول ذلك وكنت مضطرا لأقول ذلك . وكنت
أجدنى فى دهشة من أمرى . ماذا حدث لى وقد حصلت
ماحصلت من العلوم والمعارف ، وعشت التجارب تلو
التجارب ، وآمنت أو كدت أن أفعل ذلك بالعديد من
من الأفكار التى ترى أن الإنسان فى ضوء مايملك من
قدرات استطاع ويستطيع أن يقهر ما يواجهه من عناء أو
ضيق ؟ ماذا حدث لى ؟ أهى ردة إلى ماضى الترهات
والخرافات والتواكل « لا التوكل » ؟ أو أننى إذ أعيش
فى ظل المناخ الثقافى الاجتماعى المصرى الذى لم يتخلص
من هذه الترهات والخرافات .. حتى الآن ، فأنا تحت
رحمة هذه العناصر الثقافية التى لا تزال تملؤه ولم تجد
حتى الآن فعلا وقولا من ينقيه منها . أو أننى إذ أعيش
المرض الذى ينخر فى جسمى والذى لم أتعرف عليه ولم
أكن أدري شيئا عنه حتى الآن ، أصبحت شخصا
لا يستطيع مقاومة ما أواجهه فى هذه الفترة من
حياتى ؟

وكان مكانى المفضل حجرة النوم . ألقى جسدى على
سريرى وأفكر فيما أنا فاعل . ماذا أفعل من أجل أحمد
وماذا أفعل من أجل آمال . أنبنى أعيش منعزلا ثقافيا

لا أدري شيئاً خارج الحجرة التى أعيش فيها ولا يدري
أحد عني شيئاً . أو لعلهم يدرون ويدعون غير ذلك .
لقد تجاسرت يوماً وخرجت من البيت الى المقهى الذى
تعودت ان اجلس على أحد كراسيه ويجلس من حولى من
يجلس لنتسامر ولكي ينالهم « مشروباً » قبل سفرى
الى الخارج فى المرة الأخيرة . فماذا وجدت ؟ وجدت
كرسياً فجلست عليه ولم أجد أحداً يحاول أن يحوم حولى
حتى الرجل الذى كان يعمل فى مؤسسة الزفاف الملكى
« مساعد طبّاخ » ولم يكن يسكن بعيداً عن مسكنى ، كان
قد أتى الى ليجلس بجوارى فى المقهى ، ولما علم اننى
لا أعمل ولا وظيفة لى واننى فى حقيقة الامر أعيش وكأننى
المنبوذ فلا سلطان لى على أحد وان كان المجتمع كله يفرض
سلطانه وسلطته بل قهره على - تركنى ولم يعد يجلس
بجوارى فترة من الوقت حتى اذا مابدت خيوط الامل فى
عمل لى بدأ يعود أدراجه . اننى كنت ضائعاً حقاً واحترم
أعضاء أسرته الصغيرة صمتى وعزوفى عن الدنيا الا ان
أقرا صحيفة او كتاباً . اننى فى حقيقة الامر لم أكن
صامتاً الا عن الكلام ولكنى كنت أعيد « أفلام » تاريخ
حياتى منذ ان وعيت وحتى اللحظة التى كنت فيها
كنت أسترجع الماضى وأرى نفسى من خلاله فى كل فترات
حياتى الماضية . ووصلت الى نتيجة حاسمة . وجدتنى
نجاحاً أفكر فى الانتحار . وكانت فكرة لم تمكث الا برهة
وجيزة بددتها نظرتى الى إحدى صوري الفوتوغرافية
المعلقة على حائط الحجرة ومن حولها صور فوتوغرافية
أخرى لبعض أبناء مؤسسة الزفاف الملكى ، وكان منهم
كما أذكر الآن رجب حافظ وأحمد شحاته وعبد الكريم
ومسعد الحلوانى وعطية أبو دقه وعبد الرحيم الصغير

والاكس . ودهشتت جدا لما وصلت اليه حالتى ، ولكننى
تجلدت واسترجعت رباطة جأشى ، وتذكرت أعضاء
أسرتى الصغيرة : زوجتى واحمد وآمال وسمير وتيسير
ومسعد . وقلت لنفسى ما ذنب هؤلاء ؟ انهم بالضرورة
لا جريرة لهم فيما حدث أو يحدث لى . ولم أبدأ لنفسى
عذرا فى التفكير فى الاقدام على هذه الفعلة الخبيثة .
صحيح لقد كان من حقى ان أعذر فهانذا قد حصلت على
درجة الدكتوراه ، وهانذا أجدنى « وفى رقبتي » زوجة
شابة وابناء فى عمر الورد ينتظرهم المستقبل وينتظرون
المستقبل ، وهانذا مع كل ذلك ينبذنى المجتمع فى شخص
أعضاء جماعتى المرجعية وغيرهم من أعضائه نبذ النواة
لقد وجدتنى اذ هنت على هؤلاء هانت على الحياة . اننى
هنا وقد جئت بعد غيبة طويلة كنت فى خلالها أعب من
الوان العاوم والمعارف عبا لا يابه بى أحد . ولم أكن فى
يوم من الايام متافقا وان تعامل معى المنافقون ، فأبعدت
نهائيا ان اعرض نفسى على أحد . لم أندم أبدا لاننى قطعت
الكارت الذى أعطتنى اياه رفيقة السفينة الاميريكية زوجة
الرجل الدبلوماسى الذى لم أراه أبدا . فهل كان على أن
أذهب الى السفارة الاميريكية والروح الاستعمارية التى
عشتها فى مناخ مجتمع الولايات المتحدة الثقافى قد
أطلت برأسها لتحكم العالم وبخاصة وقد ملكت دولة هذا
المجتمع « القبلة الدرية » وتهدد بها كل من يتجاسر على
الوقوف فى سبيلها ؟ وهل أذهب الى الصاغ مجدى
حسنيين الذى فى ضوء موقفه قد بارك وضع أعضاء
المجتمع المصرى المثقفين المناضلين من الوفديين أو من
الاخوان المسلمين أو من معتنقى المبادئ الماركسية وغيره .
فى الاغلال ؟ اننى رفضت ذلك رفضا . وكنت أقول كيف

اضع يدي في يد هؤلاء أو أولئك . ان هؤلاء وأولئك كانوا في رأيي في ذلك الحين أعداء مصرنا الخالدة الحقيقيين . كيف السبيل الى بناء المجتمع الرشيد بدون أعضاء المجتمع المصري المثقفين المناضلين ؟ انهم صفوة المجتمع في ذلك الحين وهم في ضوء نشاطاتهم وممارساتهم ولى الناس بالقيادة والحكم . وأذا كانت ثورة عام ١٩٥٢ بى ثورة المستقبل المشرق لمجتمعنا المصري ، كما كنت اقول ، فمن واجبها تجنيد كل انشى قادرة وكل ذكر قادر لبناء هذا المستقبل . ان الوطنية لا يمكن ان تحتكر فالوطن وطن الجميع ، ومن حق جميع القادرين ان يؤدوا واجبهم المقدس نحو الوطن مصرنا العزيزة الخالدة .

ومر شهر او كاد فاذا بى أجد زميلى المغفور له « الاستاذ ابراهيم المنوفى » يدق على باب شقتى مساء ذات يوم من الايام فى خلال شهر يونيو عام ١٩٥٦ . وفتح باب الشقة وقابلته بفرح فهو ليس فقط كان زميلا ولكنه كان صديقا بل كان اخا . كان رجلا مكافحا حقا وترك بصماته فى العمل الاجتماعى وبخاصة فى العمل الاجتماعى الريفى الذى بدأه فى قرية « شطانوف » فى اول شهر اكتوبر عام ١٩٣٩ . ويبدو ان الاستاذ ابراهيم شعر بما كانت الشقة عليه من حال فاقترح على أن نخرج لنجلس على مقهى « الفيشاوى » بجوار مسجد « الامام الحسين » ، وكان هذا المقهى قريبا من المنزل الذى اسكن فيه ، وكثيرا ما جلسنا هو وأنا عليه فى الايام الماضية . وفتح الاستاذ ابراهيم الحديث وذكر لى اننى فى ضوء ظروف جمعية الخدمات الاجتماعية بحى بولاق « حيث ان السيدة الزا ثابت المديرية فى أوروبا فى الوقت الحاضر ، وبالنسبة الى ظروفى الراهنة ، رأى مجلس ادارة الجمعية تعيينى

مديرا مؤقتا للجمعية ، حتى تعود السيدة الزا ، براتب قدره عشرون جنيها مصريا شهريا وأن أمنح كذلك خمسة جنيهات مصاريف الانتقال . ثم أعطاني صورة من محضر الجلسة الذي سجل هذا القرار كان يحتفظ بها ، ونص هذا المحضر اذكره فيما يلي :

« اجتمع مجلس الادارة في الساعة التاسعة من مساء يوم الاربعاء الموافق ٢٠-٦-١٩٥٦ برئاسة السيد الاستاذ محمد فتحي وحضور السادة الاساتذة عبد العزيز فتح الباب وأحمد ابو ريه و ابراهيم المنوفى . وتغيب السيد الاستاذ كمال عبد السلام لوجوده خارج القطر وقام بأعمال السكرتارية السيد الاستاذ ابراهيم المنوفى . وقد نظر المجلس فى النقاط الآتية :

١ - تلى محضر الجلسة السابقة ووفق عليه .
٢ - وافق المجلس على الصرف فى عام ٥٦-١٩٥٧ على ضوء ميزانية عام ١٩٥٥ حتى تتم الموافقة على مشروع الميزانية .

٣ - قرر المجلس منح الدكتور سيد عويس نفس المكافأة التى كانت تتقاضاها السيدة الزا ثابت وهى عشرون جنيها شهريا وان يمنح كذلك خمسة جنيهات مقابل مصاريف الانتقال فى جمع التبرعات ومايستلزمه نشاط الجمعية من انتقالات وذلك من تاريخ أول يونيو وهو تاريخ استلام العمل وذلك الى حين عودة السيدة الزا ثابت من الخارج .

٤ - قرر المجلس قبول الدكتور سيد عويس عضوا بمجلس الادارة فى أحد المكانين الخاليين بالمجلس .

الرئيس	السكرتير
((محمد فتحي))	((ابراهيم المنوفى))

وعندما افترقنا ابراهيم المتوفى وانا وتركته فى طريقى الى منزلى حيث اسكن لم اكن اشعر بشيء الا بالفبطة والسرور والحبور . فقد تأكد لى أن الله ستار . وأن الخير فى هذه الدنيا موجود . صحيح ان الشر كذلك موجود ، وهو والخير فى صراع دائما . ولكن فى ضسوء ظروفى انتصر الخير وكان انتصاره أكيدا . وزاد كل ذلك من تفاؤلى بالحياة وبالمستقبل : مستقبل أعضاء أسرئى الصغيرة ومستقبلى . ان قرار مجلس إدارة الجمعية المشار اليه يسر لى أن اعمل فى سبيل تكوين المواطن الصالح فى مجتمعنا . فالجمعية تعمل منذ اللحظة الاولى فى سبيل تحقيق هذا الهدف . وانا ماذهبت لكى أدرس دراسائى العالية الا لكى اتاهل لهذا العمل تأهيلا منتظما اقصد تأهيلا علميا . وهاهى ذى الفرصة قد واثت اكى احقق عمليا فى ربوع حى بولاق الذى كان ، ومازال ، يعج بالاطفال والصبيان والفتيات والشبان والشابات والرجال والنساء . يملثون بيوتهم القابعة فى هذا الحى كما ينتشرون فى الشوارع والحارات والازقة التى توجد فى ثناياه . ان الهدف الاول فى سبيله الى التحقيق مما اسعدنى . اما الهدف الثانى ، كما يعلم القارىء ، وقد كان البحث عن حقائق المجتمع المصرى الثقافية : الظواهر منها والعلاقات الاجتماعية وانماط سلوك بنية فلعلى ان احد السبيل الى تحقيقه عن طريق الجمعية أيضا . ومع ذلك فأننى كنت على يقين أننى سأعمل بالجمعية بصفة مؤقتة أى أنه عندما تحضر السيدة الزا من الخارج وتعود الى قواعدها أترك مقعدى ولكنى لن أترك العمل فى الجمعية لتحقيق هذين الهدفين متطوعا . فقد كنت اعتبر

ولا أزال ، « حى بولاق » وقد كان موضوعا للدراسة فى رسالة الدكتوراه وانا اقارنه « بحى روكسبرى » بمدينة بوستن ، انه حى ممثل لمصرنا الخالدة اقصسد مجتمع مصرنا الخالدة ، كان هذا الحى حيا قديما ، وكانت ترجع نشأته الى عصر الفاطميين « ٣٦٢ - ٥٦٧ هـ : ٩٧٢ - ١١٧١ م » . وكان هذا الحى فى إحدى فترات التاريخ عبارة عن جزيرة تسمى « جزيرة الفيل » ، وعندما انحسر الماء عن هذه الجزيرة فى خلال عام ٥٧٠ هـ « ١١٧٤ م » ثم استمر الماء ينحسر عاما بعد عام ، واصبحت الجزيرة صالحة للسكن بدأ الناس فى خلال عام ٧١٣ هـ « ١٣١٣ » يسكنون فى الرقعة التى انحسر الماء عنها . وبدأوا يبنون فيها المساكن ، وكان من الذين بدأوا هذا البناء السلطان والامراء والجند والتجار والكتاب ثم أعضاء المجتمع الآخرون . وعندما انحسر ماء النيل عن ساحل بولاق ، امتدت العمارة فيه الى أبعد مدى على شاطئ النيل ، واصبح المكان يجتذب كل راغب فى البناء بعيدا عن الاماكن المزدحمة فى القاهرة .

والملاحظ ان حى بولاق يقع فى الجزء الغربى من محافظة القاهرة ، يحده من الجهة الشمالية خط سكك حديد الوجه القبلى الذى يبدأ من نهاية كوبرى امبابه على الضفة الشرقية لنهر النيل وينتهى الى بداية منطقة السبئية . ويحده من الشرق بداية منطقة السبئية وشارع خط سكك الحديد مارا بسوق الخضار الى شارع الجلاء . ويحده من الجنوب شارع الجلاء حتى يلتقى مع « كورنيش النيل » عند آخر « مترو مصر الجديدة » . ويحده من الغرب « الكنيسة الانجليزية » ، ويسير شمالا

من طريق كورنيش النيل الى أن ينتهى عند كوبرى
امبابة .

وقد لمع اسم حى بولاق فى التاريخ . فقد اشترك
ابناؤه فى كثير من الحركات الوطنية . نجد انهم قد
دافعوا عن الوطن فى خلال الحملة الفرنسية « ١٧٩٨ -
١٨٠٢ م » ونجد انهم شاركوا الشعب المصرى ثورته فى
عام ١٩١٩ . وقد تميز هذا الحى بانفراد ابناؤه باشغال
ثورة عام ١٩٣٠ ، حيث اندلعت هذه الثورة من مدرسة
الصناعات الزخرفية وكان وقودها عمال الورش الاميرية
« العنابر » .

وقد سكن حى بولاق فى فترة من حياته التجار . ونجد
حتى الان فيه آثار « الوكالات » الكبيرة التى كانت
مراكز التجارة فى خلال هذه الفترة . نجد مثلاً وكالات
الارز والبلع والسكر والمشينات والذهب والخسروب .
وكانت تعلو هذه الوكالات « اربع » سكنية تحمل اسم
هذه الوكالات ، أما الاربع فقد كانت مقسمة من الداخل
الى ممرات وحوارى وبها منازل . ومن القريب
ولعله ، فى ضوء ظروف الحى التاريخية والثقافية
الاجتماعية والاقتصادية ، أن لا يكون غريباً أن بعض
ابناء الحى فى الوقت الذى بدأنا فيه العمل الاجتماعى
فيه وحتى كتابة هذه السطور ، لا يزالون يمتلكون بعض
هذه الوكالات . وأن اناساً آخرين يمتلكون المنازل التى
تعلوها . وتعرف الملكية الأخيرة بملكية الهواء .
وقد تغير التركيب السكانى فى حى بولاق ، فى خلال
حياته ، مرات . ومن هذه المرات ما حدث فى عهد « محمد
على » « ١٨٠٥ - ١٨٤٩ م » عندما انشئت المطبعة الاميرية

وعلى اثر ذلك ظهرت فئة العمال . وازداد عدد هذه الفئة عندما انشئت الترسانة البحرية وورش منابر السكك الحديدية . وبمرور الزمن بدأت كثافة الحي فى الازدياد واذا رجعنا الى الاحصاءات الرسمية عن سسكان حي بولاق قبل انشاء الجمعية وعند انشائها لوجدنا أن سكان الحي قد بلغ عددهم فى عام ١٨٩٧ حوالى ١٨٦٣ نسمة اما فى عام ١٩٤٧ « عام انشاء الجمعية » فقد ارتفع هذا الرقم الى حوالى ٢٣٢٤٢٣ نسمة . وربما كانت هذه الزيادة الكبيرة من العوامل فى انخفاض المستوى الاقتصادى وبالتالى المستوى الصحى والثقافى الاجتماعى للسكان .

ويعتبر حي بولاق أحد أحياء مدينة القاهرة الشعبية ويسكنه أناس شتى من العمال الحرفيين والتجار وصغار الموظفين والباعة المتجولين وغيرهم . ومعظمهم قد هاجروا من الريف ، من الوجه البحرى ومن الوجه القبلى ، وبخاصة بعد الحربين العالميتين الاولى والثانية . وقد تركزت هذه الفئات وبخاصة أبناء الوجه القبلى فى شياخة الترجمان . وبدأوا يتكدسون فى هذه الشياخة حتى أن الحجرة الواحدة كان يسكنها أكثر من عشرة أشخاص فى بعض الاحيان .

ونظرة الى حي بولاق ككل فى ذلك الحين ، عند بداية العمل الثقافى الاجتماعى الرشيد عن طريق « جمعية الخدمات الاجتماعية بحى بولاق » ، وحتى الان مع بعض التغيرات التى حدثت فى ضوء تغير المجتمع القاهرى المعاصر ، بله المجتمع المصرى المعاصر — نلاحظ أنه حي شعبى بمعنى الكلمة ، أى أنه حي يعيش فيه بنات البلد

وابناء البلد . وعلى الرغم من وجود جيوب ثقافية يعيش فيها أعضاء من الوجه القبلى ومن الوجه البحرى ومن بلاد النوبة « بعد بناء السد العالى الذى بدأ بعد خطاب جمال عبد الناصر فى يوم ٢٦ من شهر يوليو عام ١٩٥٦ الذى أعلن فيه تأميم قناة السويس وكان ذلك فى مدينة الاسكندرية » - فان من الملاحظ أن المناخ الثقافى الاجتماعى الذى يعيش فى ظله بنات حى بولاق وابنائهم ، يتميز بوجود العناصر الثقافية التقليدية . فظاهرة التدين على الرغم من كل شيء تعطر هذا المناخ . وتلاحظ أيضا انتشار المساكن على الطراز القديم ، والشرقات ذات الأسياخ أو القضبان الحديدية ، على الرغم من الاستغلال السئ لهذه الشرقات . فالمفروض أن تكون الشرفة هى المتنفس الوحيد الذى يمكن أن يرى سكان المنزل النور من خلاله وينظروا الى الدنيا من حولهم عن طريقه . ومع ذلك فأننا نجد أن العكس صحيح . أى أن وظيفة الشرفة الحالية غير الوظيفة المتوقعة . فهى أى الشرفة بمثابة « الكرار » أى هى عبارة عن مخزن بوضع به خبز المنزل من بصل وثوم وجبنة قديمة وصفائح فارغة . . الخ أو يوضع به كل « الكراكيب » التى لا تلزم المنزل . أو توضع به أنواع شتى من الطيور والدواجن التى تجتذب فضلاتها الذباب والحشرات . وانتشار الباعة المتجولين فى حى بولاق ظاهرة لا تخفى على أحد . وشوارع الحى وحاراته وأزقته لها مظاهر عديدة ، منها كثرة الاطفال والصبية والشبان الذين يملؤن هذه الشوارع والحارات والأزقة وهم يلعبون « كرة الشراب » ، ومنها المياه القدرة ذات الرائحة الكريهة التى لا تخلو منها حارة أو

يخلو منها زقاق ، ومنها انتشار أكوام القمامة ، ومنها
استيطان الذباب والحشرات لمعظم بقاع الحي ، ومنها
الأتربة المتنوعة التي تملأ جو المنطقة وتنبعث من الأرض
ومن المداخل ومن دكاكين « الحدادة والسبباكة »
وغرها .

وإذا كانت ظاهرة التدين تعطر المناخ الثقافي الاجتماعي
الذي يعيش في ظله أعضاء حي بولاق ، فهناك بعض
الظواهر الأخرى التي تلوث هذا المناخ . منها العبارات
النابية التي تصدر عن الرجال والنساء والشبان والشابات
والفتيان وحتى الأطفال ، وبخاصة العبارات التي تمس
قداسة الدين أو تسبب الأم والاموات ، ومنها لعب القمار
الذي يعتبر من وسائل شغل أوقات الفراغ في الحي
سواء كان يمارس في المقهى أو في الحارة ، ومنها الجرائم
العديدة التي يرتكبها أعضاء الحي سواء كانت جنائيات
أو جنحا أو مخالفات ، ومنها بل من أهمها تعاطي
المخدرات والاتجار فيها وبخاصة الحشيش والافيون
والشجار الذي لا ينقطع والذي قد يسفر عنه جرائم
القتل أو الضرب الذي يفضي إلى الموت ، فضلا عن ذلك
العديد من الجرائم الأخرى غير المنظورة وأهمها الجرائم
الجنسية . وفي ضوء هذه الأمور نلاحظ وجود ظاهرة
الازدواجية الثقافية واضحة في المناخ الثقافي الاجتماعي
الذي يعيش في ظله أعضاء المجتمع البولاقى واضحة
وضوح الشمس . ومع ذلك فإننا نجد أن أعضاء هذا
المجتمع ذكورا كانوا أو إناثا يعملون ، وبخاصة الذكور ،
في أغلب الأحيان ، من أجل الحصول على « لقمة
العيش » . وهم يعتبرون « الجري وراء لقمة العيش »

عبادة : فهم من أعضاء المجتمع المصرى المنتجين ، يعطون دائما اكثر مما يأخذون . ولعل المرأة فى حى بولاق تؤكد هذا الانتاج حتى فى أعمالها كربة بيت . فهى تنتج الاطفال وهى تهتم بتربيتهم وحتى اذا استهلكت مايعطيه زوجها من « عرق جبينه » « اى مايحصل عليه من دخل » ، فهى تصرف مايعطيه فى سبيل اطعامه واطعامها وابنائهما . ويلاحظ ان هذا النوع من الاستهلاك هو فى حقيقة الامر استثمار ، مثله فى ذلك مثل الصرف على الملبس والمأوى وان كان الاطعام فى نظر أعضاء حى بولاق اولى وأهم . فهم يقولون عن اطفالهم مثلا « اكلهم تجارة ولبسهم خسارة » وهم يقولون أيضا على وجه العموم « ياواخذ قوتى ياناوى على موتى » !

والمرأة البولاقية على وجه العموم هى « بنت بلد » تعمل منذ ان تستيقظ فى الصباح المبكر طوال النهار وحتى منتصف الليل . ويلاحظ انه على الرغم من ان نسبة النساء العاملات فى الحى اللاتى تكون فى نطاق قوة العمل نسبة ضئيلة ، فان عمل المرأة البولاقية كربة بيت مثلها مثل اختها التى تسكن الريف المصرى ، عمل فى معظم الاحيان منتج ولا يمكن الاستغناء عنه . واذا كان لا يمكن الاستغناء عن عمل ربة البيت فى حى بولاق ، فالملاحظ انه عمل شاق ، وهو أيضا عمل متنوع ، وهو كذلك عمل متواصل . والملاحظ ان المسئولية الكبيرة التى تحملها المرأة فى حى بولاق على كنفها مسئولية بنوء بحملها بعض الرجال . فالدخول فى هذا الحى ضئيلة « ولعلها فى ضوء الظروف الراهنة وقت كتابة هذه السطور ان ارتفعت هذه الدخول وان كان سيء

التصرف فيها قد حيد هذا الارتفاع « وعدد الإبناء كثير
 وربما لا يمكن أن تتصور ما كانت تعاني منه المرأة في حي
 بولاق في الماضي وما زالت تعاني منه في الوقت الحاضر
 إقلاعية السيدات مازلن يلبسن في معظم الأحيان
 « الجلباب الأسود والطرحة السوداء » . وما زالت
 الواحدة منهن تحمل الأثقال المادية ، تارة بيديها ، وتارة
 أخرى على رأسها ، وهي تسير في الشارع لاثن ولا
 تتعب . وتجدها باستمرار في خدمة الزوج والإبناء حتى
 ترحل عن دنياها التي لم تعرف فيها إلا الكثير من القهر
 والشقاء . ويفتر الرأي للكثيرات من نساء حي بولاق وهن
 يزين أنفسهن بالمصوغات الذهبية سواء كان ذلك في
 الرسفين أو في الأذنين أو حول الرقبة « وبخاصة في
 الوقت الراهن » فالملأ حظ في ضوء العرف أن تتخلص
 المرأة من هذه الأدوات التي تخلع عليها الزينة عندما
 يضطرها الزوج أو الأب أو الأخ إلى ذلك اضطرارا .
 أي أن مثل هذه المرأة التي تزين بما تزين من أدوات
 الزينة الذهبية هي في حقيقة الأمر مجرد خزانة تودع فيها
 هذه الأدوات لتؤخذ عند الطلب الذي لاراد له . فضلا
 عن كل ذلك نجد المرأة البولاقية ، مثلها مثل الإناث
 المصريات بعامة ، هي التي تحمل التراث الثقافي المصري
 وتنقله من جيل إلى جيل . وتراها كأنثى في معظم الأحيان
 وانت تنظر إلى عينيها تحمل الأسى والحزن . فهي
 تستعذب العذاب عند الحزن وفي مواقف القهر . ومع
 ذلك فانك تراها أيضا مع اخواتها أول المزغردات وقت
 الفرح وهي في الحالة الأخيرة كأن لسان حالها يقول :
 « النهاردة قهر وبكرة قهر هو العمر فيسه كام
 شهر » .

وضحت هذه الصورة الذهنية عنى عن بحى بولاى
وانا عائد الى منزلى بعد أن ودعت الزميل ابراهيم المنوفى
حاملا الخبر السعيد باننى سأعمل عملا مؤقتا بجمعية
الخدمات الاجتماعية بحى بولاى . وقد كان الطريق
الى المنزل وكأنه مفروش بالورود . وقد حملت للسادة
اعضاء مجلس ادارة الجمعية فى قلبى بل فى كيسانى
الاعتراف بالجميل وبخاصة الاستاذ الكبير المستشار محمد
فتحى . كنت وانا فى ضوء ظروفى الشخص المستضعف
وماكنت املك الا أن اعترف بهذا الجميل ، وقد استمر
اعترافى به حتى لحظة كتابة هذه السطور ، بل اننى سأظل
اعترف بهذا الجميل ماحييت . اننى أحسست فى ذلك
الحين بأن المبلغ الذى اعتمد لى صرفه نظير عملى المؤقت
مبلغ غير متوقع . وان لم يكن مبلغا كبيرا فان المعسوف
« ان النقاية تسند الزير » كما يقولون . وقد عزمتم ان
ابدا فوراً فاذهب الى عملى فى اليوم التالى على ان اتخذ
المنهج العلمى منهجا لعملى الذى بلورته فى ذهنى لكى
يهدف الى تحقيق الاهداف التالية :

ـ العمل على دراسة ومعالجة المشكلات الاجتماعية .
و ـ بذل المساعدات الاجتماعية للأسر التى تحتاج الى
مساعدة .

و ـ إثارة الوعى الثقافى الاجتماعى والصنحى بين
الاهالى .

و ـ الاسهام فى المشروعات الاجتماعية العامة .
وكانت هذه الاهداف هى الاهداف التى يعتبر
تحقيقها فى حقيقة الامر رسالة الجمعية . اى اننى لا ادعى
اننى خلقت هذه الاهداف من العدم وان كنت قد أسهمت
فى وضع مضمونها . وبادرت فى اليوم التالى لمقابلتى

للزميل ابراهيم المنوفى الى الذهاب الى مقر الجمعية
وكان فى « شارع قطب الدين موسى » بحى بولاق :
شياخة الفرثساوى . وكان هذا المقر عبارة عن خمس
حجرات وصالة فضلا عن دورة مياه وحجرة المطبخ التى
اصبحت مكانا « للبوفيه » حيث يقوم « عم جاد » الساعى
الوحيد بالجمعية باعداد القهوة والشاى لمن يرغب من
موظفى الجمعية او من الضيوف . وكان عم جاد والسيدة
الزراى التى كانت تشغل وظيفة « المدير » فضلا عن رئاسة
مجلس ادارة الجمعية منذ انشائها فى شهر يونيو عا
١٩٤٧ الموظفين الوحيدين اللذين كانا يعملان طوال الوقت
اما باقى الموظفين من أخصائيات اجتماعيات وأخصائيين
اجتماعيين وكتبة فقد كان الجميع يعملون فى الجمعية
بعض الوقت . وعندما وصلت الى المقر وجدتني كنت اول
الواصلين بعد عم جاد الذى وجدته قابعا فى مكانه فى
البوفيه . وقد استقبلنى وبدأ لى انه كان يعلم
بأمر تعيينى ، كما بدأ انه أصبح شخصا غير الشخص
الذى كنت أعرفه . كان يبدو لى شخصا ذا شخصية
ترتفع عن مستواها الذى كان . كانت الثقة بالنفس تشع
من عينيه . وأحسست بان دوره كساعى قد أصبح
دورا آخر اعلى . وعندما جاء بعد فترة ليست قصيرة
« سيد افندى » الكاتب ، جاء الى حجرتى وسلم وبدأ
لى انه كذلك قد تغير مثل عم جاد ، ولم البث ان عرفت
العوامل التى كانت من وراء تغير كل من عم جاد وسيد
افندى . علمت ان الاول قد أصبح عضوا فى لجنة
سياسية فى الشياخة التى يقع فيها مقر الجمعية . وقد
نال من الاصوات ، أصوات الناخبين فى هذه الشياخة ،
عددا كبيرا اهله لى يكون من أوائل أعضاء اللجنة المنتخبين

وقد علمت أيضا أن الناهخين قد أعطوا اصواتهم لعم جاد لان الجمعية أصبحت مقرا لتوزيع « الزيت والدقيق » المتبرع بهما من بعض الهيئات الاميريكية في ذلك الحين . وقد باركت هذا التوزيع وايدته الحكومة حتى تحظى بتأييد الشعب المصري . كان عم جاد بالمشاركة مع سيد افندى كاتب الجمعية يقومان بعملية التوزيع كيفما يشاءان ولم استطع ان اقحم نفسي في هذه العملية التي عندما رايتها حفزنى ضميرى لكى ادرس الظروف الراهنة لما أصبحت عليه الجمعية . وقد وجدت أن فصول محو الامية مازالت قائمة ، وأن العمل فى نادى الفتيات الذى كان يقوم بالاشراف عليه « الزميل فهمى محمد حسن » يسير على مايرام . وكان العمل فى نادى الفتيان الذى كان يقوم بالاشراف عليه « الزميل منير عبد العزيز » يسير كذلك على مايرام . وقد ذهبت الى مقر الجمعية وكان « الزميل كمال عبد السلام » الذى كان يشغل وظيفة وكيل ادارى ارسلته فى بعثة الى الخارج الادارة التى كان يعمل بها كل الوقت فى الصباح وهى ادارة « رعاية الشباب » الحكومية . ومن ثم فانشى لم أجد بدا من أن اعتمد على نفسى فى كل الامور وبخاصة ماتعلق منها بالشئون الادارية . وحرصت على الدراسة العلمية لكل مايدور حولى بقصد اعداد تقرير أقدمه للسيدة الزا عندما تعود الى قواعدها . ووجدت أن أهم النشاطات فى الجمعية على الرغم من النشاطات الاخرى التى كانت تسير سيرا حسنا ، كانت نشاطات توزيع « الزيت والدقيق » لاهالى الشياخة التى يقع مقر الجمعية بها . كان الناس من اهل هذه الشياخة يأتون الى مقر الجمعية الضيق

أفواجا . كانت النساء يأتين قبل أن يأتى الرجال . وكان
 الجميع خليطا يجمع المستحق ومن لاحق له فيما يأخذ
 من كميات الزيت أو كميات الدقيق . وكان كل من يأخذ
 يوقع أو يبصم حسب ما يراه سيد أفندى تحت إشراف
 عم جاد وليس العكس . وكانت الكميات التى تؤخذ غير
 الكميات التى يوقع عليها أو يبصم أمامها بالاستلام .
 وبدأت زوجة عم جاد تلبس ما يبرق من « أسساور »
 الذهب . وبدأ سيد أفندى يلبس مالا يمكن أن يواجهه
 ما يحصل عليه من دخل ، فكان يلبس أنواعا فاخرة من
 « البدل والاحذية » . ومع ذلك فقد كنت أراه وكسان
 الجميع يرونه عندما يؤذن آذان صلاة المغرب يساور الى
 الصلاة ، ويكاد من فى الشارع أن يسمع التكبيرة الاولى
 عند بدء هذه الصلاة . وانظر الى « الزبيبة » التى تتسع
 يوما بعد يوم فى وسط جبينه . ومع ذلك فالتبرير لما
 يفعله كان حاضرا . فهو يأخذ اذا كان يأخذ من زيت
 ودقيق « الكفرة » وعم جاد يأخذ اذا كان يأخذ فهو
 يعول عددا كبيرا من الابناء هم اولى من غيرهم او على
 الاقل هم مثل غيرهم . وكان لسان حال سيد أفندى
 يقول اليس احضار كميات الزيت والدقيق وتوزيعها
 يتضمنان التعب والعناء البشرى ؟ وليس هذان ، اقصد
 التعب والعناء ، يستحقان أجرا إضافيا هو وعم جاد
 يستحقانه عن جدارة ؟ والملاحظ اننى لم اسمع هذا
 التبرير من سيد أفندى ولا من عم جاد بأذننى . ولكنى
 سمعته من غيرهما . وقد تعمدا أن يصل الى هذا التبرير
 بطريق غير مباشر . وما كان لى ووظيفتى مؤقتة أن
 اقتحم المجهول المعلوم . فالتبرعات العينية توزع تحت

إشراف ومباركة الحكومة . ولعل تدخلنى أن يفسر بأننى أقف فى سبيل تحقيق أهداف الحكومة . ومن ثم أكون عاملا من عوامل حرمان أهالى شياخة الفرنساوى التى يقع فيها مقر الجمعية والتى أصبح عم جاد بينهم علما من الأعلام المشهورة . ووجدت أن دراساتى عن نشاطات الجمعية ثم اقتراحاتى فى ضوء نتائج هذه الدراسات أولى باهتمامى . ووجدتنى أنادى السيدة الزا لكى تعود حتى تعود نشاطات الجمعية لتحقيق أهدافها التى وضعت لها منذ شهر يونيو عام ١٩٤٧ . ووجدتنى أناجيها واستحثت مجيئها لكى تحاول انقاذ مايمكن أنقاذه . اننى أرى أمامى صرحا شامخا يكاد أن يتهدم . ولعل مجيئ السيدة الزا بالتعاون معى ومع المخلصين من أعضاء الجمعية العمومية أن يكون المنقذ . فالسيدة الزا غيرى مافى ذلك من شك وأنا غيرها مافى ذلك من شك أيضا . وان كان تعاوننا لن تشوبه شائبة ولن يكون غير متوقع .

وجاء يوم ٢٥ من شهر يونيو عام ١٩٥٦ ، يوم الاستفتاء على رئاسة الجمهورية الذى كان مرشحها الوحيد الرئيس « جمال عبد الناصر » فى ضوء مشروع الدستور الجديد الذى لم أكن أوافق على الكثير من مواده . صنجيح أنه كان مشروعاً ولكنه قبل أن يوضع كان قد بدأ تنفيذه . وأنا لم أكن مستعداً أبداً لكى أمارس حقى فى هذا الاستفتاء . ولكن فى مساء يوم ٢٤ من شهر يونيو عام ١٩٥٦ أى ليلة اليوم السابق على الاستفتاء جاءتنى جماعة من شبان حى الدراسة ، التابع لقسم الجمالية . الذى كان منزلى يقع فيه فى ذلك الحين . نجاءوا وكان

بصحبتهم العزيز أحمد واكدوا لى ضرورة ممارسة حقى
فى هذا الاستفتاء . كان اعضاء هذه الجماعة من الشباب
المتحمس للثورة ، وكان يدفعهم الى ذلك حبهم لوطنهم
مافى ذلك من شك . لم تكن قيم الوصولية والنفاسق
والقيام بمنجرد دور المتفرج « اى اللامبالاة » قد مسست
شخصياتهم الطيبة فى قليل أو كثير . وقد دعونى لىس
الى أن أمارس حقى فى الاستفتاء فحسب ولكن لىسكى
أحضر الى نادىهم ، الذى كان قد افتتحه جمال عبدالناصر
للإجتماع بهم مرة أو أكثر فى الأسبوع . كانوا شبانا برءاء
انقياء ، ولم يكن يعلمون أكثر من أنهم يعملون من أجل
الصالح العام . كان منهم الطلبة والعمال الاذكياء وكان
معظم الطلبة أو كلهم يدرسون فى الكليات الجامعية .
وعلمت منهم أن المشرف على النادى كان احد الضباط
الذى كان يقول أنه نشيء فى الحى ، وقد اتخذ الاشراف
على النادى وسيلة لى يعرف الناس من حوله ويجسد
منهم من يرى ولاءهم له وأن يعرف الناس من حوله من هو
وكان مفهوم « ضابط » فى ذلك الحين له لمعان اجتماعى
ذو بريق يخطف القلوب بله العقول . وقد حرصنى اعضاء
جماعة الشبان على مقابله بقصد التعرف عليه لانه هو
نفسه يرغب رغبة أكيدة فى التعرف على . وذهبت فى يوم
٢٥ من شهر يونيو عام ١٩٥٦ الى مقر لجنة الانتخابات
حيث أمارس حقى فى انتخاب أول رئيس منتخب
للجمهورية اقصد المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية .
وكنى قد فضلت الذهاب شكلا لا موضوعا . أى أن أذهب
ولا أنتخب احدا بل اتعمد العمل على الفاء صوتى . وقد
فعلت ذلك . وقد كان لهذا الحل الوسط الذى اتخذته
وسيلة لارضاء ضميرى . اننى لم اكن على استعداد أبدا

للتعامل المباشر ولا غير المباشر مع الذى امر باعتقال من
اعتقل من صفوة شباب الوطن المثقفين . لا يمكن ان افعل
ذلك ، وان فعلت مضطرا لى أعيش واغتصب لقمة
العيش اغتصابا شريفا من أجل الأضياء أسرتى الصغيرة
فانى اكون واعيا بالضرورة باننى لا افعل ولكننى افعل .
وحتى اذا فعلت غير مضطر فأنا اولا وقبل كل شيء فى
ضوء تجاربى المنتظمة وغير المنتظمة أمارس رصد ما يحدث
فى المجتمع . ومن حقى أن لا ارتبط الا بهذا المجتمع ككل
ان موقفى هذا ، كما كنت أقول لنفسى ، ييسر لى
الموضوعية . وبخاصة وأنا لست فى حاجة الى ان اكون
فقير من اكون وان كنت فى حاجة لى أعول أسرتى بشرف
وذلك كما ذكرت باغتصاب لقمة العيش اغتصابا شريفا .
واقول الآن كما كنت أقول من قبل « اغتصب » وذلك لان
الوصول الى لقمة العيش الشريفة لم يكن سهلا وكان
القبض على قيمه ومبادئه فى ذلك الحين كالقبض على
الجمر .

واستمر ذهابى الى الجمعية متصلا فى خلال الايام
الباقية من شهر يونيو عام ١٩٥٦ . وفى خلال شهر يوليو
من نفس العام ، وكنت اذهب الى النادى الاجتماعى
الرياضى بحى الجمالية حيث اجتمع مع بعض الشبان .
وقد كان مقر النادى قريبا جدا من منزلى ، أما مبناه
فقد أعد خصيصا ليكون ناديا على أرض فضاء اغتصبت
اغتصابا بموافقة اولى الامر . وقد علمت ان العديد من
شبان الحى كان قد اسهم مع عاملى البناء وفسرهم
بمجهوداتهم متطوعين . وكان هذا الاسهام موضع دهشة
للضابط المشرف على النادى « سيد زكى » . وذلك لانه

كان من بين هؤلاء الشبان طلبة من كليات الجامعة . وكانوا على قلة عددهم أول المتحمسين . وكنت كلما أقابل الشبان يجلس معنا الضابط سيّد زكي . لم يكن يلبس بملبسة الرسمية . وكان يبدو أنه يعلم الكثير أو كان يدعى أنه يعلم الكثير وبخاصة عندما تثار قضية تربوية تتناولها المناقشة بين الحاضرين . وكان حديثه غير العلمي يسر لي الكشف عن شخصيته وعن الاهداف - وكانت كلها ذاتية - التي كان يطمح في تحقيقها . وعرفت الكثير من مآربه وعرف هو أنني أعرف هذا ولكن الشبان يلتفون من حولي وكان لا يستطيع ان يفهم عرى هذا الالتفاف بيني وبينهم فأنا اذ أحادثهم تتضمن أحاديثي المنفعة لهم ، وكنت أقولها بكل الحب والاحترام لهم كأشخاص يؤهلون لكي يتحملوا مسئولية المستقبل المشرق لمصرنا الخالدة . ولكن بمرور الزمن شعرت بأنني في نظر سيد زكي منافس له ، وأنا لم أفكر في ذلك قط ، ولم اكن أرقب في هذه المنافسة أبداً . وقررت الانسحاب ولكن مالبث أن « عينني » عضووا في مجلس إدارة « مؤسسة الجفالية » التي كان يرأس مجلس ادارتها والتي كانت « مؤسسة الزفاف الملكي » والتي كنت مديراً لها حتى شهر ديسمبر عام ١٩٤٣ . موافقت على هذه التعيين وقد دفعني الى هذه الموافقة حنيني الى الماضي ورغبتي في العمل الصالح . ولم اكن أدري ان هذا التعيين سيكشف لي عن نوعية إدارة المؤسسة ومستوى هذه الإدارة الذي جعلها ليست مؤسسة تربوية بل مؤسسة تجارية . كانت المؤسسة على الورق مؤسسة تربوية « اليتامي » . وفي الواقع كانت « ورشة » تصنع

المصنوعات التي كان يمولها بغض التجار للبيع في السوق لحسابهم . وانتهى الامر بأهداف المؤسسة التربوية لكي تكون أهداف مؤسسة تزيد من المكاسب والموارد باسم رعاية اليتامى والمحرومين من الاطفال والصبيان ، فتتضمن الجيوب وحسابات البنوك لمن يهمهم الامر . وكان التعيين في مجلس ادارة المؤسسة من العوامل الهامة التي أكدت لي أن خير وسيلة للانسحاب أن انسحب وأسرتي الصغيرة من الحي كله الى حي آخر . وقد حدث هذا بعد فترة من الوقت . وكان هدفي ان أبتعد عن المنافسة التي لا أريها فضلا عن ان أأني عن خطر الاشتراك في أعمال لا يقرها ضميري أو يعترف بها مبدأ من المبادئ التي اعتنقتها . وقد تأكد ذلك عند حضوري أول جمعية عمومية للمؤسسة حيث عرض التقرير السنوي عن الجمعية التي تشرف على المؤسسة ، وانتهى الاجتماع دون أن يعرض مشروع ميزانية الجمعية . وقد اعترضت على ذلك ولكن لم يعقب على اعتراضى أحد ، وكان هذا الاعتراض ذهب مع الريح . لم يعقب واحد من الاعضاء ، ولم يعقب أيضا مفتش وزارة الشؤون الاجتماعية الذي كان حاضرا الاجتماع . وزالت دهشتي عندما قيل لي أن سيد زكي كان يعمل في مكتب وزير الشؤون الاجتماعية « حسين الشافعي » وكان يعاونه الضابط « جمال زكي » الذي سعى سعيا حثيثا لكي ينتدب مع السادة الضباط المشرفين على « مشروع معونة الشتاء » كما ذكرت آنفا ، وأرجو أن يعلم القارئ أنه لا توجد صلة قرابة بين سيد زكي المشرف على « النادي الرياضي بحي الجمالية » ورئيس مجلس ادارة « مؤسسة الجمالية » وجمال زكي الذي كان يعمل منتدبا في « مشروع معونة الشتاء » .

« انظر الجزء الثانى من التاريخ الذى أحمله على ظهري :
ماء الحياة » .

واننى أذكر مع الشكر العميق والتقدير اهتمام
المستشار محمد فتحى المستوربى ، فقد فوجئت فى
خلال شهر يوليو عام ١٩٥٦ به يخادثنى تليفونيا ويطلب
منى ان اكتب طلبا ارسله الى الاستاذ أحمد محمد خليفة
الذى كان يعمل فى ذلك الحين فى مجلس الدولة « شارع
الفلكى » وكان قد عهد اليه بإنشاء « المعهد القومى للبحوث
الجنائية » حيث أنه أى الاستاذ خليفة يحتاج الى أيدى
عاملة تتعاون معه على إنشاء هذا المعهد ، وقد رشحنى
المستشار محمد فتحى له مزيكا ومقدرا لخبرائى فى
مجال العمل فى البحث العلمى الجنائى وبخاصة وقد
حصلت أخيرا على درجة الدكتوراه فى علم الاجتماع
« تخصص علم الجريمة » . وقد بادرت بإرسال الطلب
فورا . انها لفرصة نادرة : قلت ذلك لنفسى . ولم أكن
أعرف عن الاستاذ خليفة شيئا سوى أننى قرأت خبرا
عنه فى « مجلة الصداقة » التى كانت تصدرها السفارة
الأميركية وكان يرأس تحريرها « الاستاذ سيد قطب »
وكان الخبر يذكر سفر سيادته الى الولايات المتحدة حيث
تتاح له فرصة زيارة المؤسسات الجنائية ومقابلة
بعض العلماء المتخصصين فى علم الجريمة . وقد وقعت
هذه المجلة فى يدي لأنها كانت ترسل الى على عنوانى
وانا فى « مدينة بونستن » أستكمل دراساتى العليا لأحصل
على درجة « الدكتوراه المنشودة » . واننى أذكر اننى قرأت
هذا الخبر قراءة عابرة وقد لفت نظرى صورة الاستاذ
خليفة منشورة بجواره . وجدت لها صورة شاب لم أكن قد
رأيت من قبل . ومر الخبر المنشور فى مجلة الصداقة

كما مر غيره دون ان اهتم اهتماما كبيرا . تماما كما مر
 خبر ابلغه لى استاذى « ايدون بورز » عن وجود منذوب
 مصرى اسمه « السباعى » فى مدينة بوستن لكى بحضر
 احد المؤتمرات عن الجريمة والمجرمين ، ولم اكن اعرف
 انه « محمود السباعى » ولكنى ظننته « يوسف السباعى »
 الذى كان يكتب القصص القصيرة فى « مجلة المسامرات »
 وعندما ابلغنى استاذى « ايدون بورز » هذا الخبر عجبت
 من حضور « ضابط جيش » هذا المؤتمر لاننى كنت اعرف
 ان يوسف السباعى كان ضابطا فى الجيش ولم اكن اعلم
 شيئا عن محمود السباعى ضابط الشرطة فى ذلك الحين .
 وعندما دعيت لمقابلة الاستاذ احمد خليفة فى مكتبه
 يشارع الفلكى رأيت رؤيته العيان ، وكان بجواره الاستاذ
 سمير ناجى والاستاذ يوسف أبو زيد وقد انتدبهما للعمل
 معه فقد كانا زميليه فى فترة من الفترات عندما كان
 يعمل وكيلا للنائب العام بمحافظة المنيا . وقد وجدت
 أيضا شابين من مجلس الدولة للعمل الادارى . وجلست
 مع الاستاذ خليفة نتحدث عن المشروع الجديد أقصد
 « المعهد القومى للبحوث الجنائية » الجديد : نتحدث عن
 اهم اهدافه أو عن اهم مايجب أن يكون عليه اهم اهدافه
 وكان « البحث العلمى الجنائى » الهدف الاول فى رأى .
 وفجأة سألنى الاستاذ خليفة وكان قد تقمص دور وكيل
 النيابة كما بدا لى عما اذا كانت لى علاقة ما بجمعية
 « الإخوان المسلمين » وبخاصة بالجهاز السرى فيها ،
 وعندئذ دق جرس التليفون . وكانت فرصة لكى افكر
 فى الاجابة عن سؤاله المفاجئ . اننى لم اكن على علاقة
 وطيدة بهذه الجمعية ، وان كنت قد حضرت بعض دروس
 « الشيخ حسن البنا » وكنت اناقشه فى بعض ماكان

يقول ، وان كنت أعجبت به كمحدث يملك الكلمة ويستأثر
بالسامعين ، وان كنت أعرف من أخوته « محمد »
و « جمال » كما كنت أعرف بعض الإخوان ومنهم العزيز
زميل طفولتي « الشيخ محمد بدر » . وقبالة تذكرت
حضور محمد أخ الشيخ حسن البنا الى مجلس الوزراء
حيث كنت منتدبا للعمل مع الصاغ مجدى حسنين مدير
مكتب رئيس الوزراء فى خلال الفترة من شهر نوفمبر
عام ١٩٥٢ حتى ١٤ من شهر أغسطس عام ١٩٥٣ . جاء
محمد البنا الى مبنى مجلس الوزراء فى يوم ١٠ من شهر
فبراير عام ١٩٥٣ راغبا فى مقابلة الصاغ مجدى حسنين
ولما كان الاخير غير موجود وعلم بوجودى طلب مقابلتى .
وكان عندما سمع له بالدخول وقابلنى ذكر لى أنه جاء
لابلاغ الصاغ مجدى بأن موعد ذكرى وفاة الشيخ حسن
البنا الرابعة سيكون فى يوم ١٢ من شهر فبراير عام
١٩٥٣ ، وأنه يقترح أن يحضر مندوب عن « مجلس
الثورة » هذه الذكرى . وقد أبلغت الصاغ مجدى بما
ذكره محمد البنا ، وما كان منه الا أن اتصل توالى تليفونيا
بشخص لم أعرف عنه شيئا وتحدث معه عن هذا
الموضوع حديثا تليفونيا لم أسمع منه حرفا . كان الصاغ
مجدى يتحدث بالتليفون بأسلوب يسمع المتحدث اليه
ولا يسمع احدا يجلس بجواره . أسلوب كان قد تدرب
عليه وأتقن استخدامه للدرجة أنه كان يكرره امامى كلما
اقتضى الامر ذلك . وقد حدثت فى ذلك الحين أن
المتحدث اليه كان « جمال عبد الناصر » . لان « الرئيس
محمد نجيب » كان فى حجرته المجاورة ولم يكن هناك
داع الى الحديث معه تليفونيا . وقد حدث فعلا أن مثل

الرئيس محمد نجيب ورئيس مجلس الوزراء مجلس الثورة وحضر حفل الذكرى الرابعة لوفاة الشيخ حسن البنا في يوم ١٢ من شهر فبراير عام ١٩٥٣ والقي كلمة بعدد فيها الامجاد التي اوقف حياته في سبيل تحقيقها. ولكن هل اقول للاستاذ خليفة كل ذلك او بعض ذلك ؟ هل اقول له ردا على سؤاله المفاجيء لى اننى الان اعيش في افكار استاذي « البروفسور جون لويس » الماركسي وقرأت من الكتب الماركسية كتاب كذا وكتاب كذا ؟ او اننى اتخذ من « التقية » وجاء فانا امام رجل كنت ارى انه يمثل بالضرورة في ذلك الحين قوما ظالمين اخشى على نفسي سوءا منهم ، وانه في ضوء تعاليم السنة يجوز لى ان اصافحهم بلساني وان خالفتهم بقلبي استدفاعا بظلمهم واذا هم . واذ اصل الى الراى الاخير راى التقية غمرتني الدهشة فما زالت تعاليم صاحب الفضيلة الشيخ محمود خطاب راسبة في قرارة نفسي . وايقنت منذ ذلك الحين باننى كشخص قد اصبحت نتاج مصادر الثقافة التي مشتها منذ ان ولدت وحتى الان . اى اننى كمصرى لا يمكن ان اكون الا شخصا قد صهرت في كيانه كل مامر عليه من خبرات ثقافية اجتماعية حتى اللحظة الراهنة . ومن ثم فاتمنى وان كنت شخصا فريدا فانه تجمعي مع غيرى من المصريين ثقافات لها جذور قديمة قديمة وحديثة حديثة أى ثقافات مستعرة ومنجسدة وفضلا عن ذلك بالضرورة متطورة .

وعندما انتهت المكالمة التليفونية كنت وصلت الى قرار هو انه لا صلة وثيقة لى بجمعية الاخوان المسلمين وكان هذا صحيحا ، واننى على العكس اجدنى شخصا «ليبراليا»

وأخفيت عنه أنني من طلبة النظرية الماركسية ، أو أن
لى أصدقاء مصريين فى المعتقلات من الشيوعيين فى داخل
البلاد وغيرهم ممن تركوا البلاد هاربين أو منفين . أخفيت
كل ذلك عن الاستاذ خليفة ، وقد هز رأسه مفتبطا
وبخاصة عندما كان ردى عن سؤاله رد الواثق بما يقول
وذكر لى أنني سأسمع منه عن قريب . وكما استقبلنى
هاشا باشا ودعنى الى الباب هاشا باشا كذلك . ولما
كنت أهم بالخروج اضطررت لى أفسح لى تدخل احدى
الآنسات بصحبها والدها . وكانت هذه الانسة احدى
الزميلات فى المعهد فيما بعد ، اختارها الاستاذ خليفة
لكى تكون « السكرتيرة الخاصة » له .

وخرجت الى الشارع سعيدا مؤملا فى الخير الذى
سيعود على اسرتى الصغيرة وعلى اذا ما تم تعيينى فى
هذا المعهد الجديد ، حيث أجد المجال متسعا للقيام
بالبحوث العلمية الجنائية . وقد شعرت بأن الاستاذ
خليفة قد استشف حاجتى الماسة الى العمل ، ومن ثم
فانه ادخر ما استشفه لى يستخدمه فى الوقت المناسب
لقد سعدت بهذا الشاب وكنت اكبره بعشر سنوات .
سعدت بدكائه الخارق كما سعدت لانه شاب . وقلت
لنفسى هاهو ذا قد برز من بين صفوف الشعب المصرى
« رفاعة طهطاوى » جديد . كان لم يتزوج بعد ، وكان
فارع الطول حلو القسمات . وكان يعرف ماذا يريد .
وكان بعيد النظر ذا خيال رائق . اما حديثه فقد كان
حديثا ممتعا حقا . وابتسمت لانى شعرت بأن الدنيا
تبسم لى .

كنت أنتظر موافقة مجلس ادارة المعهد على تعيينى ،

ولكنى علمت أن تعيينى لانه « تعيين جديد » فلابد لى
من ان يكشف على طبيا اطباء « القومسيون الطبي »
للتأكد من صلاحيتى للعمل . واخذت خطابا بهذا المعنى
وذهبت الى ادارة القومسيون . وكانت المرة الثانية التى
اذهب اليها فيها . كانت المرة الاولى عندما كنت ابلغ من
العمر اثنتين وعشرين سنة توطئة لتعيينى بمصلحة
الحدود « وزارة الحربية » اى فى عام ١٩٣٥ . وهامى
المرة الثانية فى عام ١٩٥٦ اى عندما اصبحت سنى تبلغ
الثالثة والاربعين سنة . وشتان بين مارأيت وسمعت
فى المرة الاولى وبين مارأيت وسمعت فى المرة الثانية .
ازداد الصخب والهرج والمرج فى المرة الثانية ، وبدا لى
ان النظام قد اصبغ مختلا . واذا كنت قد نجحت فى
الكشف الطبى الاول فاننى فى الكشف الطبى الثانى علمت
باصابتى بمرض « الضغط الدموى » المرتفع ، وكانت
المرة الاولى التى اعرف بمرضى هذا . وقد انزعجت
حقا . فانا مريض والوظيفة التى ارنو اليها تكاد ان تفلت
من يدى . ولكن الاستاذ خليفة عندما ذهب الى النتيجة
طيب خاطرى ووعدنى باخذ قرار من المجلس عند التعيين
بالاعفاء من الكشف الطبى . ولكن المرض كان يقلقنى .
كان الضغط مرتفعا كما قال اطباء القومسيون . فمسا
العمل ؟ اننى مازلت فى الشارع الا ماكنت أقوم به بالجمعية
من أعمال حتى تحضر السيدة الزا لتأخذ ، بحق ، مكانى
وكان من رأى الدكتور عبد العزيز عسكر الطبيب النفسانى
الذى مازال يعمل فى مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة
الاحداث بالقاهرة منذ تعيينه ان مرضى مرض نفسى
وأن على أن لا أخشى شيئا . ماعلى الا أن امرح او احاول

أن أفرح وأن أعيش حياتي أو أحاول أن أتعايش معها
بحاولها ومرها . وكانت هذه الجرعة العلاجية التي وصفها
لي الدكتور عسكر بردا وسلاما على نفسي . ونظرت
إلى أمام . . . وقلت لنفسي معزيا أو أحاول أن أكون مطمئنا
وأنا أترنم :

« ضاقت فلما استحكمت حلقاتها

فرجت وكنت أظنها لا تفرج »

ويبدو أن بعض أعضاء جماعتي المرجعية « السابقين »
قد عرفوا من أمر « المعهد القومي للبحوث الجنائية » ،
فوجدتهم يأتون إلى منزلي أو إلى الجمعية حيث أعمل ،
عضوا وراء عضو . جاء « الزميل محمد نور الدين مبارك »
وكان يصحبه « الزميل حمدي مصطفى » ، ثم جاء
« الزميل عبد العزيز فتح الباب » وغيرهم . وكان الأولان
يشجعانني ويباركان ما أنا مقدم عليه ويصران على أن
ألتحق « بالمعهد » على الرغم من أنه قد أنشئ الاتحاد العام
« لرعاية الأحداث » وقد تردد اسمي لدى أقوم بإدارته . كانا
يفضلان لي أن أتمسك بالعمل في المعهد القومي للبحوث
الجنائية مهما كانت الظروف . أما عبد العزيز فتح الباب
فقد جاء وهو يعلم بتردد اسمي لدى أعمل في الاتحاد
العام لرعاية الأحداث مديرا له ، ولكنه لم يتحدث معي
عن ذلك . كانت له عندي خمسة دولارات أرسلتها له
« مس وليامز » التي كانت تعرفه جيدا عندما كان يعيش
في مقر الجمعية التي كانت تشرف عليها وهو يدرس
للحصول على درجة الماجستير « من جامعة بوستن »
أرسلتها له معي ليشتري بشتها هدية لنفسه بمناسبة
عيد ميلاده . فما كان مني إلا أن أعطيت له النقود المرسلة

اليه . وكان حديث فتح الباب عن أحوالى الشخصيه
وتسائل عما - وقد حصلت على درجة الدكتوراه اذا كنت
افكر فى الزواج من جديد ، وقد نفيت ذلك بالطبع بعد
فترة لم تكن قصيرة فسؤاله ادهشنى للدرجة التى
احسست فيها ان حلقى قد جف من المفاجأة فلم أستطيع
الحديث توا . ان هذا الرجل بسؤاله هذا قد أكد كل
هواجسى عن أنماط سلوكه التى لا تبرى إلا المصلحة الذاتية
فتجربى وراءها . انه لا يرى وفاء لاحد إلا لنفسه . ولعله
ان يكون معذورا ، ولعلنى ان اكون قد خدعت فى صداقته
بل فى حبه كشقيق . ليته يعلم ، وانى له ان يعلم ، كم
اكن لهذه الزوجة ، ام اولادى ، الاحترام والمحبة . ليته
يعلم معنى « العشرة » التى لا تهون الا على « ابن الحرام »
ليتة يرى فحوى دروس ماكان وما سيكون وما سوف
يكون . وانى له ان يرى وانى له ان يعلم !

ومرت الايام ومرت الشهور وهأنذا استقبل شهر
اغسطس عام ١٩٥٦ ثم تبعه شهر سبتمبر عام ١٩٥٦
ولم اسمع شيئا عن التعيين فى المعهد القومى للبحوث
الجنائية . كنت أحاول ان اتحدث الى الاستاذ أحمد
خليفة تليفونيا فى منزله فلم أجده فى منزله . قيل لى
انه فى « المصيف » يلتمس الراحة من العناء ويشكر فيها
هو مقدم عليه من مسئوليات . وفى خلال شهر سبتمبر
عام ١٩٥٦ نجحت فى الاتصال تليفونيا ووعدنى خيرا
ولكن تأكدت له لهفتى الشديدة على ان اعين فى المعهد .
وشعرت بسعادته التى لم يفصح عنها لى أبدا ، من أجل
هذه اللفتة . فهو فى المركز الاقوى . كان عندما اقترح
تعيينى فى المركز القوى واصبح عندما تأكد من لهفتى

الشديدة في المركز الأقوى . وكنت ، وأنا أصمدق
 القارئ ، معدورا في تصرفاتي فانا في حاجة ماسة
 الى العمل . ليس فقط لكي اكسب قوتي بشرف ولكني
 لكي احقق ذاتي في ميدان البحث العلمي الاجتماعي
 وبخاصة في ميدان البحث العلمي الجنائي الذي كنت قد
 تخصصت فيه في خلال فترة دراساتي العليا في الولايات
 المتحدة . وابلغت أخيرا رسميا بتعييني بالمعهد في يوم
 ٤ من شهر أكتوبر عام ١٩٥٦ . وهو يوم يجب أن يذكر
 ولا يجب أن ينسى أبدا . وقد علمت أن إحدى خريجات
 كلية الحقوق قد عينت في نفس اليوم . وقد دعيت بعد
 ذلك لحضور اجتماع عقد في مكتب الاستاذ خليفة
 بمجلس الدولة بشارع الفلكي . ووجدت قد سبقني الى
 الاجتماع « الدكتور حسن الساعاتي » وقد كنت أعرفه
 من قبل و « القائمقام (العقيد) يسر الرفاعي »
 و « البكباشي (المقدم) محمود السباعي » ثم « الدكتور
 محسن عبد الحميد » . وكان الاول يشغل درجة استاذ
 مساعد تخصص علم الاجتماع في جامعة عين شمس ،
 أما الثاني فقد كان يعمل بمصلحة السجون ، وكان الثالث
 يعمل في إحدى إدارات وزارة الداخلية ، وكان الرابع
 يشغل إحدى الوظائف في وزارة الشؤون الاجتماعية
 وكان على الدرجة الخامسة المالية . وقد حضرت هذا
 الاجتماع بوصفي « خبيرا مساعدا » على الدرجة الثالثة
 المالية . ورأس الاستاذ خليفة الاجتماع عن جدارة على
 الرغم من انه يكاد أن يكون أصغر الجميع سنا فيما عدا
 الدكتور محسن ، وكانت ثقته بنفسه موضع إعجابي
 وتبظني . وانتهى الأمر في هذا الاجتماع وكان الاول الذي

حضرته الى قرارات هامة منها وأهمها ان يكون تركيز العمل في المعهد على البحوث ، ومنها أيضا ان ينتقل المعهد الى مقر جديد حيث نرجو الاستقرار وتحقيق الذات له . وقد أخذ بالرأى القائل ان أعضاء المعهد العلميين لا يحتكرون البحث العلمى فى مصر لانهم لا يستطيعون ذلك . أى ان العلاقة المهنية بين المعهد وبين أساتذة كليات الجامعات المختصين ومن فى حكمهم يجب ان تكون متبادلة . وكان الرأى الآخر على علته فى ضوء الظروف التى نشأ فيها المعهد رأيا حكيما . فنعلم كما يرى العلماء بفروعه المتعددة وبخاصة ماتعلق منها بالسلوك البشرى السوى أو غير السوى لا يمكن ان يستوعبه بله أن يتمثله واحد من العلماء أو حتى جماعة من العلماء . وتكررت الاجتماعات وتشعبت المناقشات فيها . وقد لاحظت ان القائمين بسن الرفاعى كان من المهتمين « بفرع علم العقاب » ، وكان البكباشى محمود السباعى أقرب الى الاهتمام بعلم الادارة الجنائية ، فقد كان من ضباط المباحث المرموقين فى وزارة الداخلية وكان يرأسه فيما أعلم فى ذلك الحين اللواء عبد العزيز مفرح . وكان الأخير فى ضوء ذكائه وحنكته يترك للسباعى الكثير من الأمور ليبت فيها أو لمجرد ابداء الرأى فيها ، فقد كان حاصلا على درجة الماجستير من إحدى جامعات الولايات المتحدة وكان تخصصه كما أذكر وقت كتابة هذه السطور « الادارة الجنائية » . وكان الدكتور بحسن الساعاتى يستمد مجده العلمى من رسالة عن جناح الأحداث قدمها الى جامعة لندن لنيل درجة الدكتوراه ، وكان قد نشر كتابا فى عام ١٩٥١ بعنوان « فى علم

الاجتماع الجنائي « وكان موضوعه يحتوى على بعض ما تضمنته رسالة الدكتوراه المشار اليها . اما الدكتور منحسن عبد اليميد فقد كان يستند على المامه بعلم الاحصاء الذى كان يقول انه استخدمه فى معالجة موضوع رسالته التى قدمها للحصول على درجة الدكتوراه ولم اكن اعرف عن هذا الموضوع شيئا وحتى وقت كتابة هذه السطور لا اعرف عنه شيئا . اما الاستاذ احمد محمد خليفة فهو قد تخرج فى كلية الحقوق واشتغل كوكيل للنائب العام ، ودرس فى « معهد العلوم الجنائية » وهو المعهد الذى كان ملحقا بكلية الحقوق بجامعة القاهرة ، وكان احداً اساتذته المستشار محمد فتحى الذى اثر الاستقالة من القضاء لكى يتفرغ فيه لتدريس مادة « علم النفس الجنائي » الذى كان يهواه وألف فيه كتابا عديدة دون فيها خبرته النظرية والعملية . وقد اتاحت الفرصة للاستاذ خليفة لكى يقوم بالتدريس فى « جامعة بغداد » عندما كان الاستاذ الكبير والقانونى الضليع « الدكتور عبد الرزاق السنهورى باشا » احداً اساتذتها . وكنت اعلم ان هذه الفرصة قد اتحت للاستاذ خليفة عندما دعى المستشار محمد فتحى ليقوم بتدريس مادة « علم النفس الجنائي » فى هذه الجامعة . وكان الداعى هو الاستاذ الدكتور السنهورى لصداقته ومعرفة بقدره . وعند الحاجة الشديد على المستشار محمد فتحى رشح الاخير الاستاذ احمد خليفة « انجب » تلاميذه ليقوم بهذه المهمة . وقد تمت الموافقة على تدب الاستاذ خليفة ليقوم بتدريس مادة « علم النفس الجنائي » وفى خلال فترة اقامته بمدينة بغداد استطاع ان يقوم بتأليف كتاب فى شهر ديسمبر عام ١٩٤٨ بعنوان « اصول علم النفس

الجنائي والقضائي » ، وقد أعاد طبعه بمدينة القاهرة
في شهر نوفمبر عام ١٩٤٩ ، وظهرت رشاقة لفته في
فصول الكتاب ولعماتها وبخاصة في الفاتحة التي قدم بها
هذا الكتاب . وكنت الوحيد بينهم الذي تخصص في علم
الجريمة كظاهرة اجتماعية ومن ورائي خبرات ميدانية في
مجالاتها في مصر الخالدة وفي المملكة المتحدة « إنجلترا
وويلز » وفي الولايات المتحدة « ولايات إنجلترا الجديدة
وبخاصة ولاية ماساتشوست » ، فضلا عما حصلت عليه
من خبرات أكاديمية ذكرت الكثير منها في « الجزء
الثاني : ماء الحياة » وكانت من ثمارها رسالة الماجستير
التي كان موضوعها « نظام المراقبة الاجتماعية بالمحاكم
في مصر الحديثة » ورسالة الدكتوراه التي كان موضوعها
« تطبيق مفهوم منطقة الجناح في مجتمع غير غربي :
دراسة مقارنة بين حي روكسبري بمدينة بوسطن وبين
حي بولاق بمدينة القاهرة » .

وأرجو من القارئ الكريم أن لا يقف عند الأسطر
الآخرة من فاتحة كتاب « أصول علم النفس الجنائي
والقضائي » ولكن رجائي أن يلاحظ أن المؤلف كسان
ما زال في سن الخامسة والعشرين . ونحن نعلم في ضوء
ماضيه هذا الكتاب عندما قام المؤلف بتأليفه أنه كان
« باكورة » مبشرة ورائدة . ونحن نعلم أيضا أن الكتاب
قد ظهر إلى الأسواق وكانت مئات الألوف من تلاميذ
المدارس المصرية يهتفون في ذلك الحين كل صباح وهم
وقوف ومعهم أساتذتهم ونظارهم أي بعض قادتهم الثقافيين
بالنشيد المعروف الذي كان مطلعهم كما أذكر :

« للمليك اهتفوا يا أسود الحمى
للمليك اهتفوا دائما دائما »

أقن يوم ١٦ من شهر أغسطس عام ١٩٣٦ أمضيت في مدينة لندن معاهدة عام ١٩٣٦ بين مصرنا الخالدة وبين الحكومة البريطانية الفاصبة ، والملاحظ أنه إذا كان حزب الوفد واتباعه قد قبلوا هذه المعاهدة واعتبروا بريطانيا الفاصبة منذ توقيعها « الدولة الصديقة » ، وإذا كان من نتائج هذه المعاهدة ، بموجب « اتفاقية مونثرو » في يوم ٨ من شهر مايو عام ١٩٣٧ ، زوال الامتيازات الأجنبية الذي انقضى به نظام المحاكم المختلطة وحقت مصرنا الخالدة بذلك رسمياً سيادتها على الأجانب في التشريع والإدارة والقضاء ثم قبول مصرنا الخالدة في يوم ٢٦ من شهر مايو عام ١٩٣٧ عضواً في « عصبة الأمم » ، إلا أن هذه المعاهدة كانت قاصرة قصوراً بليغاً ، وذلك أن أية معاهدة تحالف بين دولتين مستقلتين لا يمكن كما قضت به هذه المعاهدة أن تبيع لأحدى الدولتين « بريطانيا » إبقاء قواتها الحربية في بلاد حليفها « مصر » لأي غرض ما أو تخولها حق احتلال موانئها ومطاراتها وجميع طرق مواصلاتها البرية والمائية فيها في أية حرب أو بحالة خطر الحرب أو توقع طوارئ دولية . ومع ذلك فقد بدت ، بعد معاهدة عام ١٩٣٦ ، الطاقات الخلاقة لبنيات مصرنا الخالدة وأبنائها وكأنها قد فكَّ عقالها . فتدفقت هذه

الطاقات تسمى فى كل اتجاه نحو التغيير الى الافضل وكان هؤلاء البنات والابناء قد اعتبروا عقد هذه المعاهدة هدنة سياسية مؤقتة . فاذا بهم ينطلقون زرافات ووحدانا لكى يواجهوا ادواء مصرنا الخالدة ومشاكلها الزمنية سواء كانت هذه الادواء والمشاكل ثقافية اجتماعية او اقتصادية او عسكرية او سياسية . او كان هؤلاء البنات والابناء قد راوا القيود السياسية التى كبلت حكومات ذلك العهد بموجب تلك المعاهدة فأحسوا بأن الواجب قد أصبح يملى عليهم ، وقد أصبحوا الى حين اكثر تحملا من هذه الحكومات ، التزامات اخرى من نوع آخر . فانطلقوا يقدمون بايمان وشرف على حل هذه الادواء والمشاكل ويحاولون أن يزحزحوا ماتقف امامهم فى سبيل تحقيق ذلك من عقبات .

فقد أمكن بعد معاهدة عام ١٩٣٦ . أن يرشح الجيش المصرى قائدا مصريا مع وجود بعثة عسكرية انجليزية على راس هذا الجيش « كان من ضمن ضباطها الانجليز هاتون بك وجرين بك وغيرهما من حكام مصلحة الحدود الحقيقيين قبل عقد المعاهدة » . وهكذا شهد الجيش تعيين أول قائد مصرى بعد هزيمة الثورة العربية التى قام بها ضابط وطنى مصرى عندما خاطر الحاكم « الوافد » محمد على وأنشأ الجيش المصرى وحمل فيه الفلاح المصرى السلاح لأول مرة منذ عصر « قمبر » (٥٢٥ ق . م) وبسرر التناقض الدائم . الشديد بين قيادة البعثة العسكرية الانجليزية الجاثمة على صدر القوات المسلحة وبين قيادتها المصرية الوطنية وبخاصة بعد اتاحة الفرصة للجيش المصرى لكى يزداد عددا ويجند فيه العديد من أبناء الطبقة

المتوسطة ومادونها . وعاش الوطنيون من رجال الجيش
صراعاً داخلياً جاداً ، سافراً تارة ومستتراً تارة أخرى ،
ضد البعثة العسكرية الانجليزية . وكأنما شاءت الظروف
أن يتجسم الاستعمار أمام ضباط جيشنا في داخل
ثكناتهم في هذه البعثة التي كانت تمثل الدولة المستعمرة
القاصبة ، فيحفز فيهم روح الغضب ومن ثم يحفزهم
للتضال الوطني ويلح عليهم أن يكونوا على صلة وثيقة
بصفوف الحركة الوطنية في البلاد .

واننى اذكر في ذلك الحين الصينحات الرشيدة التي
كانت تلفت الانظار نحو الريف المصرى وترقية الفلاح
واصلاح القرية المصرية . وكنت اقرأ المقالات تأو
المقالات المنشورة على صفحات جرائد تلك الفترة ومجلاتها
ولاول مرة اسمع الاصوات العالية التي كانت تنادى
بالمطالبة بنصيب الفلاح من حماية القانون ، وباصلاح
القضاء ، وبتنفيذ القرية النموذجية ، وبالحاجة الماسة
الى سياسة قومية ثابتة تتناول جميع وجوه الاصلاح
الاجتماعى بعامة والاصلاح الجنائى بخاصة . والمطالبة
بالسياسة القومية والثابتة كانت تتضمن بالضرورة اجراء
البحوث الواقعية والدراسات حتى يمكن التعرف على
العوامل التي تسبب ما كان يقال عنه في ذلك الحين
« الثالث غير المقدس » أى الفقر والجهل والمرض .
وذلك لانه كان قد انتهى امر اولى الامر من علماء مضرنا
الخالدة الى ان الجهود فى سبيل مواجهة هذا الثالث
لا يمكن ان تؤتى ثمارها المرجوة الا اذا أسست على نتائج
بحوث ودراسات متعمقة ودقيقة للظروف الاجتماعية
التي كانت قائمة فى المجتمع المصرى فى ذلك الحين . لقد

رأى هؤلاء العلماء ، وهم أساتذتى ، انه لم يكن كافيا مثلا ان نقرأ الإحصاءات الجنائية عن حجم الجريمة فى المجتمع المصرى وصورها . وانه لم يكن كافيا أيضا ان تسكتب المقالات عن ازدياد الجريمة او عن نقصها على وجه العموم او عن ازدياد بعض صورها ونقص البعض الآخر . وانه لم يكن كافيا كذلك ان ندرس النظريات المتعلقة بالجريمة او أحداها ، فمهما كانت ذات فائدة فإنها غير كافية فى بحث ذاتها فليس يكفى أبدا أن يدرس الدارس ان عوامل الجريمة هى كذا وكذا فان العوامل الحقيقية للجريمة فى مصر مثلا قد تكون مختلفة تماما عن العوامل التى يدرسها هذا الدارس لأنها قد تكون فى الغالب عوامل تتصل بظروف ثقافية اجتماعية واقتصادية وسياسية معينة فى البلاد التى صيغت فيها هذه النظريات . وأخيرا لم يكن كافيا أن ندرس أساليب الكشف عن المجرمين ومعاملتهم كما يحدث ذلك فى المجتمعات الأجنبية شرقية كانت او غربية ، وكان من الضرورى أن نتعمق أكثر حتى يتيسر الكشف عن العوامل الكامنة لوجود هذه الظاهرة وعن مدى صلاحية تطبيق هذه الأساليب ومن ثم نستطيع أن نواجهها ونوجهها الى الأفضل . ويتيسر فى هذا الضوء للعاملين المصريين فى الميدان « المشرعين والقضاة ورجال الشرطة والاختصاصيين الاجتماعيين والمشرفين وغيرهم » أن يؤدوا أعمالهم على اساس الواقع الحى فى المجتمع المصرى . فيقوم المشرع المصرى مثلا ، بمهمته التشريعية عن وعى وقدر معتمد اعتمادا كليا على التشريعات الأجنبية التى تكون فى الغالب منبثقة من واقع مجتمعاتها الأجنبية .

كان علماءنا المصريون في ذلك الحين وبخاصة من
 كانت اختصاصاتهم تتعلق بالسلوك الانساني سواء اكان
 هذا السلوك سويا ام غير سوى ، يدعون الى هذه
 الدعوة ، وقد تأكلت لي صحة هذه الدعوة وسلامتها
 عندما كانت من حظى دراسة علم الجريمة في « جامعة
 بوستن » تحت اشراف « البروفسور البرت موريس »
 والبروفسور « ايدون بورز » . كان التأكيد على البحوث
 الميدانية تأكيدا صريحا . وعلى الرغم من ان منطقة
 تخصصي كانت « علم الاجتماع التطبيقي » ولم تكن « مناهج
 البحث في علم الاجتماع » فانه لم تفتني الفرصة لاقوم
 ليس فقط ببحثي الماجستير والدكتوراه ولكني اشتركت
 أيضا في بحوث أخرى سواء كانت في القاهرة « بحث
 مشكلة الفقر في مصر عام ١٩٣٨ وبعض بحوث بحالات
 الاحداث الجانبين في خلال الفترة من شهر يناير عام
 ١٩٤٤ الى شهر فبراير عام ١٩٥١ مثلا » ، أو كانت
 في مدينة بوستن « بحث جريمة القتل في الولايات المتحدة
 في خلال فترة دراستي بجامعة بوستن » . والملاحظ
 ان دراساتي الاكاديمية في جامعة بوستن كانت في معظمها
 تستند الى نتائج بحوث ميدانية . فقد كانت هذه
 الدراسات لها الاولوية عند اكثر اساتذة قسم الاجتماع
 والانثروبولوجيا بالجامعة . وارى انه ينبغى التنويه بالرواد
 الذين اقتحموا ميدان البحث العلمى الاجتماعى بمعناه
 الواسع ، اى الذى يتضمن البحث العلمى الجنائى ، منذ
 الزمن الماضى السحيق ، في ربوع مجتمع مصرنا الخالدة
 وقبره من المجتمعات العربية الأخرى ، وكان هؤلاء في
 الغلب الأغم من الاجانب ابتداء من « هيرودوت » وعلماء

الحملة الفرنسية و « لين » (منصور أفندي) و « بالمر »
(الشيخ إبراهيم) و « فيليبى » و « لورنس » و « كليلاند »
و « جون بادو » . قاموا بإجراء هذه البحوث من أجل
خدمة بلادهم على حساب مصلحة مبررنا الخالدة ويجدر
بى ان انوه ايضا بالرواد المصريين الذين اقتحموا هذا
الميدان وعلى رأسهم « محمد البابلى » والمستشار « محمد
إفتحقى » و « اسماعيل القبانى » و « عبد العزيز القوصى »
و « مصطفى عامر » و « محمد عوض محمد » و « سليمان
نجيزين » ومن ذكرت من قبل (فى الفصل السابق) من
أمثال حسن الساعاتى وأحمد محمد خليفة ويسن الرفاعى
ثم محمود السباعى .

وعندما أسفر النضال الوطنى للوطنيين من رجال
الجيش المصرى عن تشكيل « حركة الضباط الاحرار »
الذين استحقوا فى ذلك الحين لقب « الطلائع الثورية »
يساندتهم فى تحقيق اغراضهم المناضلون من خارج
الجيش الذين كانوا يمثلون الشعب تمثيلا صادقا . وعندما
استولت الطلائع الثورية فى ليلة ٢٣ من شهر يوليو عام
١٩٥٢ على أمور الجيش كله ونجحت فى الاستيلاء على
بحكم البلاد فى ضوء برنامج تيلور فى شكل المبادئ
الستة المشهورة - لما حدث كل هذا اتبعت الفرصة لتكوين
لجنتين هامتين هما :-

- لجنة الانتاج .

و - لجنة الخدمات .

وقد رأس اللجنة الثانية أى لجنة الخدمات الاستاذ
فؤاد جلال ، ونجح الاستاذ خليفة فى الفوز فى الحصول
على موافقة هذه اللجنة على إنشاء « المعهد القومى للبحوث

الجنائية » ليكون هيئة مستقلة يشرف عليها مجلس ادارة يرأسه وزير الشئون الاجتماعية « حسين الشافعى » .
لقد قدم الاستاذ خليفة مشروعه وآزره فى سبيل الفوز بالموافقة عليه اصدقاءه وكان على رأسهم الاستاذ « احمد فؤاد » الذى كان مندوب الاتصال بين الضباط الاحرار وبين المنظمات الشيوعية المصرية وعلى رأسها منظمة « بحدتو » قبل اندلاع ثورة عام ١٩٥٢ ، والذى كان فى الوقت نفسه يكتب عناوين الظروف التى كانت تودع فيها منشورات الضباط الاحرار والتى كانت ترسل فى خطابات الى سائر ضباط الجيش ، وكان يودعها فى صناديق البريد التى توجد فى القاهرة وفى غيرها من المدن المصرية الكبرى . كان الاستاذ احمد فؤاد ذا حظوة عند الطلائع الثورية من ضباط الجيش وبخاصة « جمال عبد الناصر » . وكان حسين الشافعى يكن له بعض الاحترام ان لم يكن كل الاحترام . وعندما اقتنع بفكرة انشاء المعهد القومى للبحوث الجنائية وبخاصة وكان قد وضع على رأس مجلس الادارة التى تشرف عليه كان النجاح فى تحقيق هدف الاستاذ خليفة نجاحا مؤكدا . وقد يسر هذا النجاح ايضا او كان من عوامله ان الاستاذ خليفة رقى بآباء ويدكأ ان يتعاطى أية مسكافة طوال المدة التى تم فوزه فى الحصول على موافقة لجنة الخدمات على مشروعه ثم الاعداد له علميا واداريا ، وكانت فترة ليست بالقصيرة ، حتى عين بقرار وزارى مديرا للمعهد اى منذ صدور القانون رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٥٥ حتى اعد المقر الذى يزاوِل المعهد نشاطاته فى اول اكتوبر عام ١٩٥٢ .

وصدور هذا القانون كان يعنى فى حقيقة الامر الاعتراف بأن الخطوة الاولى نحو اصلاح الجنائى هى البدء بالقيام باجراء البحوث والدراسات الدقيقة عن ظاهرة الجريمة فى مصر من حيث عواملها والكشف عن المجرمين ومعاملتهم اجدادا كانوا او بالقيين على ان يقوم باجراء هذه البحوث والدراسات اشخاص مصريون قد تدربوا بخصيصا لهذا الغرض . ومن ثم ولدت لأول مرة مهنة البحث العلمى فى مصر واضيف دور اجتماعى جديد على الادوار الاجتماعية القائمة فى المجتمع المصرى فى ذلك الحين . وكونه دورا اجتماعيا جديدا فقسد توقعت ، كما توقع غيرى ، فى ضوء خبرتى عندما ولدت مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر فى عام ١٩٣٧ وكان من حظى ان اكون من العاملين الابرأئل فى ميدانها فى شهر مايو عام ١٩٣٩ . بعض العقبات او ربما الكثير من العقبات وقد ذكرت بعض ماكننا نعانيه فى الجزء الاول من هذا الكتاب . ومع ذلك فان الأستاذ خليفة ومن كان معه من العاملين وبخاصة من اخلصوا اخلاصا حقيقيا للبحث العلمى الجنائى قد اصرروا على مواجهة كل العقبات . وكان لذلك الأستاذ خليفة الخارق وجاء وحماية لهذه المهنة الوليدة ، فقد بدأ لنا انه قد ارتبط بها ارتباطا وثيقا وانه أثرها على غيرها مما كان قد يتاح له فى مواقع أخرى . كان ذلك فى يوم ٤ من شهر اكتوبر عام ١٩٥٦ . عندما استقر بى المقام وكان الأستاذ خليفة وكنت معه وكانت معنا الزميلة آمال عثمان ، كنا نحن الثلاثة من العاملين العلميين كل الوقت . وسرعان ما انضم الينا زملاء آخرون بعد فترة وجيزة بعد إجراء الامتحانات التحريرية

والشفوية للذين تقدموا لشغل وظائف « باحث مساعد »
في ضوء إعلان كان قد نشر لهذا الغرض . واننى أذكر
من هؤلاء الزميلة « هدى مجاهد » والزميلة « صفية قاسم »
والزملاء « محمد عزت حجازى » و « مكرم سمعان »
و « يوسف صبرى » و « زين العابدين سليم » و « احمد
الافى » و « منير الجنزورى » و « عبد الاحد جمال الدين »
و « على حسن فهمى » . وانضم فى العام التالى
الى العاملين العلميين بالمعهد زملاء آخرون اذكر منهم
الزميلة « ناهد صالح » والزميل « السيد يسن السيد »
والزميل « فرج احمد فرج » ثم الزميل « محمد خيرى »
وكان الزميلان « سمير ناجى » و « يوسف أبو زيد »
منتسبين كل الوقت . اما « الدكتور الساعاتى »
و « القائم مقام يسن الرفاعى » و « البكباشى محمود
السباعى » و « الدكتور محسن عبد الحميد » فقد كانوا
منتسبين بعض الوقت ويحضرون فى الفترة المسائية فيما
عدا « القائم مقام يسن الرفاعى » أيام السبت والاحد
والثلاثاء والاربعاء . وقد عين الدكتور محسن عبد الحميد
بعد فترة كل الوقت فى وظيفة « باحث » كما عينت
الزميلة « لى تولا » مثله فى « وظيفة باحث » لحصولها
على درجة الماجستير فى ذلك الحين ، وانتدب كل الوقت
الزميل « حسن علام » فى « وظيفة باحث » كذلك ، وكل
من الزميل « يسر أنور » و « رابع لطفى جمعة » فى
وظيفة باحث مساعد . وانتدب الاخيرين بدا عند انتهاء
انتداب الزميل منير ناجى والزميل أبو زيد .

وقد اختير مقر المعهد فى منزل بشارع القصر العالى
رقم ١٩ ، وقد استأجرت ادارته شقتين فى الدور الرابع

من هذا المنزل وكانتا تحتويان على ١٦ بحجرة ، وقد
تيسر بعد توزيعها أن يجلس كل عامل علمي أو إداري في
مكان مخصص له . وانتهى الأمر إلى تبني تعريف « علم
الجريمة » بمعناه الواسع أي العلم الذي يبحث عن عوامل
الجريمة وعن الكشف عن الجريمة والمجرمين وعن معاملتهم
ومن ثم قسم العمل بالمعهد إلى ثلاثة أقسام هي : -
- قسم بحوث الجريمة .
- قسم بحوث الكشف عن الجريمة والمجرمين .
- قسم بحوث العقاب .

واختار الأستاذ خليفة المسئول الأول عن إدارة المعهد
الدكتور الساعاتي ليكون مشرفا على القسم الأول ،
والبكباشي متحمود السباعي ليكون مشرفا على القسم الثاني
وكان يعاونه بعض الضباط الذين كانوا يحضرون معه
في الفترة المسائية وأذكر منهم السادة الزملاء عبدالكريم
ذرويش وأحمد والي ومصطفى رفعت ومنحمد النبوي
اسماعيل . واختار الأستاذ خليفة القائم مقام يسر الرفاعي
مشرفا على قسم بحوث العقاب الذي كان يحضر في الفترة
الصباحية . ووزع الباحثون المساعدون والباحثون على
كل من قسم بحوث الجريمة وقسم بحوث العقاب .
وكانت أغلبية المتضمنين إلى قسم بحوث العقاب من خريجي
كليات الحقوق فيما عدا الزميل « قرج أحمد قرج »
وكان متخرجاً في كلية الآداب تخصص علم النفس .
والملاحظ أنه على الرغم من أن الجريمة هي ظاهرة
اجتماعية فقد كانت عقلية العاملين العلميين المعيشيين
والمتدينين من خريجي كليات الحقوق . وقد بان في
المستقبل القريب بعد ذلك الصعوبة الكبيرة في إيجاد

التفاهم العلمى بين الآخرين، وتغيرهم من خريجي الكليات الأخرى وبخاصة من كانوا من المتخصصين فى علم الاجتماع، كانت اللغة غير مشتركة وحتى منهج التفكير كنت تجدته متباينا. لقد كانت هذه التجربة مفيدة جدا ومثمرة عندما أصبح المعهد القومى للبحوث الجنائية مركزا للبحوث الاجتماعية والجنائية فيما بعد، لقد تأكد لدى المسئولين على إدارة المعهد أن السلوك الإجرامى هو سلوك بشرى ولا يمكن للقانونيين وحدهم مهما كثروا أن يواجهوه، ولا يمكن أيضا للاجتماعيين وحدهم أن يواجهوه، ولا يمكن كذلك للنفسيين وحدهم أن يواجهوه. وأقصد بالمواجهة هنا الفهم الموضوعى ومحاولة وضع البرامج للتغيير الى الأفضل. كانت خبرتى الميدانية العملية فى مؤسسة الزفاف الملكى وفى مكتب الخدمة الاجتماعية تؤكد لى ان هذين الهدفين « الفهم الموضوعى ومحاولة وضع البرامج للتغيير الى الأفضل » يمكن أن يتحققا على عكس الآخرين من الزميلات والزملاء الذين كانوا فى مستويات ارفع أو كانوا فى مستويات أقل ارتفاعا. كنت أرى، ومازلت، اننا فى ضوء سياسة علمية جنائية تستمد أهدافها وأساليب تحقيق أهدافها من سياسة علمية اجتماعية، نستطيع لا ان نقضى على السلوك الإجرامى قضاء مبرما ولكن ان نحد من وجوده. وكان الآخرون يرون أن الجريمة باقية وستظل باقية مادامت المجتمعات الانسانية قائمة. كنت متفائلا وربما مثاليا، ومازلت، أرى ان المجتمع الصالح ينتج المواطنين الصالحين وأن المجتمع الطالح ينتج المواطنين الطالحين. ولكن هيهات أن يقتنع من رجال القانون أو تلامذتهم بما كنت أقول ومازلت أقول: كنت

أرى ومازلت أن الشخص المجرم لا يمكن أن يكون مجرماً طوال الـ ٢٤ ساعة أى فى كل ساعة من ساعات اليوم . فقد يسرق ليعطى أمه الـارملة مائتاً كلة وتقتات منه ، وقد يقتل لأن قيمة من قيم المجتمع تعيش فى كيانه وتدفعه إلى القتل أخذاً بالثأر أو اثباتاً لفصل آثار نمط من أنماط السلوك يراه مجتمعه عابراً . وكانت آرائى هذه يعرفها الجميع . كنت أقولها فى الاجتماع الذى كان يرأسه الأستاذ خليفة أو الذى كان يرأسه الدكتور الساعاتى ، وفى الاجتماع الأول كنت أجد المعارضة من الحاضرين وبخاصة من البكباشى محمود السباعى . وائنى أذكر اننى كنت أرى ، وكان التعداد العام على الأبواب ، أن يبرز سن السابعة فى التعداد الجديد حتى نستطيع أن نحدد بالضبط نسبة الأحداث الجانحين « كانوا من سن ٧ - سن ١٥ فى ذلك الحين » فى ضوء عدد الأحداث من سن السابعة حتى سن الخامسة عشرة ، وليس فى ضوء عدد السكان ، فالسكان منهم الاطفال الذين تكون سنهم أقل من العام وفيهم كبار السن الذين لا يقدرّون على ارتكاب احدى جرائم السرقة كالنشل مثلاً . فكان السباعى لا يرى ما أراه . وعندما طلبت أن يكون محل الإقامة ومحل الميلاد موجودين فى التعداد العام الجديد اعترض كذلك وخفى عليه أننا اذا عرفنا ذلك كنا أقرت الى الحقيقة عندما نتحدث عن الهجرة وأثرها اذا كان لها اثر فى السلوك الاجرامى او فى غيره من الظواهر الاجتماعية المتعلقة بالبناء الاجتماعى للمجتمع المصرى . وهكذا كانت آرائى فى خلال الفترة الاولى من عملى بالمعهد القومى للبحوث الجنائية ، بحق وبغير حق ، موضوعاً للاستهجان

تارة أو للسخرية تارة أخرى . ومع ذلك فقد اكتسبت الكثير من المؤيدين وبخاصة في محيط الباحثين المساعدين على الرغم من الفرور الذي قد كان يشع من كيان بعضهم وبخاصة من كان قد تخرج في الجامعة حديثا . وكان ما أسعدنى عندما يرجع المسئولون الى رأى كنت قد ذكرته من قبل وكان موضوع معارضة . كانت جملة « انا فرحان » تخرج من فمى تلقائيا . وكنت فعلا أشعر بالسعادة من أجل ماكنت أراه أمرا لا محيص عن الأخذ به . ولم أكن غليظ القلب أبدا وكان قلبى مفتوحا للجميع وكانت كتبى فى متناول أيدي الجميع لا أضن على أحد بفكرة أو بوقت أناقش معه أمرا غامضا على أو عليه ، أو بكتاب يكون فى مكتبتى وهو فى حاجة اليه . فالمعهد كان لا مكتبة له سوى عدد قليل من الكتب . وانا اذكر ان الاستاذ خليفة قد طلب منى اذا كان لدى من الكتب ما اعطيه للمعهد بالثمن على أن يكون بيعى لهذه الكتب كما قال وهو الرجل القانونى « بيعا وفائيا » أى ان يشترى المعهد هذه الكتب بثمن معين وأستطيع ان استرد الكتب اذا انا دفعت ما اخذت من ثمنها فى أى وقت وقد سعدت من أجل ذلك لامرين :

الاول : اننى اعتبرت مكتبة المعهد هى مكتبتى أى ان الكتب فى البيت عندى كأنها فى المكتبة فى المعهد .
الثانى : اننى كنت فى مسيس الحاجة الى نقود لكى ادفع القسط الاول من مصاريفت آمال ابنتى فى الجامعة وذهبت ثوا الى البيت حيث اودع الكتب وانتقيت خمسين كتابا فى علم الاجرام وعلم الاجتماع وعلم الاثروبولوجيا ، وقد كان ثمن كل كتات مطبوعا على غلافه

الكتاب الجديد والكتاب « المستعمل » على السواء ،
وجمعت اثمان الكتب واحداً واحداً كما دفعتها بالتمام
والكمال وكان المجموع ١٧٥ دولاراً وكان الدولار في ذلك
الحين يوازي حوالى أربعين قرشاً صاغاً ووضعت الكتب
في حقيبة كبيرة وحملتها في تاكسى الى المعهد في اليوم
التالى على الاتفاق الذى تم بينى وبين الاستاذ خليفة ورأى
كل شيء الكتب واثمانها وعرض على عشرين جنيهاً مصرياً
فقبلت لاننى كما علمت منه اذا تيسر لى دفع هذا المبلغ
استطيع ان ارد كتبى الى مكتبتى فى منزلى . وانا اذكر
عندما كنت اعد الكتب التى انتقيتها واطعها فى الحقيبة
وانا فى منزلى ان حضر الزميل « سعد المغربى » لزيارتى
ولما علم بما انا مقدم عليه ثار فى وجهى واعتبرنى مخطئاً
اذا انا اقدمت على ذلك ونفذت هذا الاتفاق الذى بدا له
انه اتفاق مجحف ولكننى لم آبه لثورته وسخطه على فقد
اعطيت كلمتى للاستاذ خليفة وكنت فى مسيس الحاجة
الى المبلغ الذى اتفق عليه لكى ادفع منه مصاريف ابنتى
آمال المدرسية لكى تلتحق بالجامعة فى الوقت المناسب .
ولم ينتظم العمل فى المعهد فى التو واللحظة . فقد
كنا فى شهر اكتوبر عام ١٩٥٦ الذى بدأ الاعتداء الثلاثى
على مصرنا الخالدة فى مساء احد ايامه « يوم ٢٩ من شهر
اكتوبر » عندما قامت اسرائيل فى ذلك المساء باسقاط
قوة من رجال المظلات عند المدخل الشرقى لممر « متلا »
مفتوحة بذلك معركة سيناء - السويس ولم تكد تمضى
٤٨ ساعة حتى وضحت نوايا بريطانيا وفرنسا بالتدخل
العسكرى التى افصححت عن مساندتها لاسرائيل بالتدخل
عسكرياً فى مساء يوم ٣١ من شهر اكتوبر حتى بدأت

عمليات جوية واسعة النطاق ضد القواعد الجوية المصرية في منطقة القناة - الدلتا لتدمير القوة الجوية المصرية . وكان قد أعد لهذا الاعتداء انتقاما من جمال عبد الناصر الذي كان يسميه « ايدن » رئيس وزراء بريطانيا « الدكتاتور الصغير » ، جمال عبد الناصر الذي تجاسر في ليلة الاحتفال بيوم ٢٦ من شهر يوليو عام ١٩٥٦ الذي عقد في مدينة الاسكندرية وأعلن قراره الخالد بتساميم « شركة قناة السويس » . وقد كان الاعتداء الثلاثي مفاجأة لأعضاء المعهد العلميين وغير العلميين على السواء بل كان مفاجأة للمصريين من كل الطبقات والفئات . واننى اذكر أن الذهاب الى المعهد كان مستمرا ، ولكن العمل كان موقوفا فقد اهتم الجميع بهذا الحادث الجلل وتطوع الجميع بدمائهم فيما عدا من كان لا يصلح لاداء هذا العطاء الجليل . وبعد أن تمكنت حكومة مصر بتعبئة واقحام تأييد دولي ضخم للقضية المصرية ويأتى فى مقدمة هذا التأييد الدولي التأييد واسع النطاق من الشعوب العربية وحكوماتها لموقف مصر . ولقد اتخذ موقف سوريا بصفة خاصة اتجاهها اكثر تطرفا فمنذ بداية الهجوم الاسرائيلى ابى الضباط السوريون أن يقفوا مكتوفى اليدين فى مواجهة العدوان وكان قرارهم بتدمير محطات الضخم على خط انابيب البترول الموصل من العراق الى البحر الابيض المتوسط عبر اراضى سوريا . ثم بعد ان اتى بعد ذلك دور الاتحاد السوفيتى ، وبالرغم من تعدد وجهات النظر حول فاعلية تدخله ، وبدأ فى مساء يوم ٥ من شهر نوفمبر عام ١٩٥٦ فى ارسال رسائله الى كل من بريطانيا وفرنسا واسرائيل التى كانت تحمل التهديد الواضح لهذه

الدول المعتدية ، وبعد ان ادارت مصر المعركة الدبلوماسية في الامم المتحدة - بعد كل ذلك ، تعرض العسكروان والتواطؤ أمام العالم . واضطر رئيس وزراء بريطانيا وقد انهكته احداث مائة يوم وانهكت بلاده ازمة مالية طاحنة لقبول وقف اطلاق النيران . ثم صممت اصوات المدافع ونخم الهدوء على جبهة القتال . ومن ثم اتاحت الفرصة لنا نحن اعضاء المعهد القومي للبحوث الجنائية الوليد لكي نبدأ نشاطاتنا . وكان موقع عملي في قسم بحوث الجريمة الذي عين الدكتور الساعاتي الذي كان يعمل بعض الوقت مشرفا عليه . وكان همي الاول أن نضم برنامجا ييسر لاءضاء القسم على اختلافات مشاربهم ومفاهيمهم علم الاجرام فهما موضوعيا وأن يكون هذا الفهم مشتركاً حتى نستطيع أن نخلق اللغة المشتركة التي يمكن عن طريقها تيسير وحدة تفكيرنا حتى يسهل علينا السير على الدرب ومن ثم نصل الى تحقيق الاهداف وكنت أقول لنفسي القول الشائع :

« من سار على الدرب وصل »

ولكن بدأ لي منذ اللحظة الاولى أن الدرب كان طويلا طويلا . ومهما يكن من الامر فأنني آليت على نفسي البدء وكان الراى السائد عندي ، ومازال ، أنه من الواجب أن تفرس الحاجة الى العمل كفريق في نفوس الزملاء الاعضاء فالعلم اكبر من أن يستوعبه حتى يتمثله شخص واحد . والسلوك البشري يحتاج الى فروع من العلم عديدة وان كل فرع يكمل الفرع الاخر . ولم ينجح هذا الاسلوب من القسم وحتى عندما اتحت لي الفرصة لكي اقسوم العمل وذلك لان الساعاتي لم يمكث طويلا في الاشراف على

بالإشراف على القسم من بعده ، فقد كان من رأى إدارة المعهد أن تمنع منعا باتا الوصول الى تكوين ولاء علمى لاحد من الاشخاص مهما بلغ من خبرته المنتظمة وغير المنتظمة شأننا يؤهله للحصول بحق على هذا الولاء . وكنت أعلم ان الولاء العلمى لاخذ من الاشخاص سيكون بالضرورة مؤقتا لاننى كنت أعى تماما موقف « اسحق بارو » أستاذ « اسحق نيوتن » الذى رأى أقصد الأستاذ ان نيوتن أولى منه برئاسة القسم وكان لا يعدو عمر الأخير سسبن السادسة والعشرين . ان الأستاذ بارو عرف قدر نفسه ولم يطلب من تلميذه نيوتن الولاء العلمى المطلق له . ولكن إدارة المعهد لكى تمنع تكوين رابطة علمية ماكنت مع الاقسام هيئات علمية تدرس بعض الظواهر الاجرامية ووزعت أعضاء المعهد العلميين العاملين كبارا وصغارا على هذه الهيئات التى انتدب من خارج المركز أساتذة لكى يقوموا بالإشراف عليها . واصبح أعضاء المعهد العلميون العاملون لديهم الفرصة لكى يعيوا ليس فقط من الخبرات العلمية للمشرقيين من الخارج بل أيضا لكى يقارنوا بينهم وبين المشرقيين من داخل المعهد . وكانت أهداف هذه المقارنة لا تخفى على إدارة المعهد فالمعروف ان كل ذى خبرة تكون خبرته بالضرورة محدودة . وما يوجد لدى المشرف من خارج المعهد قد لا يوجد لدى المشرف من داخله والعكس صحيح . ولكن فعل إدارة المعهد هذا والجميع اقصد أعضاء الهيئة العلمية بالمعهد مازالوا فى بداية الطريق كان اذا أحسن الظن به يدل على الطموح الزائد على الحد . اننا نحن المتعلمين وأنا أولهم تعلمنا تدريجيا على أيدي أساتذة عديدين . وكان كل

استاذ له مستوى معين من المعرفة والخبرة ، ولكن ترك كل استاذ فينا بصماته على تفكيرنا ومنهج هذا التفكير . ولعله اذا كان القيام بالاعمال العلمية من داخل اقسام المعهد التي اتفق عليها . واشترك في بعض جلساتها كل ذي خبرة بالسلوك البشري السوى وغير السوى على أن يكون ذلك في نطاق نظام كل قسم الذي تحدده لائحة داخلية أي تحدد ادوار كل عضو في كل قسم فضلا عن ادوار السادة العلماء والمتخصصين الذين يرون ويرى المعهد ضرورة اشتراكهم -- لعل ذلك اذا كان قد حدث كان خيرا كبيرا يعود على البحث العلمي الاجتماعي بعامة وعلى البحث العلمي الجنائي بخاصة بالفائدة المرجوة ولكن هذا الرأي كان يمثل رأى الاقايمة التي كنت ارفع لواءها وحدي ، ومن ثم لم يؤبه به امام سلطان الادارة الجارفت . ان الادارة قد اخذت برأى احيانا ، ولم يكن في حقيقة الامر رأى وانما كان رأى استاذي « البروفسور البرت موريس » ، الذي كان يتضمن مثالا ، انه قد عفى الزمان على العديد من الافكار المتداولة حول « مفهوم الجريمة » وانه اصبح الاوان قد آن لبحث عن صورة من صور الجريمة كل على حدة لكي نحاول التعرف على عوامل كل صورة . وذلك لان جملة « عوامل الجريمة » لا تفيد ولا تسمن من جوع ، فجريمة السرقة غير جريمة القتل او جريمة الاغتصاب ، ومن ثم فان عوامل جريمة السرقة تكون بالضرورة غير عوامل جريمة القتل او عوامل جريمة الاغتصاب وكنت اقول واعيد حتى اقتنعت الادارة اننا اذ نبدا اجراء البحوث الجنائية في المعهد أي البحوث في ميدان الجريمة او ذات الصلة بهذا الميدان فان علينا

أن نختار خصيصا الظواهر الالامعة اجتماعيا مثل « جريمة القتل » و « البغاء » و « تعاطى الحشيش » و « جرائم السرقة عند الاحداث » و « ظاهرة الثأر » . وقد تم اختيار هذه الظواهر فعلا وكونت لها هيئات يشرف عليها مشرفون كانت اغلبيتهم الساحقة من خارج المعهد ، ويتكون اعضاؤها من خليط من العاملين العلميين بالمعهد ومن اعضاء من خارجه . وقد عين نفسه الاستاذ خليفة للاشراف على هيئة بحث جريمة القتل واختار الدكتور حسن الساعاتي للاشراف على هيئة جريمة البغاء والدكتور مصطفى زيور للاشراف على هيئة جريمة تعاطى الحشيش والدكتور عبد العزيز القوصي للاشراف على هيئة جرائم السرقة عند الاحداث والدكتور احمد أبو زيد للاشراف على ظاهرة الثأر . ويلاحظ أن الاستاذ خليفة كان الوحيد من المعهد الذى أتبع له الاشراف على هيئة بحث جريمة القتل وانه لم يكمل هذا البحث فقد تولى الاشراف عليه بعد فترة الدكتور عثمان نجاتي . وكان المشرفون على هذه الهيئات ثلاثة من اساتذة علم النفس وواحدا أستاذا فى علم اجتماع وواحدا متخصصا فى القانون وواحدا أستاذا فى علم الانثروبولوجيا . وكان يشترك من الخارج فى هذه الهيئات اعضاء جلهم من المتخصصين فى علم النفس . وبعد أن استقرت أمور العمل فى المعهد نسبيا رأت إدارته أن يقام احتفالاً بافتتاحه وقد حدد لهذا الاحتفال يوم ٧ من شهر مارس عام ١٩٥٧ . وحضره بعض من الوزراء المعاصرين اذكر منهم حسين الشافعى بوصفه وزيرا لوزارة الشؤون وذكريا محيى الدين بوصفه وزيرا للداخلية وكمال الدين حسين بوصفه وزيرا للتربية والتعليم

وغيرهم من المهتمين بشئون المعهد ومنهم كانوا بالضرورة
 أعضاء مجلس إدارة المعهد والأعضاء العاملين العلميين
 بالمعهد . وقد حضر هذا الاحتفال بعض الصحفيين اذكر
 منهم الصحفي الكبير « كامل الشناوى » كمسا اذكر
 الصحفي « موسى صبرى » . وكان الأخير قد زار المعهد
 قبل الاحتفال بيوم او يومين ، أحضرته الزميلة « ليلي
 ت كلا » لكى يقابل الأستاذ خليفة مدير المعهد ، واننى اذكر
 بعد ان القى كل وزير كلمة بادر الصحفي موسى صبرى
 الى السؤال عن الفرق بين المعهد القومى للبحوث
 الجنائية و « معهد العلوم الجنائية » الذى كانت تشرف
 عليه كلية الحقوق : جامعة القاهرة . وكان هذا السؤال
 فرصة لكى يتحدث الأستاذ خليفة ويبين بفصاحته المعروفة
 وأسلوبه الرشيق الفرق بين المعهدين وذلك بقصد تأكيد
 ضرورة انشاء المعهد الذى يديره وبخاصة فى الوقت
 الذى انشئ فيه . واننى اذكر عندما ابتسم الأستاذ
 الدكتور محمود مصطفى عميد كلية الحقوق فى ذلك الحين
 بعد مبادرة الصحفي موسى صبرى الى سؤاله وأذكر أيضا
 - عندما أقر الحاضرون مضمون حديث الأستاذ خليفة
 وعلى رأسهم الوزراء - اختفاء ابتسامة الأستاذ الدكتور
 محمود مصطفى الذى لم ينطق طوال الاحتفال ببنت شفة .
 وعرفنا نحن العاملين العلميين بالمعهد والمقربين الى ادارته
 سر مقابلة الصحفي موسى صبرى للأستاذ خليفة قبل
 يوم احتفال الافتتاح والدور الذى أدته بجدارة الزميلة
 ليلي ت كلا فى هذا الشأن . كما عرفنا أيضا المهارة التى
 يتصف بها الأستاذ خليفة فى المناورة التى دبرها عن
 بحكمة وحرصا على الوليد الجديد اقصد المعهد القومى
 للبحوث الجنائية الذى وان كانت فكرة ضرورة وجوده

كانت موجودة في المناخ الثقافي الاجتماعي للمجتمع المصري منذ فترة طويلة جدا قبل انشائه فان الفضل في اخراجها الى حيز الوجود وتنفيذها ترجع الى الاستاذ خليفة مافى ذلك من شك .

ومهارات الاستاذ خليفة في ضوء خبراتي العديدة التي نتجت من صحبتى له لفترة تزيد على ستة وعشرين عاما وقت كتابة هذه السطور مهارات كثيرة جدا . انه رجل يرى دائما مالا يراه أحد ، واذا اراد ان يصل الى هدف من الاهداف وصل اليه لا يقف في سبيله عائق . فقد كنا مثلا في مقر للمعهد القومي للبحوث الجنائية يحتوى على ١٦ حجرة . وكان الكثير منا يرى ان هذا يكفي وزيادة ولكن الاستاذ خليفة كان يرى ان يكون المقر اكبر من ذلك واضخم . فهو لا ينسى ابدا ملاحظة الدكتور عبد العزيز عسكر الطبيب النفسى الذى كان يزور المعهد وعندما رأى صغر حجم مكتبته ولم يجد امكانية فيها لى تتسع قال ذلك بصراحته التى اعرفها ولم يبال احدا . كان الاستاذ خليفة يرى ان يحصل على مقر لائق فى حي الزمالك ، وسارع محمود السباعى لينتخب اخاه « يوسف السباعى » الذى كان ايضا يبحث عن مقر « للمجلس الاعلى للعلوم والفنون والآداب » الذى كان يرأسه ، وينفذ يوسف السباعى حازا قصبة السبق وحصل على المقر المنشود . ولكن ذلك لم يشبط عزيمة الاستاذ خليفة الذى بادر وحصل على قطعة ارض فى مدينة الاوقاف ، واراد وحقق ارادته ان يبنى « بناء حديثا يليق بالمعهد الذى يديره حتى يفرض وجود هذا المعهد ليس فقط على الدولة ولكن على المجتمع كذلك وكان له ما اراد .

وعندما تحققت الوحدة الدستورية رسميا فى يوم ٢٢

من شهر فبراير عام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا لم يجعل
الاستاذ خليفة هذه الفرصة تمر من غير أن يفعل
شيئا فسعى سعياً الحثيث حتى صدر القانون رقم ٢٢١
لسنة ١٩٥٩ بإعادة تنظيم المعهد القومى للبحوث الجنائية
وجعله « المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية »
وأصبحت الأغراض التى يهدف المركز الى تحقيقها أكثر
شمولا . وقد وضحها هذا القانون بأنها :

« النهوض بالبحوث العلمية التى تتناول المسائل
الاجتماعية المتصلة بنسائر مقومات المجتمع العربى والمشاكل
التي يعانيها لوضع الاسس اللازمة لسياسة اجتماعية
وعلاجية وجزائية تتفق واحوال البلاد » .

وقد نص هذا القانون أيضا على ان المركز فى سبيل
تحقيق أغراضه يجرى البحوث والدراسات ويعطى منحاً
دراسية ومكافآت ، وينظم برامج تدريبية وتعليمية ،
ويوفد البعث ، ويدعو للمؤتمرات والاجتماعات العلمية
كما ان له ابداء الراى فى مشروعات القوانين الخاصة
بالمسائل الاجتماعية والجنائية ، ومنذ صدور هذا القانون
فى ضوء الأغراض التى أصبح على المركز ان يقسوم
بتحقيقها ، أصبح فى الوقت نفسه المجتمع المصرى ميداناً
لنشاطات المركز المجتمع المصرى ككل والمجتمعات المحلية
التي يضمها سواء كانت حضرية أو ريفية أو مجتمعات
محلية صحراوية . وفى هذا الضوء كان على المركز
مواجهة المشاكل الثقافية الاجتماعية التى بدأت فى المجتمع
منذ قيام ثورة عام ١٩٥٢ م والتي صاحبت وتصاحب
ظاهرة التغير الاجتماعى المقصود وغير المقصود ، وبخاصة
المشاكل التى تترتب عادة على ظاهرة التخلف الثقافى ،

واهمها مشاكل التنمية وهي عديدة وخطيرة في آن واحد .
وظهر اهتمام المركز بالمجتمع السوري عندما ضم أعضاء
سوريين إلى مجلس إدارته وعندما أرسسـل بعض
أعضائه العاملين العلميين إلى « مدينة دمشق » للتشاور
مع المسؤولين السوريين في أسـر الطرق لتحقيق التعاون
العلمي بين مصر وبين سوريا حتى تتحقق أهداف قانون
رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ من أجل النهوض ثقافيا واجتماعيا
بكل من المجتمعين المصري والسوري معا ، أقصد مجتمع
« الجمهورية العربية المتحدة » . ولكن حال بين هذه
الامنيات وتحقيقها ضربة « الانفصال » في يوم ٢٨ من
شهر سبتمبر عام ١٩٦١ .

ومع ذلك فإن إدارة المركز لم تال جهدا منذ اللحظة
الاولى ، وبخاصة عندما أعلنت الاجراءات الاشتراكية
المشهورة بـ « اجراءات شهر يوليو عام ١٩٦١ » ، وعندما
توقعت هذه الإدارة بحق آثارها في التركيب الاجتماعي
للمجتمعين المصري والسوري « قبل انفصال سوريا بالطبع »
أن تعد الاعداد الضروري لمواجهة هذه الآثار ، فقد فطنت
إلى أن رسالة المركز قد أصبحت رسالة خطيرة وأن المهام
الملقاة على عاتقه مهام جادة . وعندما أصبح همها الاول
هو المجتمع المصري فقد حاولت أن تجعل المركز مقر
اشعاع لهذا المجتمع يحاول أن يأخذ منه ويعطيه ، أي أن
يدرسه موضوعيا ليفهمه حتى يمكن أن يواجه مشاكل
تنميته ، وهي كما ذكرت آنفا عديدة وخطيرة في آن واحد .
فالمجتمع المصري في ضوء تاريخه مجتمع قديم وهو أيضا
مجتمع مستمر أي أن ثقافته « حضارته » قديمة قدم
الدهر ومستمرة استمرار الحياة . وأن مصادر هــسـده

الثقافة متعددة . وان تعدد هذه المصادر واضح اذا لاحظنا قدم هذه الثقافة واستمرارها ، وان كان هذا القسـم والاستمرار لا يؤكدان بالضرورة تعدد مصادر الثقافة المصرية ، فهما صفتان للثقافة المصرية الاصلية الـاتية من الماضي السحيق والتي نشأت في الغالب في البيئـة الطبيعية الاصلية . وبالإضافة الى هذه الثقافة الاصلية كان على المركز في ضوء تاريخ المجتمع المصري الطويل مواجهة مصادر ثقافية أخرى . أهمها الثقافة العربية « الدين الاسلامي واللغة العربية بخاصة » والثقافة الغربية « الاوربية والاميركية منذ الحملة الفرنسية في عام ١٧٩٨ م بخاصة » فالمصري المعاصر نتاج المجتمع المصري منذ اوائل القرن التاسع عشر وحتى الان ، والذي يسكن الحضر بخاصة يعيش في ظل أكثر من ثقافة هي الثقافة القديمة المستمرة « منها اليونانية والرومانية مثلاً » والثقافة المسيحية والثقافة العربية والثقافة المملوكية والثقافة العثمانية ثم الثقافة الغربية وبخاصة الاوربية والاميركية .

وفي هذا الضوء كونت ادارة المركز في خلال شهر نوفمبر عام ١٩٦١ لجنة من الزملاء مكرم سمعان والسيد يسـن السيد وفرج أحمد فرج ومنى لاعداد تقرير عن « العلوم الاجتماعية : ماهيتها ومجالاتها وأهدافها ودور المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في تحقيق هذه الاهداف » . وقد أعد تقرير عن هذا الموضوع في خلال الفترة من ١٦ - ١٨ من شهر نوفمبر عام ١٩٦١ ثم أعدت مذكرة اضافية عن الوحدات المقترح انشاؤها بالمركز في يوم ٢٣ من نفس الشهر . وقد رأت ادارة المركز

استبدال الوحدات بالاقسام التي كونت من قبل ان يصدر القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ باعادة تنظيم المعهد القومي للبحوث الجنائية وجعله « المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية » . وتكوين هذه اللجنة لم يأت عفوا بل جاء بعد ضغط معنوي من الاعضاء العاملين العلميين بالمركز عندما كثر عددهم سنة بعد سنة ولاحظوا ان ادارة المركز قد اهتمت ، وربما يكون هذا الاهتمام عن حسن نية ، باقامة المؤتمرات التي بدأتها في خلال شهر يناير عام ١٩٦١ « الحلقة الاولى لمكافحة الجريمة للجبهة السورية المتحدة » ، ورأوا انها تستعد لاقامة « مهرجان ابن خلدون » في خلال شهر يناير في العام التالي « ١٩٦٢ » . فرأى هؤلاء الاعضاء وكنت منهم ان القوانين في بلادنا تصدر من غير الاهتمام بالاجراءات الضرورية لكي تنفذ نصوصها ومن ثم تبقى فترة من الزمان تطول عادة حتى تكون اللجان تلو اللجان للنظر في هذه الاجراءات . وكان قانون اعادة تنظيم المعهد القومي للبحوث الجنائية قد سار على نفس الوتيرة . كان بعض الاعضاء العاملين العلميين بالمركز وقد خرجوا من الطبقات والفئات التي رحب اعضاؤها باجراءات شهر يوليو عام ١٩٦١ يملؤهم الحماس الواعي من اجل العمل الجاد المستنير لرفعة مصرنا الخالدة وبخاصة بعد قيام ثورة عام ١٩٥٢ التي راوا فيها مستقبلهم ومستقبل الملايين من المصريين المشرق . وتضمن التقرير الذي اعدناه كلجنة مقدمة عن تعريف العلم واهدافه ودوره في المجتمع الاشتراكي . ثم عرفنا العلوم الاجتماعية وذكرنا اهمها ، وعرضنا المجالات الرئيسية لاهم هذه العلوم في تقديرنا . ثم اقترحنا بعض

الموضوعات الرئيسية للبحوث التي قدرنا أهميتها البالغة لمجتمعنا المصري المعاصر . ثم أوردنا بعض الملاحظات المنهجية الهامة ، وأخيرا عرضنا لما يقوم به المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى الوقت الحاضر وما يمكن أن يقوم به فى المستقبل باعتبارها الجهة الرسمية فى الدولة ذات الاختصاص العام فى اجراء البحوث الاجتماعية على اختلاف أنواعها مستهديا فى ذلك بالسياسة الاشتراكية التي تنتهجها الدولة .

ويتمنا فى ختام هذا التقرير أن نسجل بعض الملاحظات ذات الاهمية البالغة ونجملها فيما يلى :

١ - ظلت العلوم الاجتماعية متخلفة زمنا ، ليس بسبب مقم فى ذاتها أو فى وسائل البحث التي تصطنعها ، وإنما مرد ذلك التخلف الى التردد فى تطبيق نتائج البحوث فى ميدانها خشية أن يؤدي ذلك الى تفسير الاسس الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الرأسمالية .

غير أن وضع العلوم الاجتماعية فى مجتمع اشتراكي كمجتمعنا يبشر بازدهار وتقدم كبير . ذلك ان المجتمع الاشتراكي مجتمع بناء يواجه المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة بالوسائل العلمية بفرض تفسير الواقع تغييرا جذريا لتحقيق حياة افضل .

٢ - لما كان المجتمع الاشتراكي يقوم أساسا على تكتيل الجهود نحو رفاهية أعضائه ، فقد كان من الطبيعي أن تنعكس هذه الروح الجماعية على كل أوجه النشاط الانساني فيه ومن بينها أسلوب البحث فى العلوم مما يقتضى أن تبحث المشكلات بطريقة الفريق .

٣ - ولقد سادت زمنا الفكرة التي تزعم انفصال

العلوم الطبيعية عن العلوم الاجتماعية غير أن النظرية الاشتراكية ترى وحدة العلوم الطبيعية والاجتماعية وذلك لتشابه الظواهر الطبيعية والظواهر الاجتماعية . إذ أن الهدف الرئيسى للعلم بوجه عام هو تحقيق رفاهية الانسان الذى يتأثر بالظواهر جميعا طبيعية كانت أو اجتماعية

والاطلع على التقرير المذكور يجد أمورا كثيرة . منها بل أهمها كما سبق أن اوضحت جدية العاملين العلميين الذين قاموا بأعداده وحماسهم الواعى للظروف المجتمعية التى أعد فى خلالها التقرير ، فضلا عن عمق تفكيرهم الذى يظهر على كل صفحة من صفحاته . ومن الأمور الأخرى وهى هامة التغير الجذرى الذى طرأ على المركز من حيث اتجاهاته والاهتمام بالمجتمع المصرى الذى كان . وقد يجد المطلع على التقرير تعدد مرافق المركز وتعدد بحوثه ودراساته التى بدأها واكملها والتى بمرور الزمن لم يكملها « منها بحث منطقة أسوان مثلا » . وقد اقترح التقرير موضوعات هامة لأجراء البحوث عنها يبلغ عددها ٥٨ موضوعا ، وكلها موضوعات غاية فى الأهمية . قام المركز فى مستقبل الأيام ببحث الكثير منها . وقد اقترح التقرير أيضا ١٥ وحدة من الوحدات التى رأى ، فى ضوء ظروف المجتمع المصرى فى ذلك الحين ، أن يهتم المركز بتكوينها . ونظرة الى الموضوعات المقترحة وإلى الوحدات المقترحة لتعطى القارئ فكرة عن كل ما ذكرت عن الزملاء الذين شاركت معهم فى إعداد التقرير المشار اليه . ولا داعى للتكرار ، ويكفى أن أذكر أن أحده . وهو الأستاذ السيد بسن السيد يشغل وقت كتابة هذه

السطور منصب « مدير مركز البحوث الاستراتيجية
بجريدة الاهرام » . وان الاستاذ الدكتور فرج أحمد
فرج يشغل الان منصب « رئيس قسم علم النفس :
جامعة عين شمس » . وان الاستاذ الدكتور مكرم سمعان
قد هاجر الى الولايات المتحدة ويشغل في ضوء ما أعلم أحد
المناصب المرموقة في إحدى الجامعات .
واذا كنت قد بقيت وحدي بالمركز فقد يرجع ذلك الى
تمسكي بالعمل في ميدانه ، ولانه موقع العمل الوحيد
الذي عملت فيه أطول مدة بالنسبة الى مواقع العمل
السابقة وعددها سبعة مواقع كانت أطول مدة عملت في
موقع فيها لا تزيد عن ثماني سنوات ، وكان هذا الموقع
هو « مكتب الخدمة الاجتماعية لحكمة الاحداث بالقاهرة »
في حين أن المدة التي مارست في خلالها العمل « بالمعهد
القومي للبحوث الجنائية » الذي أعيد تنظيمه فصار
« المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية » ، تزيد
حتى كتابة هذه السطور على الستة والعشرين عاما .
« عشرة » طويلة عشت في خلالها الافراس والاطرار
واقصد بالافراح كل ما كان يسر عمل المركز ليسير قدما
في سبيل تحقيق رسالته . أما الاطراح فان معناها مكسر
ذلك تماما .

ولم تمر خمسة أيام على تسليم التقرير حتى قدمت
اللجنة مذكرة اضافية عن « الوحدات المقترح انشاؤها
بالمركز : الاعتبارات التي روعيت في اختيارها وتكوينها
ودور كل منها » . كانت اللجنة لفرط حماسها وجديتها
تعمل صباح مساء وفي أيام العطلة الاسبوعية . وكان
لايدعوها الى ذلك الا أن تعمل عملا صالحا يخدم المركز
محط آمالها وآمال الاعضاء العاملين العلميين فيه في

الحاضر وفي المستقبل . وقد تقص عدد أعضاء اللجنة التي قدمت المذكرة الإضافية الزميل فرج احمد فرج . وكان اعداد هذه المذكرة في ضوء خبرة الاعضاء الباقين السابقة وماجد منها . وفي ضوء مناقشات أعضاء اللجنة لاحظوا أهمية انشاء وحدات أخرى هي :
- وحدة قياس الرأي العام والاتجاهات الاجتماعية « انشئت في خلال عام ١٩٧٨ أي بعد اقتراحها بسبعة عشر عاما » .

- وحدة الفلاحين . « لم تنشأ قط »
- وحدة الإدارة العامة . « لم تنشأ قط »
كما وجدت اللجنة من الأنسب ادماج وحدات بحوث الجريمة والبحوث العقابية والبحث الجنائي في وحدة واحدة تشملها جميعا باسم « الوحدة الجنائية » .
واصبحت الوحدات المقترحة في ضوء بعض التعديلات الأخرى ١٦ وحدة بدلا من ١٥ وحدة . وقد أعدت اللجنة في يوم ٢٣ من شهر نوفمبر عام ١٩٦١ المذكرة الإضافية .
ومر عام أو أقل قليلا عندما أصدرت إدارة المركز قرارا بتشكيل الوحدات التي رأت أن لوجودها أهمية في ذلك الحين . ولم يكن لاحد من العاملين العلميين من ذوي المراكز العالية أو غير العالية رأى في هذا القرار .
ولكنني لم اترك زملاء والزميلات أعضاء المركز العلميين العاملين سواء الذين كانوا يعملون في « هيئة بحث جرائم السرقة عند الاحداث في مدينة القاهرة » ، التي قمت بالاشراف عليها بعد أن تركها « الدكتور القوصي »
ومعه الأعضاء الذين رأى ضمهم من خارج المركز دون سابق انذار ، وترك ومريدوه البحث وهو شبه « جثة

هامدة » . وائنى اذكر اننى تحدثت اليه تليفونيا بشأن هذا الموقف وطلبت منه العودة لى يكمل مابداً فاعتذر لرضه . وائنى اذكر أيضاً عندما كنت فى مدينة لندن فى عام ١٩٦٩ وقابلت الدكتور القوصى فى مطار « أثينا » ذكر لى السبب الحقيقى الذى من أجله ترك البحث ورئاسة الهيئة كما ترك مريدوه من أعضاء البحث من خارج المركز وفقاً لأوامره . كان السبب كما ذكره أنه لاحظ وهو يحصل على مكافأته ان هذه المكافأة اقل من المكافأة التى كان يحصل عليها « الدكتور صبرى جرجس » الذى كان يشرف على لجنة فرعية لهيئة بحث القتل تقوم بدراسة بعض الشبان المصريين الذين أدينوا فى جنایات قتل وحكم عليهم بالاعدام أو بالسجن المؤبد أو المؤقت . وكان يعاونه « الدكتور عبد المنعم المليجى » الاخصائى النفسى والذى كان يعاون أيضاً « الدكتور الساعاتى » فى « هيئة بحث البقاء » . كان الدكتور المليجى مهتماً بالناحية النفسية ، وقد شاركت اللجنة للقيام بدراسة هؤلاء الشبان دراسة ثقافية اجتماعية . وقد غضب الدكتور القوصى من التفرقة التى لم يجد لها مبرراً فترك هيئة بحث جرائم السرقة واضطرت ادارة المركز ان توكل الاشراف عليها لى . ولم اترك الزملاء والزميلات أعضاء المركز العلميين العاملين الذين كلفوا بالقيام بتقييم بعض الكتب فى علم الاجرام وما يتصل به من علوم لدرس السلوك البشرى تحت اشرافى . وكانت هذه الكتب قد قام بتأليفها الدكتور احمد محمد خليفة » وقد أصبح يحمل هذا اللقب منذ خريف عام ١٩٥٩ » والدكتور حسن سفعان والدكتور حسن الساعاتى والدكتور مصطفى

سوييف والدكتور زكريا ابراهيم وغيرهم . كان كل همى ان اغرس فى نفوس الزميلات والزملاء روح العمل كفريق . وكنا نتجادل فى اجتماعاتنا ونناقش بعضنا بعضا كئنداد . وكنت أخطيء وكانوا يخطئون وكان كل واحد منا يعترف بخطئه ويصححه . كان أحدنا ربما لايعلم على ماقد يحدث فى أثناء المناقشات وقد يعتبر اثبات خطئه سبة فى حقه ، ولكنى كنت لهم القدوة . كنت احيانا اتعمد الخطأ او اتعمد اننى لا اعرف طالبا هدنة لكى اعود الى مراجع فى مكتبتى فى المنزل . وكنت أعود قائلا اننى كنت على حق ويكون المرجع عادة معى لكى يرى الجميع مالم يكن قد رآوه . واننى اذكر من هؤلاء الاعضاء وانا اكتب هذه السطور الزملاء محمد عزت حجازى ومكرم سمعان والسيد يسى السيد وزين العابدين سليم والدكتور محمد ابراهيم زيد « الذى رضى ان يضم الى المركز كباحث مساعد فى ذلك الحين وكان حاصلا على درجة الدكتوراه من إحدى جامعات روما » .

وفى ضوء قرار ادارة المركز رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٢ تشكلت « وحدة بحوث الجريمة والانحراف » وقد عقدت الوحدة « الجديدة » بحضور جميع اعضائها تحت اشرافى خمسة اجتماعات ايام ٤-١٠-١٩٦٢ و ٨-١٠-١٩٦٢ و ١١-١٠-١٩٦٢ و ١٦-١٠-١٩٦٢ و ٢١-١٠-١٩٦٢ . وقد تم فى خلال هذه الاجتماعات وضع مشروع اطار عام لاهداف الوحدة وأساليب تحقيق هذه الاهداف، فضلا عن مشروع برنامج السنة العلمية القادمة ، وفى ضوء هذا المشروع قدم الاعضاء جميعا مذكرات عن كل موضوع تضمنه الاطار . وفى ضوء ما أسفرت عنه

المناقشات أعد تقرير عن « وحدة بحوث الجريمة والانحراف : أهدافها وأساليب تحقيقها » ، قامت بأعداده معى لجنة من الزميلة نهى حامد فهمى « التى ضمت الى المركز فى ذلك الحين وكانت عضوا بالوحدة الجديدة » ومن الزميل مكرم سمعان ومن الزميل سمير الجنزورى . وتضمن هذا التقرير تمهيدا عن أهمية وجود « وحدة بحوث الجريمة والانحراف » ، كما تضمن الأهداف التى يجب ان تحققها الوحدة وخاصة فيما يتعلق بجمع واعداد البيانات الاساسية المتعلقة بمجال تخصص الوحدة واقتراح البحوث الجنائية المنطقية بظواهر إجرامية سواء كانت خاصة بالبالغين أو الشباب أو بالأحداث والاسهام فى اجرائها ومتابعتها ، وكذلك التعسيف بمراجع علم الاجرام وتعريب المصطلحات والمفاهيم التى يزخر بها فى مراجعه الاجنبية ، وفضلا من كل هذه الامور اسهام الوحدة فى عمليات النشر والاعلان بكل أساليبها وصورها الممكنة والاسهام فى اعداد البرامج الخاصة بالتدريب وتنفيذ هذه البرامج .

ويبدو اننى وزملائى وزميلاتى العاملين العلميين بالمركز والذين كنا نتعاون من أجل تحقيق أحلامنا فى انشاء وحدة بحوث الجريمة والانحراف ، أو اننا كنا فعلا ، فى واد وإدارة المركز فى واد آخر - كنت وزملائى وزميلاتى وكان معنا الزميل القائمقام يسن الرفاعى الذى كان يشرف على « وحدة بحوث العقاب » نعمل من أجل التغيير الى الافضل . كان القائمقام يسن الرفاعى والحق يقال مثالا للعمل الجاد ، العمل الذى كان يعرفه ويتقنه . وفى ضوء ظروفه المهنية كان يمارسه . وكنت بجهدى

انتواضع مع الزملاء والزميلات من جانبنا نعمل أيضا في ضوء مانعرف وما نتقن وفي ضوء الظروف المهنية التي كنت امارسها في الميدان التطبيقي من قبل سواء اكان ذلك في القاهرة ام في لندن ام في بوستن . ولكننا كنا في معزل تام عما كان يخالجه إدارة المركز من اهداف اخرى لا تمت الى أعمال المركز والى تحقيق أهدافه بصلة الا اذا اعتبرنا ان المركز وهو وليدها يصعد الى أعلا لا بالعمل من أجل القيام بتحقيق رسالته وادائها على الوجه الاكمل ولكن اذا صعدت الإدارة ذاتها سياسيا الى أعلا . ومن ثم فقد لاحظنا ان الدكتور خليفة وقد اتجه نحو ممارسة السياسة فأخذ نفسه لكى يخوض الانتخابات العامة في عام ١٩٦٤ ، وخاضها دون ان يلتفت الى مآذكرته له من ان ابن خلدون مثلا او رفاعة الطهطاوى او طه حسين قد نالوا كرسى الوزارة ولكن لا يعرفون عند العلماء او الادباء الا بأعمالهم الخالدة . صحيح ان قيام المركز هو عمل لا يمكن ان يحسوه التاريخ . ولكن لا يمكن ان يكون مجرد مبنى أو أن يكون سلما لكى ينال عن طريقه منصبا سياسيا رفيعا لان المركز بأعماله يتبوا في نظر كل حكيم المركز الارتفاع . وقد حاز الدكتور خليفة على عضوية مجلس الامة ، وكان يتوقع في ضوء تصرفاته الميزد . وكان المنهاج الذى اتبعه الدكتور خليفة سهلا ميسرا . فهو المدير وكانت أوامره لا معقب عليها . فلا لائحة تقيده وان كان الذى يقسده حفنة من البشر هم أعضاء مجلس إدارة المركز الذين في ضوء أسلوب معاملتهم الذى حدقه الدكتور خليفة انذى كان يصل الى مايفى دائما . واذا لقي اعتراضا من أحد فانه يؤجل موضوع المناقشة الذى اعترض عليه الى حين

أن تواتيه الفرصة فيعرضه ويحصل على الموافقة جتما
 وإذا كان المعارض ذا مكانة عند رئيس المجلس « حسين
 الشافعي مثلا » فالزمن وحده كفيلا بأن يعطيه الفرصة
 ليرد الصاع صاعين . وطرد « مظهر بك » وكيل وزارة
 الشؤون الاجتماعية من وظيفته عندما ارتقى الدكتور
 خليفة إلى مركز هذه الوزارة كان عندنا نحن العاملين
 العلميين وغير العلميين بالمركز خير دليل . وقد أصدر
 الدكتور خليفة نفسه للارتقاء سياسيا إلى أعلا عن طريق
 إقامة المؤتمرات سنويا منذ أن انتقلنا إلى المبنى الجديد
 للمركز ، أقصد المبنى الرشيق الجديد للمركز . ففي
 شهر يناير عام ١٩٦٠ بدأنا ننتقل إلى المبنى الجديد
 الرشيق من شارع القصر العالي إلى مدينة الأوقاف .
 وفي شهر يناير عام ١٩٦١ « ٢ يناير - ٥ يناير عام
 ١٩٦١ » أقيمت « الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة للجمهورية
 العربية المتحدة » ، وفي شهر يناير عام ١٩٦٢ « ٢ يناير
 - ٦ يناير عام ١٩٦٢ » أقيم « مهرجان ابن خلدون » ،
 وفي شهر يناير عام ١٩٦٣ « ٢ يناير - ٦ يناير عام
 ١٩٦٣ » أقيمت « الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة
 للجمهورية العربية المتحدة » ، وكان يدعى إلى هذه
 المؤتمرات كبار رجال الدولة ، وائس الأكر ان العديد من
 كبار المسئولين السوريين قد دعوا جنبا إلى جنب مع
 العديد من كبار المسئولين المصريين لحضور حلقة افتتاح
 الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة . وكان يقال لنا إن عقد
 هذه المؤتمرات هو دعابة للمهنة الوليدة أقصد مهنة
 البحث العلمي الاجتماعي . وكنا نحتج صامتين أحيانا
 وبأصوات عالية أحيانا أخرى ، إلا كنا نجد أن الأعداد

لهذه المؤتمرات السنوية يعنى عدم الاعداد للبناء الاجتماعى المركز ، او انه يؤخر اعداد هذا البناء الذى كان الاكثر اهمية فى رأينا . وكان الدكتور خليفة يرى غير ذلك . وعرفنا بعد فترة لماذا كان يرى غير ذلك .

بدأ الدكتور خليفة مسبقه السياسى عندما فوجئنا بأنه عين أميناً للمثقفين فى إحدى لجان « الاتحاد الاشتراكي العربى » الذى كان يرأسها الرئيس جمال عبد الناصر وكان ذلك فى خلال عام ١٩٦٥ ، ثم عندما شكلت وزارة « زكريا محيى الدين » فى خلال نفس العام اختير ليكون نائباً لوزير الشؤون الاجتماعية والأوقاف . وقد بانت عليه ملامح التطلع الى أعلا عندما كنت أحضر مؤتمر منظمة الأمم المتحدة عن « مكافحة الجريمة والمحرمين ومعاملتهم فى مدينة « أستوكهلم » فى عام ١٩٦٥ . كان قد حضر بالطائرة ويرافقه القائم مقام بسن الرناعى وكنت قد سبقتهما الى مؤتمر آخر عقد قبله فى مدينة « كوبنهاجن » ، وعندما ذهبت مع بعض أعضاء المؤتمر الأخير الى أستوكهلم رأيته قد حضر بعد ذهابى إليها بيوم أو يومين . لقد حضر حفل الافتتاح ورأس إحدى جلسات المؤتمر وكنت لاحظ عندما نتناول طعام الغداء أو العشاء فى أحد مطاعم أستوكهلم « بسن الرفاعى كان معنا » أن الدكتور خليفة كان يتجنب التحدث الى أعضاء الوفد السورى الذين كانوا يجلسون حول المائدة المجاورة فى نفس المطعم . لقد قلت لنفسى فى ذلك الحين أن الدكتور خليفة قد أصبح ناصرياً ملتزماً . وكان بودى ونحن فى بلاد « الغربية » أن أسأله سؤالاً يتعلق بموضوع السياسة . وذلك لأن الدكتور محمد صلاح الدين ونحن

في بيروت أثر أن يذكر أسـماء من ساعدوه في اعداد التقرير الذي ألقاه في « حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية » في مدينة بيروت عام ١٩٤٩ ، وكنت منهم ، وعندما شكرته احتج قائلا انه « رجل سياسة » وأنه لا يدعى أنه « متخصص في مهنة الخدمة الاجتماعية » وكنت أعتقد ومازلت أعتقد أن الدكتور صلاح الدين قال ما قال لي « جبرا بخاطري » ، فالسياسة بمعناها التقليدي لا يمكن فصلها عن العمل الاجتماعي . والعمل الاجتماعي أيا كانت مجالات تطبيقه لا يمكن أن ينفصل عن السياسة بمعناها التقليدي . كنت أود أن أقول للدكتور خليفة ذلك في شكل سؤال . ولكن لم أقل شيئا . وقلت في نفسي .

« لك الله يامهنة البحث العلمي الاجتماعي في مصر » ولم يعترني اليأس بالرغم مما كان يحدث في المركز وهو يخالف ما كان يجب أن يحدث إلا بعد أن تأكد لبعض الزملاء أن العمل بالمركز لا يهدف إلى العمل العام . وقد سبقنا إلى هذه النتيجة الزميل « السيد يسر السيد » فبدأ يكتب المقالات تلو المقالات ويؤلف الكتب ويؤدي ما يطلب منه وتقايس عن المبادرة . وفعلت ذلك بعد حين لم يكن طويلا . ومع ذلك فاني أذكر أن هزيمة عام ١٩٦٧ قد فعلت في نفوس المصريين جميعا وبخاصة الذين كانوا يعملون من العاملين العلميين بالمركز ومن على شاكلتهم ، الشيء الكثير . كان أهم ما حدث لي مشـلا الشعور الرهيب بالذنب . فكنت وكأنني كنت السبب في هذه الهزيمة . ونمت ليلتها أي ليلة اعلانها على الناس الطيبين من أهل بلادى في « البلكون » في العراق .

اننى لم اتم . ولكنى جلست افكر فى ضياع عمرى الذى
ذهب هباء . وكان كل ما فعلت فى حياتى وكأنه الفعل
الذميم . كنت أشعر بأننى لا أساوى شيئاً ذا قيمة .
ولم يكن بجوارى أحد اتحدث اليه ويتحدث الى . وكان
بعض الزملاء فى الخارج يدرسون فى فرنسا أو فى
إيطاليا . وكنت أحدث نفسى حديث من يندب حظ وجوده
فى هذه الحياة . وعاد بعض الذين كانوا مبعوثين من
الخارج بعد هزيمة عام ١٩٦٧ كان منهم كما أذكر الزميل
سمير الجنزورى والزميل على حسن فهمى والزميل
السيد يسين السيد الذى كان من حظه أن يمكث فى
فرنسا مدة ثلاث سنوات . واننى أذكر روايات الزميل
على حسن فهمى والزميل السيد يسين السيد عن آثار
الهزيمة عليهما ومن كان معهما من المصريين وهم فى بلاد
القرية . وقالوا الكثير مما لم نكن نعرف . واننى أذكر
عندما جلسنا على « مقهى ريش » وكان معنا آخرون
ومنهم الأستاذ الكبير « نجيب محفوظ » وبعض مريديه
وكان نجيب محفوظ حريصاً على الانصات لكل ما قيل عن
الواقعة التى ألمت بالبلاد ولعله أن استمع لآخرين قُرِ
الزميل على حسن فهمى والزميل السيد يسين السيد ،
ومن ثم وصل الى النتيجة التى وصل اليها وذكرها فى
عبارة المشهورة التى كانت وستظل عبارة بالفسحة
الحكمة :

« تلقى الجيش أمراً بالهزيمة فانهزم »
واننى ازنم أن الدكتور خليفة كان يعنى ما يهدف
اليه ، فلو أنه نال منصب « رئاسة الوزارة » لنظر الى
منصب « رئاسة الجمهورية » ليتبواه . فهو يرى ومعه

كل الحق ان من كان يقابلهم من الوزراء او يجتمع معهم من المسؤولين الكبار كانت قدراتهم بالنسبة الى قدراته ضعيفة ضعيفة . فقد كانوا ، وانا اتحدث في ضوء خبراتي عن بعضهم ، لا يملكون حصيلة طيبة من العلم والثقافة . كانوا يتشدقون بالعلم كمجرد لفظ وكانوا لا يستطيعون ان يفرقوا بين « مفهوم العلم » وبين « المفهوم العلمي » . واني لا اتجنى على الدكتور خليفة اذا كنت اراه ، ولا ازال ، يرى ان « السلطة » عنده هي هدف الاهداف . فقد دعيت عندما كنت احضر مؤتمرا في « الكويت في عام ١٩٦٩ » ، الى مائدة طعام اعدتها لي ولبعض زملائي بالمرکز الاستاذ الدكتور حسن المرصفاوي في بيته وقد كان يشغل منصب « استاذ » بجامعة الكويت . ودارت الاحاديث في اثناء تناول الطعام . وقالت « سيدة البيت مدام المرصفاوي » عن احدي نبؤات الدكتور خليفة التي تناولت تأكيده على انه لن تمر سنوات ثلاث الا وقد فاز بكرسي الوزارة . ثم تردف هذه السيدة الفاضلة قائلة وقد حدث ما تنبأ به لها ولزوجها وفاز بما اراد في الوقت الذي حدده بالضبط .

ولم يفت ذكاء الدكتور خليفة ان يرتبط دائما بمنظمة الامم المتحدة وبالحكومة الولايات المتحدة ، فقد فتح ابواب المركز على مصاريحها لاجراء البحوث لهما . وكان وحده هو الذي يدعى لحضور المؤتمرات وينال شرف « عضوية اللجان » مثل « لجنة حقوق الانسان » وغيرها . ولم يفكر قط في اعداد « صف ثاني » من الزميلات والزملاء العاملين العلميين ليحلوا محله اذا لم تساعد مشاغله على الارتباط بهاتين الهيئتين وغيرهما من الهيئات والحكومات العربية

وقد نجح في هذا السبيل نجاحا باهرا واصبح ممن يطلق عليهم انه « رجل دولي » .

عرف الزملاء والزميلات الكثير مما ذكرت وربما اكثر مما ذكرت ، ومع ذلك فقد ارتفعنا فوق أمواج اليأس . وقرر الزميل السيد يسن السيد وانا معه ان نعمل عملا من اجل الارتفاع بالمركز الى تحمل مسئولياته واداء رسالته . وكان الدكتور مختار حمزة مدير ادارة التخطيط بوزارة الشؤون الاجتماعية منتدبا لادارة المركز يومين في الاسبوع . وفي ضوء هزيمة عام ١٩٦٧ رأينا ان نواجه هذا المدير الذي كان لا يتقن ألا الكلام والمناورات البيروقراطية العقيمة في ضوء تاريخه العملي في دواوين الحكومة . وشكلت لجنة في خلال شهر يناير عا ١٩٦٨ لتعد دراسة عن « تطوير الشؤون العلمية بالمركز واعدت هذه الدراسة التي كانت تتضمن المقدمة وموضوع المشكلات النظرية للشؤون العلمية بالمركز والمشكلات التطبيقية للشؤون العلمية بالمركز فضلا عن بعض المقترحات بشأن تطوير الشؤون العلمية بالمركز » .

ومرت الشهور تلو الشهور ولم تفعل ادارة المركز شيئا كانت اهتمامات المدير المنتدت في الاغلب الاعم شخصية فقد كان منذ يوم الاثنين ١٩ من شهر يونيو عام ١٩٦٧ م يرى انه اولى برئاسة مجلس ادارة المركز ، أي بعد ان اختفى شبح الدكتور خليفة بعد هزيمة عام ١٩٦٧ وتوارى خلف جدران منزله . وسعى المدير المنتدت الى تبوء منصب رئيس مجلس الادارة ولكن أعضاء المركز العاملين العلميين كانوا له بالمرصاد . ان هؤلاء الاعضاء وكنت منهم آلوا على انفسهم في ذلك الحين ان يقابلوا وزير الشؤون الاجتماعية

الجديد في العهد الجديد عهد مابعد هزيمة عام ١٩٦٧ ،
 وقد رحب هذا الوزير بالمقابلة وكان حديثه مشجعاً
 وبخاصة عندما وعد بالحضور الى المركز ليناقدش معنا
 كل مانبى مناقشته فيما يتعلق بالنهضة بالمركز حتى
 يستطيع أن يؤدى رسالته على الوجه الاكمل . وجساء
 « الاستاذ ضياء الدين داود » الوزير المشار اليه وتحدث
 معنا وتحدثنا معه . كنا نبغى وضع لائحة للمركز يسير
 على هديها ويعرف كل ذى موقع فيه دوره فى الحاضر
 ويطمئن على مستقبله . وكان الحديث طويلاً والمناقشة
 متشعبة والوعود بالتغيير الى الافضل منهمة ولكن لم
 يحدث شىء . وكنت قد عرفت النتائج ومصيرها من
 قبل ، وكان العديد من الزملاء العاملين العلميين قد
 عرفوا ذلك كذلك . وآليت على نفسى أن أهتم ببعض
 الدراسات ونشرها فى كتب وكان منها حتى ذلك الحين
 كتاب « مذكرات يوغسلافية : انطباعات وحقائق وآراء »
 عام ١٩٦٤ « وكتاب « من ملامح المجتمع المصرى المعاصر
 ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعى »
 ١٩٦٥ « وكتاب « الخلود فى التراث الثقافى المصرى »
 ١٩٦٦ « وكتاب « محاولة فى تفسير الشعور بالعداوة »
 ١٩٦٨ . وجنبا الى جنب أى مع قيامى بتأليف هذه
 الكتب لم تنقطع نشاطاتى « بجمعية الخدمات الاجتماعية
 بحى بولاق » التى كانت تسير فعلاً وحققاً فى سبيل
 تحقيق رسالتها كمركز للتنمية المحلية فى حى بولاق .
 كنت اذهب الى الجمعية مرتين فى الاسبوع ، وقمت
 بتجربة انشاء « مركز ثقافى » لاعضاء الجمعية مسن
 الجنسين ، كانوا يجلسون جنباً الى جنب فى أحد الفصول

وكان البرنامج يتفق مع المستوى العلمى للاعضاء كان
منهم الطلبة فى المدارس الثانوية وكان منهم الطلبة فى
المدارس الاعدادية وكان منهم العمال وكانت منهم ربوات
البيوت أو اللاتى على وشك أن يكن من ربوات البيوت من
شابات الجمعية . كان البرنامج نظريا وميدانيا معا وكنت
أقوم بتدريس الدروس وبخاصة اللغة الانجليزية وعلوم
الرياضة فضلا عن المعلومات العامة وكانت تتضمن التربية
الوطنية وقراءة القصص وشرحها فضلا عن المعلومات
التاريخية عن مصرنا الخالدة والبلاد الاخرى . وكنت أؤمن
فى ذلك الحين ولا ازال أنه لو أتاحت الفرصة لهؤلاء
الاعضاء وكان معظمهم من شبه الاميين لتيسر لهم
الاستيعاب وتمثل كل مايلقى عليهم من حقائق . وقد
كانت ضمن البرنامج حصص فى تعليم النسخ على الآلة
الكاتبة وكان يشرف على هذا الفرع من البرنامج متخصص
فى تعليم النسخ على الآلة الكاتبة . وكان هذا الفرع
اجباريا وكنا نحى حفلات السمر فى الجمعية من اغان
وازجال وتمثيلات . وكنا وكانت هى أمنيته نذهب الى
المسرح لنشاهد المسرحيات التى تحييها مسارح الدولة
وغيرها فى خارج الجمعية . كنت عندما اقترحت هذا
النشاط اضع يدي على قلبى ولكن السيدة الزا مديرة
الجمعية شجعتنى بتأييدها لى . والمشكلة كانت فى ذلك
الحين كيف تذهب العضوات الشابات مع الاعضاء الشبان
لقضاء سهرة قد تطول الى ما بعد منتصف الليل ، وكان
الحل أن تصاحب كل عضوة محرما كاخ أو كزوج ، وقد
صاحبت آمال ابنتى وتيسر ابنتى والسيدة الزا معنا

الى هذه السهرات الفنية . وكنت أشعر بلون من الافتخار
وسيدات الجمعية وشاباتنا يأتين معنا وهن لابسات
الملاءات السوداء على حين كانت غيرهن من الإناث
الأخريات الحاضرات لمشاهدة المسرحية غير لابسات هذه
الملاءات . وآننى اذكر اننى كنت وأنا عائد مع ابنتى آمال
وتيسير الى منزلنا أشعر بالنشوة الثقافية العارمة واتذكر
« رفاعة الطهطاوى » و « قاسم أمين » وأعضاء صالون
« مى زيادة » وغيرهم ، وبالحسرة المكتومة كنت أتذكر
« امى » التى عاشت بقدر ما عاشت ولم تر « الراجوز »
أو « خيال الظل » أو حتى « صندوق الدنيا » ولكن كان
كل مارات العناء وبعض ماكانت تتوهمه لونا من ألوان
السعادة .

وكان بعض أعضاء المركز العاملين العلميين يرون بعد
الهزيمة ان ثورة عام ١٩٥٢ وأن كانت قد قدمت
نموذجاً ثورياً لديموقراطية الوحدة الوطنية التقدمية فى
عصرنا الحاضر وذلك من خلال معارك طرد الاستعمار
وتأميم قناة السويس ورد العدوان فى خلال الفترة من
عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٥٨ ، وأن كانت هذه الثورة قد
قدمت نموذجياً ثورياً لاقتلاع سلطة الحلف الاستعماري
الاقطاعى الرأسمالى وتمهيد الأرض لسلطة الشعب العامل
— الا انها كانت لا تسلم من العيوب التى مازالت لاصقة
بالديمقراطية . فقد كانوا على وعى ، فى ضوء إعلان
الثورة بأهدافها الستة ، انها كانت أهدافاً عامة أى انها
تتسع لمختلف وجهات النظر . فقد كانت تستهدف القضاء
على الإستعمار والاقطاع واحتكار رأس المال وإقامة
جيش وطنى وعدالة اجتماعية وديمقراطية . وكسانوا

يرون ، بحق ، فى ضوء تجاربهم ، ان حركة الحياة الواقعية كثيرا ماتخالف ارادة المصلحين او الشوار ومثلهم العليا . وكانوا يرون ، بحق فى ضوء ما قامت به ثورة عام ١٩٥٢ وحققته من خلال ثورتها الوطنية بعض خطى الشيوعية الاجتماعية او انها استطاعت ان تصوغ شكلا من أشكال الديمقراطية الوطنية الثورية ، ومع ذلك فان الفكر الرجعى قد أستطاع ان يسرب مفاهيم كسنت تعاني الحركة الثورية من آثارها . ولعل أخطر تلك المفاهيم وأكثرها تأثيرا فى التطبيق هو ما يعرف بـ « تعريف العامل وتعريف الفلاح » . وانه على الرغم من اعتراف الثورة بأن « الاشتراكية العلمية هى الصيغة الملائمة لاجساد المنهج الصحيح للتقدم ، وان أى منهاج آخر لا يستطيع بالقطع ان يحقق التقدم المنشود » ، على الرغم من هذا الاعتراف الواضح نجد ان الاشتراكية التى حاولت الثورة ان تطبقها كانت خليطا بين الاشتراكية والرأسمالية او طريق وسط بينهما . وكنت وهؤلاء الزملاء نرى هذه « البلبلة الفكرية » التى تعتمد بعض المسئولين ان يخلطوا بحجة وجود اشتراكيات عديدة ومتنوعة وفقا لتنسوع الحضارات والشعوب ، بين الشكل الخاص بكل بلد للانتقال الى الاشتراكية وفقا لظروفه وتقاليده وشعبه وبين الاشتراكية نفسها كمبدأ وهدف ونظام لا يختلف فى الاسس العامة باختلاف البلاد . ولم ينس هؤلاء الاعضاء ولم ينس غيرهم عندما مات الزعيم « مصطفى النحاس » فى يوم ٢٤ من شهر أغسطس عام ١٩٦٥ والالاف من أعضاء الشعب المصرى الوفى يقومون بتوديعه الى مقبره الاخير فى موكب شعبى جليل ، لم ينس هؤلاء جميعا ما اثارته جنازة الزعيم مصطفى النحاس الشعبية هذه

حفيظة المسؤولين . وكان أن قبض على ٢٤ شخصا من
الوفدين الذين دفعوا ثمنا غاليا باقتقادهم حريتهم قضوها
في معتقلات القلعة وطرة في خلال المدة من يوم ٢٥ من
شهر أغسطس عام ١٩٦٥ حتى يوم ١٤ من شهر نوفمبر
عام ١٩٦٧ .

وكان مصير الدراسة التي قدمتها بعد هزيمة عام
١٩٦٧ واشترك معي الزميل السيد يسر السيد عن
« تطوير الشؤون العلمية » أن قذف بها المدير المنتدب
في سلة المهملات . وحدث في ذلك الحين أن استبدل
بوزير الشؤون الاجتماعية وزير آخر تخرج في كلية
الحقوق وبدأت الفرصة مواتية للدكتور أحمد خليفة الذي
مكث في منزله فترة تقرب من عامين لكي يجعل من الوزير
الجديد وساطة الى الجهات العليا للعودة الى المركز مجال
نشاطه السابق على منصب الوزارة الذي تقلده في عام
١٩٦٥ . ونجحت الوساطة وعاد الدكتور خليفة باعتباره
وزيرا سابقا رئيسا لمجلس ادارة المركز ومديره في نفس
الوقت . عاد وكان المناخ الثقافي الاجتماعي للمركز يمتلئ
باشاعات التمرد بل الثورة على الادارة السابقة فما كان
منه ، وكان حصيفا ، الا أن حاول التقصي عن العوامل التي
دعت الى ذلك . وكما كانت عودته الى المركز في يوم ١٧
من شهر فبراير عام ١٩٦٩ معروفة عندما قال وزير
الشؤون الاجتماعية الجديد « حافظ بدوي » لبعض المقربين
له وهو يشير الى حقيبتة « أن قرارات عودة الدكتور
خليفة هنا » ، كان الدكتور خليفة يعرف كل العوامل
التي أدت الى حركة التمرد على الدكتور مختار حمزة
المدير المنتدب الذي رجع الى قواعده ، الى موقعه

بوزارة الشؤون الاجتماعية . وبعد ان مكث الدكتور خليفة فترة يخطط ويدبر رأى ان يجمع من تصورههم القادة لهذه الحركة . وكان كلهم من العاملين العلميين القدامى بالمركز على اختلاف درجاتهم . واستثنى منهم بالضرورة من سافروا الى الخارج في بعثات علمية او كانوا منتدبين في بعض الجامعات العربية او ممن تركوا المركز الى الجامعات المصرية بعد حصولهم على درجة الدكتوراه ومن الآخرين اذكر الزميل الدكتور محمد خيرى . وعقد الدكتور العائد اجتماعات مع الزميلات والزملاء الذين اعتبرهم القادة في يوم ١٢ من شهر ابريل عام ١٩٦٩ ، بعد ان اصدر « فرمانا » بانهم قد أصبحوا مجلسا للخبراء بتشكيله الجديد . وقد رأس الدكتور خليفة رئيس مجلس ادارة المركز هذا الاجتماع . وفى خلال المناقشات استقر الرأى على بعض الامور منها الحاجة الملحة الى سياسة علمية للمركز ووضع خطة تنظيمية لتنفيذها . على ان يبدأ مجلس الخبراء العمل ، فى شكل لجنة لانجاز هذه المهمة وتعرض نتائج دراساته على عدد من المتخصصين فى شكل ندوة فيما بعد . واجتمعت اللجنة فى مساء يوم ٢١ من شهر ابريل عام ١٩٦٩ اول اجتماع لها . واذكر من هؤلاء الاعضاء الزميلة هدى مجاهد والزميلة ناهد صالح والزميل الدكتور محمد عزت حجازى والزميل السيد يسى السيد والزميل على حسن فهمى والزميل صلاح الدين عبد المتعال والزميل الدكتور محسن عبد الحميد الذى كان منتدبا بوزارة الشؤون الاجتماعية منذ ان كان الدكتور خليفة وزيرا لها ، وظل منتدبا الى ان نقل الى المركز لسافر بعد ذلك منتدبا الى السعودية

في أحد معاهد البحوث التابعة لهيئة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧١ وحتى كتابة هذه السطور . كان يحضر الدكتور محسن الى اجتماع مجلس الخبراء بتشكيله الجديد متطوعاً ولم يكن عضواً دائماً في لجنة وضع « التقرير الأولي » عن السياسة العلمية للمركز ومع ذلك فإن الدكتور محسن قدم تقريراً بتصويراته وافكاره في ضوء خبراته بالمركز منذ انشائه في عام ١٩٥٦ حتى يوم تولى الدكتور خليفة منصب الوزارة في عام ١٩٦٥ ، اذ كان يعمل طوال تلك المدة بالمركز سكرتيراً فنياً .

واجتمعت اللجنة المنوط بها انجاز المهمة التي كان يرى أعضاء مجلس الخبراء بتشكيله الجديد انجازها وتتضمن الحاجة الملحة الى سياسة علمية للمركز ووضع خطة تنظيمية لتنفيذها اجتماعات اسبوعية ، كان اولها كما ذكرت في مساء يوم ٢١ من شهر ابريل عام ١٩٦٩ واستمرت بعد ذلك مساء أيام ٢٨ من شهر ابريل عام ١٩٦٩ و ٥ من شهر مايو عام ١٩٦٩ و ١٢ من شهر مايو عام ١٩٦٩ . واجتمعت بالاضافة الى ذلك اجتماعاً صباح يوم ١٠ من شهر مايو عام ١٩٦٩ . وكان الموضوع المعروض على اللجنة التي كنت مقررها هو موضوع السياسة العلمية للمركز ، اما موضوع وضع الخطة التنظيمية لتنفيذ هذه السياسة فقد ارجىء ، بالضرورة ، حتى يتم الاتفاق على الموضوع الاول . وقد أسهم الأعضاء في عرض موضوع السياسة العلمية للمركز ، كما اتاحت لكل واحد منهم الفرصة كاملة للاسهام في مناقشته . وكان كل عضو يقدم مذكرة مكتوبة تعبر عن وجهة نظره ثم يعرضها في اجتماع اللجنة ثم يناقشها الدكتور خليفة

وباقى الاعضاء بعد ذلك . وقد اتيحت الفرصة للعضو ان يرد على ملاحظات الاعضاء ان وجدت ، او ان يوضح ما قد يكون قد بدا ، في اثناء عرض وجهة نظره ، غامضا . وكانت مهمة المقرر ، اى مهمتى ، ان يدون الملاحظات والآراء العديدة التى تبرز فى اثناء المناقشات حتى يستطيع ان يكتب « التقرير الاول » ملخصا للمادة التى عرضت حول موضوع السياسة العلمية للمركز ، الموضوع الاول ، والملاحظات التى ابداهها الاعضاء والآراء التى ذكروها فى ضوء فهمه الموضوعى . وقد سمحت لنفسى وانا اكتب التقرير ان ابرز اوجه الاتفاق بين الاعضاء واوجه الاختلاف بينهم وان ابدى رأى الخاص فى كل منها . وذلك لان التقرير الذى كلفت بكتابته كان يعتبر تقريراً اولياً قد يسر فى ضوء مناقشته الموضوعية ، الوصول الى تقرير نهائى يكون اقرب الى وجهة النظر الجماعية للاعضاء .

وانتهت كتابة التقرير الاول . وعرض هذا التقرير على لجنة اختيار اعضاؤها من المتخصصين فى شكل ندوة ، اجتمعوا فى خلال يومى ٥ و ٦ من شهر يوليوس عام ١٩٦٩ م واشترط الدكتور خليفة لكى نحضر ان لانشارك فى المناقشات التى تدور . فكان الاعضاء الذين مع احترامنا لهم جميعاً ، قد اتوا من خارج المركز يناقشون تحت رئاسة الدكتور خليفة وحده الامور الجوهرية المتعلقة بالمركز . كان بعضهم يقول قولاً حسناً وفى الصميم وكان البعض الاخر لا يقول شيئاً . وكان البعض الاخر اذا قال شيئاً يقول ما لا صلة له بموضوع الندوة . وكنا نحن اعضاء المركز العاملين العلميين نجلس

حولهم لا نستطيع ان ننبت بنت شفة وقد حزن موقفى هذا
كما حزن هذا الموقف نفس الموقف عند بعض الزملاء ، فى
قلوبنا وترك أثرا لم يمح . وقال الجميع أقصد الزميلات
والزملاء صامتين أو مسموعين .
« رجعت ريمة لعادتها القديمة »

واكاد أجزم بأن العديد ممن حضروا هذه الندوة من
المتخصصين لم يقرأوا التقرير الذى وزع عليهم فى وقت
مناسب جدا قبل موعد الندوة . وسجلات المركز تشهد
على هذا التقرير . أقصد تشهد على قيمته العلمية وتشهد
على جديته كما تشهد على الحماس الذى كان يملأ قلوب
الباحثين العلميين بالمركز الذين اشتركوا فى اخراجه الى
النور . لقد عقد المركز بعد ذلك مؤتمرات وندوات علمية
ولم يرتفع أى مؤتمر ولم ترتفع أية ندوة الى المستوى
العلمى الذى وصل اليه التقرير العلمى الذى وضعه
الباحثون العلميون : الزميلة هدى مجاهد والزميلة ناهد
صالح والزميل الدكتور محمد عزت حجازى والزميل
السيد يسى السيد والزميل على حسن فهمى والزميل
صلاح الدين عبد المتعال والزميل الدكتور محسن
عبد الحميد فى خلال المدة من يوم ٢١ من شهر ابريل عام
١٩٦٩ الى يوم ١٢ من شهر مايو عام ١٩٦٩ . اننى اقرر
ذلك وانا اعرف بلا غرور بما اقول . ولكن هؤلاء لعوامل
شخصية بحتة تتعلق بذات الدكتور خليفة يجلسون فى
مقاعد المتفرجين ويحرمون من الاسهام فى مناقشة السادة
الاساتذة المتخصصين الذين دعاهم من خارج المركز
ليقولوا كلمتهم فيما فعلوا ولا يترك الدكتور خليفة لهم
الفرصة للاسهام فى الرد على مايقولون او لتوضيح ماقد

كان فى كثير من الاحيان يبدو غامضا لديهم . ان هؤلاء جميعا اقصد السادة الذين حضروا ندوة يومى ٦ و ٥ من شهر يوليو عام ١٩٦٩ قد انتخبهم أعضاء مجلس الخبراء بتشكيله الجديد الذى عمل فى شكل لجنة لانجاز مهمة تتعلق بمستقبل المركز الذى هو مستقبلهم ومستقبل من يأتى بعدهم فهم أصحاب المصالح الحقيقية فى كل هذا النشاط العلمى الذى بذلوه عن طيب خاطر فضلا عن الحىض على اخراجه الى حيز الوجود قبل ان يعود الدكتور خليفة رئيسا لمجلس ادارة المركز ومديرا له فى الوقت نفسه وبعد ان عاد وكان مصير التقرير النهائى مصير التقارير السابقة لم يلتفت اليه أحد واصبح بمرور الزمن مجرد ذكرى .

وعلى الرغم من ذلك وماحدث قبل ذلك وماحدث بعد ذلك فى نطاق المركز وفى خارجه ، فأننى كشاهد عيان لنشاطات المركز منذ ان كان « المعهد القومى للبحوث الجنائية » وبعد ان صار « المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية » اقر واعترف بأن هذه النشاطات وبخاصة ماتعلق منها بالقيام باجراء البحوث والدراسات الاجتماعية قد أكدت مايتى : -

- ان انشاء المركز فى ضوء ظروف توقيته كان عملا قوميا شجاعا .

- ان المركز قد اضاف دورا اجتماعيا جديدا الى الادوار الاجتماعية التى كانت قائمة فى المجتمع المصرى عند انشائه .

- ان بحوث المركز ودراساته التى قام باجرائها كانت كلها رائدة ، وكانت أيضا قومية واكبت ظروف المجتمع

المصرى الثقافية والاجتماعية بعد ثورة عام ١٩٥٢ وحتى
الآن .

- ان الحاجة ماسة الى وضع سياسة عامة يعمل في
ضوئها المركز حتى يتيسر التنسيق في الموضوعات التي
يجرى المركز بحوثه ودراساته عليها سواء كانت هذه
البحوث والدراسات اجتماعية او جنائية او نفسية . وقد
ظهرت هذه الحاجة جليا في البحوث والدراسات التي
تناولت الموضوعات الريفية والاعلامية والشنبائية او
موضوعات المرأة والطفولة .

- ان المركز في ضوء القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩
له ابداء الراى في مشروعات القوانين الخاصة بالمسائل
الاجتماعية والجنائية اى ان راى المركز في ضوء نتائج
البحوث والدراسات التي اجراها كان ومازال استشاريا .

- ان المركز قد اشرك العديدين من الخبراء المصريين
الاكاديميين وغيرهم في هيئات البحوث والدراسات التي
قام باجرائها .

- ان المركز قد كون « كوادر » من الباحثين العلميين
من الحقل الاجتماعى سواء كانوا من أعضاء هيئته العلمية
او ممن اصبحوا اعضاء في هيئات التدريس في الجامعات
المصرية والجامعات العربية وغيرهم .

- ان المركز قد اتاح الفرصة لتطبيق مناهج البحث
العلمى الاجتماعى الجنائى واختبار أدوات جمع البيانات
التقليدية ، والتي استحدثها ، في المجتمع المصرى على
تباين بيئاته وقطاعات سكانه .

— ان المركز قد رحب بالتعاون مع الوزارات المصرية والهيئات الاجنبية وذلك بتلبية طلباتها الخاصة باجراء البحوث والدراسات عن الموضوعات المقدمة منها . وان كانت الحاجة فى ضوء خبرات المركز السابقة ماسة الى صياغة « دستور ادبى » للعاملين فى ميدان البحوث العلمية الاجتماعية والجنائية ، المواطنين والاجانب ، فى بلادنا ، يحدد مالهم من حقوق وما عليهم من واجبات ازاء الدولة وازاء المجتمع المصرى ككل .

وفى ضوء ظروف المركز الراهنة ، اى وقت كتابة هذه السطور ، التى ايعدت الكثيرين من الزميلات والزملاء الباحثين العلميين الذين كانوا يعتبرون بحق عمدا صلبة للمركز — لا اجد ما اقول الا ان المركز بهم كان يسير قدما احيانا ومتعثرا احيانا اخرى وانه بغيرهم سيسير حتما قدما احيانا ومتعثرا احيانا اخرى ، وانه بفضلهم جميعا وبفضل من بقوا فيه من العاملين العلميين والاداريين نشأ دور مهنى حديث فرض نفسه على المجتمع المصرى منذ يوم ٤ من شهر اكتوبر عام ١٩٥٦ عندما استقر بكل من الدكتور خليفة والزميلة آمال عثمان وبى المقام فى مقر « المعهد القومى للبحوث الجنائية » فى شارع القصر العالى بجاردن سيتى . واذا كان المركز يسير قدما احيانا ويتعثر احيانا اخرى فان ذلك متوقع لانه فى ضوء رسالته الخطيرة يعتبر مرآة عاكسة لما يدور فى المجتمع المصرى من احداث قومية سواء اكانت ثقافية اجتماعية ام اقتصادية ام سياسية . ان العاملين العلميين وغيرهم قد جاءوا من هذا المجتمع وهم اقصد العاملين العلميين

يأخذون من هذا المجتمع عن طريق إجراء بحوثهم
ودراساتهم لكي يدرسوا كل أو بعض ما يحدث فيه من
أحداث ، حتى يتمكنوا من الفهم الموضوعي للظواهر
والواقف والعلاقات الاجتماعية فضلا عن أنماط سلوك
أعضائه وهم يعيشون في مواقعهم الريفية والحضرية
والصحراوية على السواء .

عندما ذهبت الى المعهد القومى للبحوث الجنائية لأول مرة فى مقره الجديد ، كنت سعيدا جدلان واشعر بالفبطة والامتنان للاستاذ الفاضل المستشار محمد فتحى الذى اشار على بتقديم الطلب الى ادارة المعهد لاشغل احدى وظائفه . وعندما استقر بى المقام فى المعهد وجند من جند من الزميلات والزملاء العاملين العلميين الجنائيين المعينين منهم والذين كانوا منتدبين بعض الوقت واكثرهم كانوا من رجال الشرطة ، اقصد اكثر المنتدبين بعض الوقت فى الفترة المسائية . شعرت توا بان المناخ الثقافى الاجتماعى داخل جدران مقر المعهد غير المناخ الثقافى الاجتماعى خارجها . شعرت بان معظم أعضاء المعهد يمثلون طبقة او فئة خاصة من طبقات المجتمع وفئاته . كانت الطبقة او الفئة الاعلى . كان الكثيرون منهم يملكون السيارات الخاصة او كانوا يستخدمون بحكم وظائفهم السيارات العامة اى سيارات الحكومة . وكنت والبعض من الزميلات والزملاء العاملين العلميين يستخدمون وسائل الانتقالات الاخرى مثل الترام و « الاوتوبيس » ، وكان يشترك معنا جميع الاداريين وكان عددهم قليلا وعمسال المعهد واذكر من الاخيرين عبد الله ومحمد بدر وسعيد محمد سعيد وعبد السلام . وكان عبد الله من خريجي

اصلاحية الاحداث بالجيزة تبرق عيناه بالذكاء وتلمع بالطموح . اما محمد بدر فقد كان عامل مدير المعهد في بيته وقد عينه ليكون العامل الخاص له ينظف مكتبه ويقوم باحضار ما يطلبه من اشياء ومن مشروبات له ولضيوفه . اما سعد فقد اختير للتعين لانه كان يمتهن صناعة الطهو ، وذلك لانه قد يكون مطلوبا اذا مادعا المدير ضيوفا في منزله فيكون سعد الطباخ الماهر الذي يفنيه عن شراء مأكولات « جاهزة » من خارج المنزل وحتى تتفرغ « ربة الاسرة » بعد زواجه لاستقبال هؤلاء الضيوف .

ولم تمر ايام ووجدتني في نظر الاغلبية من العاملين العلميين بالمركز شخصا غريبا . كان يبدو على نوع من الطيبة التي يعتبرها هؤلاء سذاجة . فقد كان العاملون الاداريون وعمال المعهد اصدقاءى . وكنت اعامل الآخرين معاملة تلقائية لا نفاق فيها ولا مداهنة . كنت احاول ان ارفع « الكلفة » فيما بيننا . فقد كان في رأيي ولا يزال ان العلم وان رفع مقام صاحبه فأولى بصاحبه ان يتواضع وكان لى في أساتذتى الكبار صاحب الفضيلة الشيخ محمود خطاب والسيدة الزا ثابت والاستاذ يعقوب قام والبروفسور جون لويس والاستاذ ترى نيومان فضلا عن البروفسور البرت موريس أسوة حسنة . ولكن هذا الاسلوب من المعاملة لم يكن يرضى الصفوة فكانوا يتلذذون بالسخرية منى . فملابسى كانت موضوعا للسخرية ، وحديثى العادى كان أيضا موضوعا للسخرية ، ولم اكن أدري أى شيء آخر كان موضوعا للسخرية فى ذلك الحين الا اننى لم أكن أعرف شيئا عن « أنبوبة البوتاجاز » الذى

بدا لى ان الجميع يستعملونها فى منازلهم ، وقد عرف
أحدهم ذلك أى عرف أننى لا أعرف عندما تحرك سهرها
فذكر ذلك لى ولم استجب للملاحظته فطير الخبر . كنت
أشعر بنظراتهم ولكنى كنت فى الوقت نفسه أشعر
بالحقد الدفين الذى كان يملأ صدور بعضهم عندما نتحدث
علما . فقد كان حديثى العلمى على الرغم من النقد المرير
الذى لم يكن له أساس والذى كان يوجه إليه ، كان موضع
التقدير . وكانوا بعد أن يرفضوا رأيا من آرائى تراههم
بعد فترة يرجعون إليه ، بل وكانوا يتبنونه وكأنه كان
رأيهم ، وكنت أسعد بذلك السعادة كلها وأكرر عبارة
« أنا فرحان » ، وهى العبارة التى كان البعض من هؤلاء
الصفوة يجعلونها موضوع دعاية فيما بينهم تبلغ فى بعض
الاحيان إلى مستوى السخرية . وكنت أعرف كل شئ .
ولكن كنت فى شغل شاغل عنهم ، كنت أنظر إلى
المستقبل وأحاول أن أضرب المثل الطيب . لكى تنضج الثمار
الطيبة ثمار البحث العلمى الجنائى بخاصة والبحث العلمى
الاجتماعى بعامة فى بلدنا الطيب . ومع ذلك فقد كنت
تراههم يسعون إلى طلب خدماتى ، فيطلب الواحد منهم أن
أترجم له مقالا باللغة الانجليزية إلى اللغة العربية أو فصلا
من كتاب باللغة الانجليزية إلى اللغة العربية أو العكس .
وكنت أفعل ذلك متطوعا ممتنا . وكان الواحد منهم اذ
يذكر اسم « بولين يوتج » مؤلفة كتاب « المسوح والبحوث
الاجتماعية العلمية » المعروف وكأنه اسم رجل ، أخبره
سرا أن من ألف هذا الكتاب سيدة وليس رجلا . وإذا
تحدثنا عن المحددات التكوينية للشخصية الانسانية
ترجم كلمة Constitutional التى تعنى التكوينية

بمعنى « الدستورية » . وكنت لا أرى فى هذا خطأ
كبيرا فاللغة الانجليزية او اللغة الفرنسية او اية لفظة
اجنبية اخرى ليست فى محيط المصريين من أمثالنا
« لغة الام » .

واننى أرجو أن يتذكر القارئ السكريم دائما اننى
لا « أقيم » او « أقوم » كما كان يرى ذلك المفقور له
« الشيخ محمد ابو زهرة » احدا . فمن انا لافعل ذلك ؟
اننى لا اتواضع ولا ادعى هذا التواضع ولكنى اقول الصدق
بى اننى اقول ما سمعت وما رأيت فى ضوء علاقات
اجتماعية دينامية حدثت فى نطاق « المعهد القومى للبحوث
الجنائية » الذى بعد اعاده تنظيمه اصبح فى ضوء القانون
رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ « المركز القومى للبحوث الاجتماعية
والجنائية » . ان التاريخ وحده هو خير مقوم . ولعل
ما كان يراه مدير المعهد أو مدير المركز لم اكن اراه . لقد
اوقع فى الايام الاولى من عمر المعهد عقابا على العامل
عبد الله لسبب كان تافها فى نظرى وهو تأخير عهده
أمر لقضاء عمل فى خارج المركز . كان العقاب صارما
وذلك لانه وقع قرارا بخصم ١٥ يوما من مرتبه الشهرى
الضئيل فى ذلك الوقت . وجاءنى الزميل سمير ناجى
غير مؤيد لذلك وأنه سيتحدث الى المدير فى هذا الشأن
ونسى الزميل لطيبته الشديدة او لانه لم يكن يعلم قصة
الزوج الذى ذبح القطة أمام زوجته وهما يتناولان اول طعام
لهما يوم « الدخلة » . قصة شعبية مشهورة لا يعرفها
الا من عاش حياتى منذ ان ولدت وحتى لحظة توقيعه
القرار بخصم ١٥ يوما من العامل عبد الله لانه تأخر .
فعاد الى الزميل سمير ناجى يخفى حنين لانه لم يستطع

اقناع المدير الذى كان يمارس سلطاته فى اول عهده بها .
 بالغاء القرار أو بتخفيض العقوبة . لم يذكر له المدير
 الجديد « قصة القطعة » المشهورة ولكنه قال فى قسالب
 ادبى رفيع ماتعنى هذه القصة ، قال ذلك فى حقيقة الامر
 بلغة مايجب ان تكون عليه الادارة الرشيدة كما يراها .
 لم يكن الزميل سمير ناجى وحده الذى كان يجيئنى
 شاكيا او ربما باكيا ليقص على ما لا يؤيده من قرارات
 تصدرها ادارة المركز ، جاءنى فى خلال فترة عملى بالمعهد
 وبعد ذلك بالمركز العديد من الزميلات والزملاء . ومن ثم
 اطلق على مكتبى « حائط المبكى » اطلقته ادارة المركز
 وكانت تفهقه . وكنت فى ضوء خبراتى وكبر سنى ، فقد
 كنت اكبر الجميع سنا ، واعيا بما علمنى آياه استاذى
 يعقوب قام وربانى عليه وذلك باننى كنت استمع للزميلة
 او للزميل بقصد ان تفرغ مافى جعبتها او يفرغ مافى
 جعبته . فقد كان احمد ابنى يكاد ان يسكون فى مرحلة
 اعمارهم . ولكنى كنت اصد كل واشى ، وارفض بشدة
 ان استمع للدسائس . واذا كان لدى رأى ابديته تاركا
 لكل شخص ان يتصرف حسب مايريد ويبقى . اننى ا
 اكن افرض رايى على احد ، كنت اعاملهم مثل ابنائى
 تماما دون ماتخير . ومع ذلك فكم لاقيت الامرين من
 بعضهم . وبخاصة عندما كان يخيل لهذا البعض او
 يتوهم ان ادارة المركز تقف لى بالمرصاد باستعمالها بعض
 اساليب المعاملة التى قد لا تسرنى ، وكان اقلل هذه
 الاساليب رفض آرائى التى لم اكن اقصد من ورائها ا
 الخير اى اقصد التغيير الى الاحسن . وفى هذا الصدد
 اذكر وقد حاولت ان اجعل من اعضاء هيئة المعهد

أسرة متحدة فاقترحت في ضوء تفسير كتيبه تكوين
« جمعية ثقافية اجتماعية ترفيحية » تضم جميع الاعضاء .
ويبدو أنني فعلت ذلك ليس فقط لتحقيق هذا الهدف
السامي ولكن في ضوء شخصيتي التي كوئتها الايام
الماضية دفعت دفعا لكي أجعل من أعضاء هيئة المعهد
جماعة مرجعية لكل عضو فيها وأنا منهم بالطبع . ورفض
الطلب على الرغم من هدفه السامي . وتعلمت منذ ذلك
الحين أنني لا أنظر الى نفس الاشياء نفس النظرة التي
تنظر اليها الادارة . لم احزن كثيراً لرفض الطلب الا لأنني
عودت منذ أن خرجت لأعمل الأعمال العامة في « مؤسسة
الزفاف الملكي » وفي « مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة
الاحداث » على ان أجعل من كل العاملين اخوة واخوات
لي ، وان أجعل من جمعهم اسرتي التي كنت ألود بها
واسعى لحماية اعضائها الذين كانوا بذورهم يسعون الى
حمايتي . ومن ثم وجدت نفسي في شبه عزلة نفسية .
كنا في المؤسسة وفي المكتب اذا احتاج احدنا الى نقود
كونا « جمعية القرض الحسن » توا ولبينا حاجته . وهانذا
في ظروف مالية لم تكن مريحة على الرغم من كبر المرتب
والاجر الاضافي الذي أطلق أعضاء المركز العاملين
العلميين عليه لفظ « التشجيع » لم اكن استطيع ان ادفع
المصاريف الدراسية لكل من احمد وآمال وتيسير ومسعد
فقد كان سمي في معهد داخلي يتناول فيه الطعام ويمنح
مايوازي ثمن ملابسهم « الميرى » فضلا عن حصوله على
مكافأة شهرية تم الاتفاق معه على أن تكون « مصروفه »
الشهرى . كان المرتب والاجر الاضافي لا يفي بمصاريف
الأسرة التي كنت مسئولاً عن اعضائها . وكان يتخيل الى

فى ذلك الحين اننى اذ احمّل ايرادى الشهرى الى منزل
كاننى احمّل « صفيحة ماء » مملوءة . فاذا انا اعطيت
ماعندى من نقود اجدنى وكاننى ارمى صفيحة الماء فى
صحراء فلا يبين للماء اثر . ومن ثم كنت فى ضوء هذه
الظروف اواجه محنة الحاجة الى نقود وبخاصة عندما
كان يحلّ موعد دفع المصاريف الدراسية التى كان على
أن ادفعها فى موعدها . ومالبثت أن تجاسرت وطلبت من
الزميلة « ليلي تكلّا » قرضا ادفعه لها على أقساط
شهرية ، فلبت جزاها الله تعالى طلبى فى التو والساعة
وكانها كانت تتوقع هذا الطلب . وظللت اطلب منها
القروض كلما دعت الحاجة الى ذلك وادفع لها الاقساط
حتى سافرت فى اواخر عام ١٩٥٨ الى الولايات المتحدة
لكى تستكمل دراساتها العالية وتحصل على درجة
الدكتوراه فى علم الادارة . وقد وقع على سفرها المفاجيء
الذى اضطرت لى تحقيقه ان تستقيل من المعهد ، وكانه
الصاعقة . تركت الزميلة ليلي المعهد واستقالت لى
تحقق هدفها العلمى وذلك لان ادارة المعهد ابت عليها
الموافقة على منحها « اجازة بدون مرتب » . ولم ينقذنى
من « ورطتى » سوى الرجل الفاضل الكريم القائم مقام
« يسن الرفاعى » الذى قبل عن رضا وطواعية اقراضى
ما احتاج اليه من نقود كلما كانت الحاجة الى ذلك ضرورية
جدا . وانا اعتبر يسن الرفاعى بالنسبة للمعهد احداً للعمد
الاساسية التى قام عليها . ولا أنسى أبداً عندما ذكرت
اسمه امام احد زملائه فى مصلحة السجنون فاذا به يصيح
قائلا مستهجنا :

« يادكتور . . يسن بك دا عالم . . ياعم دا عالم . . »

اي انه كان يرى انه لا يتسع وقته ليؤدي دوره كضابط كبير في مصلحة السجون ، فهو يقضيه بين عالم كتب « علم العقاب » ، وكأنه كان يرى في ذلك وصمة ! ومن العجيب ان يسن الرفاعي هذا هو نفسه في مستقبل الايام لم يجد حرجا ليقول لي في « مدينة استوكهلم » عندما حضر الى مؤتمر منظمة الامم المتحدة في عام ١٩٦٥ عن « مكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين » وكان يصحب الدكتور خليفة الذي أصبح عضوا في احدى لجان الحزب الاشتراكي التي كان يرأسها الرئيس جمال عبد الناصر ، وكان عضوا من أعضاء مجلس الامة منذ عام ١٩٦٤ ومتوقعا له ان يحظى بمنصب الوزارة . كان يسن الرفاعي يصحب الدكتور خليفة في الطائرة الى استوكهلم ، حيث كان يعقد المؤتمر المذكور ، وكنت قد ذهبت اليها قبلهما مع جماعة من المهتمين بالجريمة والمجرمين بيوم او يومين لا اذكر . وعندما قابلت يسن الرفاعي وكنا منفردين وجدته يقول لي في براءة الاطفال ودون مخرج : « أنا قلت للدكتور خليفة ان زمان سيد عويس علم اهل السويد اكل الطعمية !!! »

قال لي ذلك وهو يقهقه . وبدا لي انه كان يحاول تسلية الدكتور خليفة على حسابي . واذا كنت قد احسنت بالمهانة فاني لم احتج عليه ، فقد تبينت لي سخافة العبارة وتذكرت فضل هذا الرجل على عندما كان يقرضني ما احتاج من نقود لانفق على أسرتي . وقلت لنفسي ولكنني دفعت ما اقترضت ، وفضلا عن ذلك قمت بترجمة ما طلبه مني الى اللغة الانجليزية من دراسات كانت مكتوبة باللغة العربية . وفضلا عن ذلك ايضا استباح

لنفسه أن يأخذ التقرير الذى كتبته « عن البرنامج العلمى لقسم بحوث الجريمة عام ١٩٥٧-١٩٥٨ » بعد قيامى بالاشراف عليه ، وبعد أن نسخ على الآلة الكاتبة من الناسخ ، وكان موظفا اداريا منتدبا كل الوقت للاطلاع عليه قبل أن يكتب هو نفسه التقرير الذى طلبته ادارة المركز منه عن القسم الذى كان يشرف عليه وكان « قسم بحوث العقاب » . لقد استباح لنفسه أن يطلب من « فاروق » « الموظف الادارى » هذا التقرير ولم يستأذن منى . ومع ذلك فأننى مازلت حتى كتابة هذه السطور وبعد كتابتها اكن لهذا الرجل الحب الانسانى والتقدير الكبير ليس فقط لما فعله من مكرمات انسانية لشخصى ومن ثم لاسرتى ولكن ايضا لما فعله من مكرمات علمية للمركز وقام به من أعمال جليلة لدعمه ، وان آثاره اقصد بصماته على شخصيات الزميلات والزملاء الاعضاء العاملين العلميين بالمركز أو الذين تركوه فى مواقع عمل اخرى ، شهادة على ما أقول .

ان محاولات تسلية الدكتور خليفة على حسابى كانت عديدة ، وكانت تأتى من مصادر عديدة أيضا . كانت بعض هذه المحاولات تظهر أمامى فى الاجتماعات التى كان يعقدها برئاسته ، وكان بعضها لا يظهر أمامى ولكنى كنت أعرفه . فالمعهد الى ان أصبح المركز كانت كل علاقاته علاقات الوجه للوجه . وكان ما يحدث بين اثنين تسمع عنه فى التو واللحظة . وفى ضوء خبراتى العملية فى مصرنا الخالدة وفى الخارج تأكدت أن الواحد منا لا يمكن ان يكون محبوبا من الجميع . أن « حزب » الاقلية حاضرا دائما فى كل الجماعات . ولكنى فى المعهد وحتى

فى المركز بعد ذلك كان أعضاء حزب الاقلية المعادى فى
تغير مستمر . فمن كان معك اليوم تجده ضدك غدا ،
ومن كان ضدك اليوم تجده معك غدا . ولم تكن محاولات
التسوية من الاعضاء وأنا منهم بالضرورة فى كل الاحوال
٧ ظهر من مظاهر الشعور بالعداوة . وكنت أمنح هذا
شعور بالعداوة بمواجهة من كان يستخر منى أو حتى
من كان يفضب منى . وكانت مواجهتى ناجحة فأنا لا أملك
معنويا من الدنيا إلا ان أحب الناس كل الناس والأنا
احترمهم ، وأنا لا أملك ماديًا من الدنيا إلا كتبى التى
أقرأها أو أؤلفها . وأصبحت فى ضوء الظروف ظروفى
لا أرى برجا مشيدا احتمى فيه سوى المعهد ثم المركز
وسوى « جمعية الخدمات الاجتماعية بحى بولاق » وسوى
التدريس فى « مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة »
وكانت هذه المؤسسات هى مجالاتى التى أنفَسَ فيها عن
كروب الحياة بالعطاء للآخرين . قد يكون هذا العطاء
خبرة وعلمًا ، وقد يكون حبا واحتراما ، ولكن لم يكن
أبدا عطاء ماديًا . ولذلك عندما اهتمت ادارة المركز بوضع
الدكتور حسن الساعاتى مشرفا على قسم بحوث الجريمة
تأكدت من أنه لن يستمر لأننى كنت أعلم فى ضوء قراءتى
لرسالته التى قدمها للحصول على درجة الدكتوراه من
جامعة لندن فى عام ١٩٤٦ عن موضوع « جناح الأحداث »
والتي وضعها على أحد « الرفوف » بالمعهد لتكون فى
مناول من يستطيع قراءتها فقد كانت مكتوبة باللفسة
الانجليزية - عرفت مدى خبرات الرجل فى ميدان الجريمة
والجناح . لقد رحبت به مشرفا لقسم بحوث الجريمة
لاعمل معه تحت إشرافه . انه حاصل على درجة الدكتوراه

فى علم الاجتماع فى عام ١٩٤٦ وشارك بعد عودته من الخارج السيدة الفاضلة زوجته فى افتتاح « معهد الخدمة الاجتماعية للفتيات » بـجاردن سيتى . اما انا فقد حصلت على درجة الدكتوراه فى علم الاجتماع والانشروبولوجيا : تخصص علم الجريمة فى عام ١٩٥٦ ولكنى عملت فى ميدان الخدمة الاجتماعية والبحث العلمى الاجتماعى ، ولا ازال ، منذ شهر مايو عام ١٩٣٩ . ولكن الدكتور الساعاتى ترك منصب الاشراف على القسم بـ فترة قصيرة . وعندما اصبح المعهد مركزا للبحوث الاجتماعية والجنائية واستقر مقام العاملين فيه بالمبنى الجديد فى مدينة الاوقاف ، جاء الدكتور الساعاتى مستشارا للمركز « بعض الوقت » ، واسند اليه الاشراف على « بحث أسوان » الذى كنت قدمت تقرير عن ضرورة اجرائه الى ادارة المركز فى يوم ٢٣ من شهر ديسمبر عام ١٩٥٩ عنوانه :

« مشروع دراسة اجتماعية لمنطقة أسوان : دواعى اجراء الدراسة وطبيعتها »

وكان يتضمن هذا التقرير ما يلى :

مشروع دراسة اجتماعية لمنطقة أسوان « دواعى اجراء الدراسة وطبيعتها »

١ - أن المجتمعات - كل المجتمعات - لا تثبت على حال ، تحدث فيها تغيرات مختلفة مستمرة ذات سرعة نياينة . وتتوقف هذه السرعة عادة على طرق استغلال وأرد الطبيعية وحاجيات المجتمع نفسه وتقدم العلوم الاكتشافات ، أو سرعة انتشار العناصر الثقافية من مجتمع الى آخر ، ودرجة تقبل المجتمعات لهذه العناصر الجديدة .

٢ - ومجتمع منطقة أسوان - فى الوقت الحاضر - فى طريقه الى التغير . وذلك نتيجة لاستغلال مسوارد منطقة الطبيعية ، عن طريق توليد الكهرباء وصناعة اسماذ واستخراج خامات الحديد والفوسفات وانشاء سد العالى ، فضلا عما يستتبع ذلك من انتشار لبعض العناصر الثقافية الجديدة فيه . ولاشك انه سيتربى الى كل ذلك بعض الآثار الاجتماعية فى مجتمع منطقة أسوان .

٣ - وهذه الآثار الاجتماعية ستؤدى حتما الى بعض التغيرات فى البنيان الاجتماعى والوظائف الاجتماعية

لمجتمع منطقة أسوان . وهذا ما يعبر عنه بظاهرة التغير الاجتماعي .

٤ - ومن أهم مظاهر ظاهرة التغير الاجتماعي النمو السكاني وما يصاحب ذلك من التغير النوعي للسكان ، وتقديم تطبيق العلوم وارتفاع المستوى التكنولوجي ، ويضاف الى ذلك مظهر تراكم او ازدياد العناصر الثقافية ،
٥ - ويصاحب ظاهرة التغير الاجتماعي حتما ظاهرة اخرى يعبر عنها بظاهرة الانحلال الاجتماعي .

٦ - ومن أهم مظاهر ظاهرة الانحلال الاجتماعي وجود تناقض أو صراع بين المعايير الثقافية في المجتمع ، وضعف سلطان القواعد أو المعايير السلوكية فيه ، فضلا عن عدم وجود تعاريف عامة متفق عليها للمواقف الاجتماعية المختلفة ، وظهور ما يعبر عنه بالتخلف الثقافي ، وظهور تصدع في وسائل التفاهم بين أعضاء المجتمع ، وكذلك تصدع في الجماعات .

٧ - وينجب أن نحذر من الخلط بين العملية العامة لظاهرة الانحلال الاجتماعي وبين أعراضها . ومن هذه الأعراض الجريمة والجناح والطلاق ..

٨ - وقد استرعى انتباه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ما يحدث الآن في منطقة أسوان ، من تغير اجتماعي سريع وما يتوقع ان يصاحبه من انحلال اجتماعي وقد لفتت هذه السرعة نظر المسؤولين على المركز ، واوجب هذا التفكير في مواجهة هذه السرعة في التغير والعمل على الوصول الى تحويل هذا التغير الى تطور سليم واستقرار نسبي . فضلا عن انشاز الفرصة

والقيام بدراسة ظاهرتي التغير الاجتماعي والانحلال الاجتماعي في نطاق المجتمع في الإقليم المصري .
وهذا يتفق مع أغراض المركز وهي النهوض بالبحوث العلمية التي تتناول المسائل الاجتماعية المتصلة بسائر مقومات المجتمع العربي والمشاكل التي يعانيها لوضع الأسس اللازمة لسياسة اجتماعية وقائية وعلاجية وجزائية تتفق وأحوال البلاد .

د . سيد عويس

٢٣-١٢-١٩٥٩ م

ولم يكتب التقرير السابق من فراغ ، فقد تمت زيارة الى منطقة أسوان من قبل في خلال الفترة من يوم ١٦ من شهر ديسمبر عام ١٩٥٩ الى يوم ١٨ من شهر ديسمبر عام ١٩٥٩ . وفكرة القيام بإجراء هذا البحث استمدت من بحوث أجريت على « منطقة ديرويت » بالولايات المتحدة كانت وثائقها ضمن ما أملك من كتب ووثائق ، وقد قامت بإجراء بحوث منطقة ديرويت « جامعة شيكاغو » وأصدرت نتائج هذه البحوث في أعوام ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٤ و ١٩٥٥ . وكان الهدف من هذه البحوث التعرف على بعض الملامح الاجتماعية لمنطقة ديرويت من حيث السمات الأساسية لسكانها ونشاطاتهم في محيط الكنائس والمنظمات الاجتماعية والاندية فضلا عن نشاطاتهم السياسية وحياتهم العائلية والأسر التي تضمها المنطقة وأنواعها ومستويات دخولها ووجسود أجهزة « التليفزيون » ضمن آثار البيت من عذمة ، وأهم الاتجاهات الاجتماعية في محيط السكان وأنسابهم الاهتمام بتربية الأطفال . وبالأخص الى كل ذلك كانت هذه البحوث تهتم بالعمالة والهجرة ومنادرتها ، كما

رگزت على العلاقات القرابية فى محيط السكان وغيرها
من الحقائق الاجتماعية . وقد قام بالزيارة المشار اليها
الدكتور خليفة وصحبني معه . . وكانت لهذه الصبغة
آثار طيبة . فعن طريقها ارتفعت أسهمى امام العاملين
بالمركز سواء أكانوا علميين ام إداريين ام عمالا ! وقد
دونت نتائج الزيارة فى تقرير يتضمن مايلى : -

تقرير عن الزيارة الاستطلاعية لمنطقة أسوان

في خلال المدة من ١٦-١٢-١٩٥٩ - ١٨-١٢-١٩٥٩

١ - أهداف الزيارة :

كان لزيارة منطقة أسوان في الوقت الحالي هدفان :
الاول : بعض الملاحظات على المنطقة « على الطبيعة » .
الثاني : انشاء علاقات مهنية مع المسؤولين عن المنطقة .
وقد نجحت الزيارة اذ حققت هذين الهدفين .

٢ - بعض الملاحظات على المنطقة على الطبيعة :

لقد قمنا بزيارة منطقة السد العالي ، في جولة في
نهر النيل ، ولاحظنا بعض الجماعات تعيش في جزائر «
كما رأينا مشروع شركة كيما ومشروع توليد الكهرباء من
خزان أسوان .. وقد جينا في احياء بندر أسوان في
الاحياء القديمة وفي الاحياء الجديدة . ولاحظنا الاهتمام
بتوسيع بعض الشوارع في البندر .
وقد علمنا ان عدد سكان بندر أسوان يبلغ نحو
٢٥٠٠٠ نسمة . وهم خليط من النوبيين والجعافسرة
والعبادة وبعض اهالي الصعيد وبعض الاجانب .. ونسبة
المسيحيين تبلغ نحو عشرة في المائة .

ومعظم العمال في المشروعات القائمة ان لم يكن كلهم
من اهالي الصعيد الوافدين الى المنطقة للعمل عن طريق
بعض المقاولين . ولا يقوم اهالي المنطقة بالعمل في هذه
المشروعات ويقال ان السبب في ذلك ان اهالي المنطقة
لا يميلون الى العمل العنيف وهم يفضلون - وخصوصا

الذكور منهم — أعمال السفرجى والبواب والخدامين على غيرها من الاعمال .

ويلاحظ أن السكان المسيحيين يعملون فى بعض الصناعات الفنية مثل صناعة التريزة وأعمال السكرية والراديو ، ويعملون كذلك فى التجارة .

وقد أخبرنا بأن معظم أهالى المنطقة يحافظون على أساليب معيثة من الحياة فهم ذوو عصبية وهم لا يتزوجون من خارج أسرهم « المتعلمون منهم وغير المتعلمين » والذكور يعملون فى خارج المنطقة فى القاهرة أو الاسكندرية مثلاً فى أعمال السفرجية والبوابين ويتركون نساءهم من ورائهم . وهم يعيشون على الكفاف ويرسلون ما يزيد على حاجاتهم الى أهليهم باستمرار .

وقد علمنا أن سكان المنطقة من النوبيين يتحدثون ببعض أنواع من اللغات غير العربية « فادجة . ماتوكي » . وهم يحرصون على الأبقاء على هذه اللغات حية بينهم . ومع النوبيين يعيش السكان الأصليون وهم من الجعافرة والعبادة ويتكلمون اللغة العربية فقط .

ويقبل أهالى المنطقة على التعليم ، ولكن النوبيين منهم يجلدون صنعوبة ، حيث أنهم لا يبدأون تعلم اللغة العربية إلا عند بدء التحاقهم بالمدرسة لأول مرة .

ويبندر أسوان مدارس اعدادية وثانوية وصناعية للجنسين . وقد بدأ شبان المنطقة يلتحقون بالمدارس الصناعية ، ويفضلونها على الالتحاق بالجامعة . ويتوقع فى القريب أن يكون خريجو المدارس الصناعية الشواة الأولى للعمال المهرة من أهالى المنطقة . ويلاحظ أن الأهالى

من النوبيين قد بدأوا فى تعليم البنات وذلك لكى يكن
اهلا للزواج من الذكور المتعلمين منهم .
وقد علمنا أن بندر أسوان مقسم الى ثمانى شياخات
لكل شياخة شيخ مسئول كما هو المتبع فى المدن
الآخرى .

أما سكان الجزائر ، فيقال أنهم يسكنون جزيرتين .
وتوجد فى كل جزيرة مائة بيت . ومعظمهم من النساء
والاطفال والرجال كبار السن . ويشرف على هسائين
الجزيرتين عمدة .

والعمال الذين يقدون الى أسوان فى الوقت الحاضر
يعيشون فى خيام ، ولا يوجد نظام خاص ينظم هجرتهم .
فهم يتركون وشائهم فى يد المقاولين . ومكتب العمال
يتدخل فقط اذا ما نشب نزاع يتعلق بالعمل او شروطه .
وعدد الجمعيات فى بندر أسوان قليل جدا . والحركة
العمالية فى المنطقة ضعيفة وليس لها تنظيم حتى الان .
وقد لاحظنا وجود تقابة لعمال الحديد والصلب .

أما جرائم المنطقة فهى قليلة نسبيا . وأنواعها غير
عنيفة . وأكثرها عددا جرائم هتك العرض ضد الذكور .
ويلاحظ أن بعض الاهالى يدمنون شرب الخمر والحققين
بحقن « السيكونال » . وهذه الحقن تهرب وتباع عن غير
طريق الصيدليات . واذا ضبط تهريبها تفيد الواقعة
جنحة . وقد علمنا أن بعض جرائم السرقة قد بدأت
تكثر منذ وفود العمال من خارج منطقة أسوان .

وعلى الرغم من وجود عصابات فى المنطقة ، فان ظاهرة
الاخذ بالشار ليس لها وجود . ويقال ان من عوامل عدم
وجودها ان الاهالى لا يعملون فى الزراعة . ومن ثم لا توجد
أراضى تكون محل نزاع بينهم .

ويسود منطقة أسوان فى الوقت الحاضر غلاء أسعار السلع الضرورية مثل اللحوم والخضار وغيرها وذلك لكثرة الطلب « بازدياد عدد الوافدين على المنطقة من الموظفين والعمال وغيرهم » وقلة العرض .

ولم يتيسر لنا الحصول على خريطة منطقة أسوان . ومن حيث المعلومات التاريخية عن المنطقة أشير علينا بالرجوع الى السيد الدكتور أحمد يدوى . مدير جامعة عين شمس .

٣ - انشاء علاقات مهنية مع المسئولين عن المنطقة :

لقد نجحت الزيارة فى انشاء علاقات مهنية مع السيد المشرف على مشروع السد العالى والسيد مدير أسوان والسيد حكامدارها والسيد ضابط مباحث السكة الحديد وقد تفضل الجميع بابداء استعدادهم للتعاون مع المركز وموظفيه . من حيث امدادهم بالمعلومات الاساسية ، ومن حيث الاستفادة من استراحات الحكومة .

٤ - كلمة ختامية :

ومهما يكن فانه من الصعب الوصول الى صورة حقيقية - عن طريق زيارة استطلاعية قصيرة المدى - عن منطقة كمطقة أسوان . فالحياة الاجتماعية فى هذه المنطقة فى الوقت الحاضر معقدة . وستكون بعد زمن قليل اكثر تعقيدا . فهى تتضمن أنواعا كثيرة من الناس ومن المؤسسات الاجتماعية ومن الجماعات كما تتضمن مدى واسعا من أوجه النشاط الانسانى المتخلفة . ولا يمكن ان يجدى فى ابراز كل ذلك التحليل البسيط أو انطباعاتنا الشخصية .

واذا كان هدفنا هو تصوير السمات الاجتماعية

للمنطقة فان خير وسيلة هي تطبيق الاساليب الحديثة المستخدمة في العلوم الاجتماعية . ولا يمكن تحقيق ذلك الا بالعمل المتقن المستمر على مدى معين من السنين .

د . سيد عويس

١٩٥٩-١٢-٢١

وقد قمت بالاشتراك مع الزميل مكرم سمعان والزميل سمير الجنزورى والزميل حسن الكاشف بوضع أطر العمل الميدانى في منطقة أسوان . وقد انتهزنا فرصة قيام الدولة بالتعداد العام عام ١٩٦٠ ونجحنا في نسخ أسماء وعناوين اقامة الاسر التى تسكن بندر أسوان وكل مايتعلق باتاحة الفرصة المواتية للقيام بالبحث الميدانى . وقد أشرفت على عمليات البحث الميدانى وكان الزميل مكرم سمعان الذى سافر مع الزميلين سمير الجنزورى وحسن الكاشف الى أسوان هو المشرف المحلى للعمل الميدانى . لقد قمت بمساعدة الزملاء الثلاثة بوضع صحيفة لجمع البيانات الضرورية وكانت تتضمن عسدا بيانات التعداد العادية بيانات اجتماعية واقتصادية رأينا في ضوء أهداف البحث انها غاية فى الاهمية . كنا نحاول ان نتعرف على الاعمار من سنة فاقل الى أكثر من ٦٥ سنة . وكانت سن السابعة وسن الثامنة عشرة وسن الحادية والعشرين محل اهتمام البحث ، كما كانت علاقة الزوج بالزوجة القرابية . وغيرها مثل وجود « تليفون » او « سخان » او « بوتاجاز » او (جهساز راديو » او « ثلاجة » او وجود « مياه جارئة من عدمه » و « نوع موارد المياه وصرفها » . الخ وكلها حقائق

اجتماعية لم يكن التعداد العام يآبه لها او يهتم بها . وقد
اشترك معنا الاستاذ محمود السيد الخبير الاخصائى ليس
فقط فى اعداد صحيفة جمع البيانات ولكن ايضا فى
الاشراف على التفريغ اليدوى لما جمع من بيانات . كنا
اقصد الزملاء وانا نخطط على اساس ان يعاد البحث مرة
ثانية وثالثة . . كل عشر سنوات لكى نرصد ظاهرة التغير
الاجتماعى المقصود فى المنطقة موضوع الدراسة . ومن
ثم يمكننا ان نسهم فى التراث الاجتماعى اسهاما فعالا .
وقد كان يبدو لنا ان الدكتور الساعاتى مسرورا لمجرد
انه كان يحضر اجتماعا اقصد يرأس اجتماعا مرة فى كل
اسبوع او فى كل اسبوعين . وقمنا بكل خطوات الاطار
الذى اتفقنا عليه ووضعت متعمدا البيانات المجموعة
مجدولة بين يدى الدكتور الساعاتى ليكتب التقرير النهائى
باعتباره المشرف عليه اقصد على هذا البحث . وقد
مرت السنون تلو السنين ولم يكتب هذا التقرير حتى
كتابة هذه السطور . وذلك لان الدكتور الساعاتى تقاعس
عن كتابته وعندما تطوعت للقيام بهذه المسئولية فى خلال
شهر افرغ فيه لكتابة هذا التقرير رفض الدكتور خليفة
دون ان يبدى سببا ! واذا كانت ادارة المركز قد شجعت
اجراء هذا البحث الخطير وصرفت الاموال بسخاء وسمحت
للعاملين العلميين بالمركز بالوقت الكافى ، واذا كانت هذه
الادارة لم تحظ بالثمرة المرجوة ، فان العاملين العلميين
بالمركز قد افادوا افادة علمية لا تقدر بثمن . صحيح ان
وجود التقرير النهائى لبحث متعلقة أسسوان بين يدى
ادارة المركز كان امرا ضروريا ومتوقعا . ولكن الدكتور
الساعاتى وكان يعلم دوره بعد ان اصبح المركز مركزا

للبحوث الاجتماعية والجنائية لم يكن يتوقع أبدا أن توجه
إدارة المركز إليه لوما . فوجوده مجرد وجوده عند هذه
الإدارة كان أمرا مرغوبا فيه . ولتصرف الأموال بسخاء ،
وليسمح للعاملين العلميين بالوقت الكافي ، وليبق التقرير
النهائي لبحث خطير كبحث منطقة أسوان في الظلام أبد
الدهر . كل ذلك لا يهم أحدا . أما أنا فقد كان موقفى
غريبا حقا ، فقد أصبح المركز من حيث بنائه الاجتماعى
متباينا . كان بعد الشقة بين العاملين العلميين وبين المدير
فى المعهد لا يكاد أن يوجد . فقد كان يقابل كل واحد
منهم فى مكتبه وقد كان كل عامل علمى يرغب فى مقابلته
لا يستأذن أحدا . أما الحال فى المركز فقد صار بعد
الشقة أميالا . وأصبح المدير لا يرى أحدا الا بأذن تتحكم
فى تحديده « سكرتيرته » التى أصبحت بحكم هذا
المنصب التافه محط الانظار التى تتقن التملق كما كانت
موضوع تجلة المنافقين والمنافقات . وأصبح المركز يتيح
فرصة القربى من المسئولين لكل من يقول أو يتقول على
أحد من أعضائه . وأنا أذكر بهذه المناسبة فرصتين أو
موقفين ظهر هذا التملق وهذا النفاق وأضحى . كان
ذلك عندما كان الدكتور خليفة يزور منطقة أسوان توطئة
للقيام بإجراء « بحث منطقة أسوان » . كان هذا الرجل
كريما مفى فلم يدهنى فى المرات التى كنا نجلس فيها على
« مقهى أو كازينو » أدفع فلسا . كان يعيش فى فندق
لنخم وربما كان أفخم الفنادق فى بندر أسوان فى ذلك
الحين ، وكنت أعيش فى فندق آخر مريح . لأن الناس
مقامات . وكان يجلس فى الاستمتاع بعيدا عنى أمر
مطلوبا ، ومع ذلك فقد كان يدهولى مرة وربما أكثر من

مرة يوميا لنتعاطى مشروبا . وائنى اذكر انه فاجانى وكنا اقصد اللجنة التى كانت تفحص كتب علم الجريمة وما يتصل بهذا العلم قد انتهينا من نقد كتابه « اصول علم الاجرام الاجتماعى » وكان قد تسلم تقرير اللجنة عن هذا النقد قبل السفر الى اسوان بايام . فاجانى بانه سعيد بالتقرير فهو تقرير جاد ، وبكل سداجة او طيبة المصرى ، وهذا هو اللفظ المناسب ، شكرت له تقريره وذكرت بحق بان هذا التقرير كان نتاج عمل جماعى ولم يكن لى الشرف وحدى فى اعداده . وبعد ان تمت الزيارة وعدنا الى قواعدا بالمركز صدر امر ادارة المركز الى اعضائه العلميين بالاجتماع تحت رئاسة الدكتور خليفة . وتحدثنا فى نقاط « جدول الاعمال » وقبل ان تنتهى الجلسة وكانت الساعة قد قاربت وقت موعد الانصراف ، قام الدكتور خليفة صاحب الكتاب اقصد المؤلف فينا خطيبا وقال بانه تسلم تقرير اللجنة المنوط بها دراسة الكتب المؤلفة فى علم الجريمة ومايتصل به ونقدها ، وهو يرى انه تقرير كتبه اناس « يتلذذون بالنقد اللاذع لاعمال غيرهم تلذذ اكلى لحوم البشر مع العلم بانه لا يوجد فيهم من عانى القيام بتأليف كتاب » . وهذا كان كلامه بالنص وان كان قد قال عبارة « اكلى لحوم البشر » باللغة الانجليزية . ثم رفع الجلسة ثوا . وذهب الاعضاء كل الى حال سبيله . لم احدث احدا ولم يحدثنى احد من اعضاء المركز العاملين العلميين اعضاء اللجنة او غيرهم . ولا اعلم اذا كان من حسن الحظ او من سوء الحظ ان قررت الادارة عقد اجتماع تال فى اليوم التالى مباشرة . وعندما افتتحت الجلسة طلبت الكلمة للتعليق على مقاله المدير فى نهاية

جلسة اليوم السابق فأبى أن يعطينى الكلمة ولكنى تكلمت
وقلت ما كان على أن أقوله أمام الجميع وكنت أهدف
إلى وضع التقاليد العلمية التى تأبى على أى عالم أن تكون
كلمته هى الكلمة الأخيرة فى مجال تخصصه . قلت وكان
الجميع يسهمون وينصتون وكان على رؤوسهم الطير .
اننى كنت أتوقع من الدكتور المدير أن يسعد فان أعضاء
اللجنة قد كدوا وتعبوا من أجل العلم لكى يتضح . وقد
رجع كل واحد منهم إلى المراجع الأجنبية والعربية التى
رجع المؤلف إليها « الذى كان هو نفسه » ومن ثم فتعبير
« النقد اللاذع » وتعبير التلذذ بهذا النقد « تلذذ آكل
لحوم البشر » تعبيران ليس لهما موضوع . ان أعضاء
اللجنة يستحقون الشكر الجزيل والثناء العاطر ولا
يستحقون اللوم . فما كان منه إلا أن قال « مدعيا » انه
ليس عالما ثم « ساخرا » واننا نحن العلماء وما هو إلا
شخص يؤدى دور « الديدبان » لكى يحافظ على أمن
وأمان المركز ومن ثم ييسر لنا مسئولياتنا العلمية . وانتهى
الاجتماع بعد أن تمت مناقشة نقاط جدول الأعمال .
وخرج الجميع وخرجت معهم كل إلى حال سبيله . وذهبت
إلى مكتبى وانتظرت أن يأتى إلى أحد من أعضاء المركز
العلميين فلم يأت أحد . ومكثت أربعة أيام كذلك ، فإذا
بأحد الزملاء يدخل على فى مكتبى وكانت علاقته
بـ « السكرتارية الفنية » بالمركز التى كان يرأسها الزميل
الدكتور محسن عبد الحميد ، فى ذلك الحين ، علاقة
وثيقة بترت بمرور الأيام وصروف الزمان . فإذا بهذا
الزميل الذى حميت له أن « تكرم » وزارنى يقول لى
ما مؤداه أن المدير « راجل طيب » ولو كان مديرا غيره
وقيل له فى اجتماع عام ماقلته لكان قد أمر بنقلى خارج

القاهرة فوراً . ولم ارد عليه فقد كان كلامه سخيفاً كلام
مراهق لا يرى اكثر من انفه ولا يمكن ان يدرك ماكنت
أقصده . فأنا شخص قد وهبت نفسي للبحث العلمى
الاجتماعى واذا ما اتاحت لى الفرصة فى مجال التدريس
أو فى مجال ممارسة الخدمة الاجتماعية كما كنت أفعل
فى مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة وفى جمعية
الخدمات الاجتماعية بحى بولاق ، وذلك بقصد التغير الى
الأفضل ، فعلت ذلك عن طيب خاطر .

وكان الموقف الآخر الذى ظهر هذا التعلق وهذا
النفاق واضحين فيه ، هو موقفى عندما رشح الدكتور
خليفة لخوض انتخابات عام ١٩٦٤ ، وأنا اذ اقول عندما
رشح فأنا أقصد ذلك تماماً ، وذلك لأنه قد اعترض على
عدد كبير من المرشحين ، وكانت أداة الاعتراض هى
الاتحاد الاشتراكى . اننى كنت غير موافق على خوض
الدكتور خليفة معركة الانتخابات . ولكن رأى شىء وما
كان يراه الدكتور خليفة شيئاً آخر . ولم اكن أملك لاسلطة
ولا سلطاناً بالطبع فى تغيير رأيه . ومن ثم فقد جند جميع
أعضاء المركز العاملين العلميين وغير العلميين من إداريين
وعمال عاديين لخوض معركة الانتخابات مع الدكتور خليفة
كانت « الدائرة » التى رشح ليمثلها دائرة « قسم امبابة »
وهى منطقة تجمع بين الريف والحضر أو مايشبه الحضر .
ورسمت الخطط لكى يعمل فى ضوءها كل عامل من
العاملين بالمركز . وقد كان العبء الأكبر فى العمل فى هذه
المعركة واقعاً على كتف العمال العاديين وبعض الإداريين
. وأنا اذكر منهم على وجه التحديد الحاج غندور والاخ عمر
مصطفى . وكان الاول باعتباره من أبناء البلد الأصلاء

حقا وباعتباره شخصا على وعى سياسى طيب يقسود الجماعة التى وجهت الى القرى ، اما الاخ عمر فقد كان نصيبه ان اختنق صوته من الهتاف الذى لقنه . كان هذا الهتاف انواعا ولكنها كانت كلها تهدف الى ابراز مآثر الدكتور خليفة اذا ما اسعد الاهالى « اصحاب الاصوات » الحظ بانتخابه وذلك باعطائه أصواتهم الانتخابية . وقد كان لي دور أيضا فى هذه المعركة فى الجزء الحضرى أو ما يشبه الحضرى ، وكان أصحاب السيارات من الزملاء لهم دور كذلك ومنهم كان الزميل أحمد الالفى والزميل سمير الجنزورى . اما الزملاء رجال الشرطة فقد كانت أدوارهم عديدة وحاسمة . أصبح المركز فى خلال فترة معركة الانتخابات هذه وكأنه مركز خاص للمرشح الدكتور خليفة . لم يكن يؤدى دورا علميا واحدا فى خلال هذه الفترة . وقد تمردت على نفسى وشعرت بأننى باشتراكى مع الآخرين وكان اشتراكا محسودا قد ارتكبت خطأ بليفا . فذكرت ذلك لاحدى الزميلات فاذا بها تقول ماقلته لها سرا لسكرتيرة المدير أو ربما للمدير نفسه لا أدري . فاذا بالسكرتيرة تبلغنى فى اليوم التالى مباشرة بأن الدكتور خليفة يعفينى من الاشتراك فى المعركة اذا كانت هذه رغبتي . وأنا قلت ماقلت للزميلة ولم يكن معنا احد ، وبعد خمس عشرة سنة أعترفت لى بعد أن أجابت عن سؤالى عن هذه الواقعة وهى تبدى الاسف الشديد قائلة أن الحياة بالمركز قد علمتها الفتن من الثمين ، وانها الان عندما سألتها غير ماكانت عندما أسرت لها برأى فى اشتراك جميع العاملين بالمركز فى معركة شخصية لا تمت الى أهداف المركز العلمية ورسالته بصلة .

ومن الحوادث التي مرت بى بالمعهد ثم بالمركز ما حدث
لقانون انشائه من تغيير . فقد تغير القانون دون ان يعرف
احد مرتين . كان القانون الاول يقتدى بالكادر المبالى
لمجلس الدولة ، وكان قانونا عادلا حقا فهو كان يشترط
الخبرة الحققة فى اجراء البحوث العلمية الاجتماعية وطول
مدتها أكثر مما كان يشترط الحصول على درجة جامعية
وكلنا يعلم عددا كبيرا من العلماء النابهين الذين لم يحصلوا
على درجات علمية عليا كدرجة « الماجستير » او درجة
« الدكتوراه » . ولكن ذلك القانون تغير وتغير كادره المالى
واصبح يشترط أى هذا الكادر الحصول على درجات
علمية . وكان الحصول على هذه الدرجات لا يتأتى عادة
الا عن طريق احدى الجامعات المصرية . وكنانطالب بالتنسيق
بين المركز والجامعة ليس فقط بشأن منح الدرجات
العلمية العليا ولكن أيضا بشأن تطوير برنامج التعليم فى
العلوم الاجتماعية فى الجامعة لتناسب مع حاجات
البحوث العلمية الاجتماعية ، فضلا عن بعض الأمور
الأخرى ومنها تبادل الخبراء بشكل منظم بين الجامعة
والمركز ، وذلك بانشاء نظام التفرغ للبحث العلمى لمدة
محدودة كى يتاح للاستاذ الجامعى أن يتحرر من قيود
التدريس بالجامعة ويكرس كل مجهوده للبحث العلمى
الخلاق فى مشكلة من مشكلات البحث . وكذلك باتاحة
الفرصة للباحثين العلميين بالمركز للتدريس بالجامعة
على هدى ماوصلوا اليه من نتائج البحوث التى يقومون
بها ، ومنها أيضا اعتراف الجامعة بالدبلومات او الدرجات
العلمية التى يمنحها المركز لمدربيه . وقد كان تحقيق كل
ذلك وغيره ضروريا بعد صدور قرار رئيس الجمهورية

العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ وكذلك بقراره رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ ، حيث اعتبر الكادر المالى لمراكز البحوث مثله مثل الكادر المالى للجامعات . كنت فى ذلك الحين اشغل وظيفة « خبير » بالمركز وكان مربوطها اكبر من مربوط « المدرس الجامعى » وكنت احصل على مرتب يزيد على الحد الاعلى لمربوط المدرس الجامعى . مع ملاحظة أنه بدأ تعيينى بالمعهد فى وظيفة « خبير مساعد » التى صارت « باحث أول » بعد تعديل القانون دون مساس بمربوط الدرجة . وكان هذا التعيين فى هذه الدرجة مججفا حقا ولكنى قبلته للحاجة الملحة فى ضوء الظروف التى كنت اواجهها عند التعيين . كان يجب ان أعين فى درجة « خبير » ليس فقط لاننى كنت الوحيد بين اعضاء المركز العاملين العلميين الذين كانوا يعملون كل الوقت الحاصل على درجة الدكتوراه ، ولكن لانه كانت من ورائى أطول خبرة فى المجالات التطبيقية التى يعمل فيها المعهد - وعينت فى درجة « خبير » بعد مرور ثلاث سنوات فى الوقت الذى عندما حصل الدكتور خليفة على درجة الدكتوراه فى عام ١٩٥٩ صدر قرار وزارى بتعيينه فى درجة « مستشار » وهى أعلى درجة فى الكادر المالى لقانون المركز المعدل وتعتبر فى الكادر الجامعى درجة « أستاذ » ، أما درجة خبير فقد كانت تعتبر درجة « مدرس » . وكان من حظ الدكتور خليفة أنه عندما حدث التفكير فى التنسيق بين كادرى مراكز البحوث والجامعة ، كانت قد مرت على تعيينه فى درجة مستشار مدة سنتين أو تكاد ! ومن ثم سعى الدكتور خليفة سعيه الحثيث الى أرجاء أصدان قرايى التنسيق

حتى يستكمل المدة القانونية لكي يصبح بعد ذلك تـوا
استاذاً جامعياً . أما انا فقد أصبحت « مدرسا جامعياً »
على أن ابقى اتقاضى مرتبى الذى كان أكبر من نهاية
مربوط درجة المدرس الجامعى دون ما زيادة أو نقصان
حتى تتم ترقية الى درجة « خير أول » أى « استاذ
مساعد جامعى » . وحدثت هذه الترقية فعلا بعد مرور
تسع سنوات من حصولى على درجة الدكتوراه ، فى
الوقت الذى كانت قد مرت على حصول الدكتور خليفة
أقصد الاستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة سنتان على
حصوله على هذه الدرجة . وكان تأثير ذلك وبسبب عدم
وجود درجات مالية أصبحت ترقية الى درجة
« مستشار » أى « استاذ جامعى » بعد سبع سنوات
من حصولى على درجة خير أول . أى اننى حصلت
على درجة « مستشار » بعد مرور ستة عشر عاما على
حصولى على درجة الدكتوراه .

ولعل من واجبى أن اذكر اقتراح المدير عندما كنا
لا نزال نعمل بالمعهد القومى للبحوث الجنائية . كان
الاقتراح فى أحد اجتماعات لجنة كبار المسئولين عن المعهد
فى ذلك الحين . وكانوا كما ذكرت من قبل الدكتور
الساعاتى والقائم مقام يسر الرفاعى والبكباشى محمود
السباعى وكاتب هذه السطور . كان الباحثون العلميون
العاملون بالمعهد يقولون عنها « لجنة الخمسة » أحيانا .
وعندما حضر « منديس » الاسترالى بلجنته لكي يفاوض
الرئيس جمال عبد الناصر ، تمويها بشأن موضوع تأميم
قناة السويس ، سماها الباحثون « لجنة منديس » مداعبة
منهم أكثر منها سخرية . وكان ذلك فى غضون شهر

أكتوبر عام ١٩٥٦ . وكان المدير يرأس هذه اللجنة وكان في كل مرة يسعدني بما يبدي من آراء أو اقتراحات في معظم الأحيان . وكان اقتراح إصدار مجلة جنائية عن المعهد من هذه الاقتراحات وذكر الموضوع وتركه لكل واحد من الحاضرين للتفكير فيه . وما لبثنا أن سَمِعْنَا أن وزارة الداخلية بعد فترة قد أصدرت عنها مجلة « الأمن العام » ، وقد طلب مني أن أكتب مقالا في العدد الأول الذي صدر في شهر يناير عام ١٩٥٨ ، ومن الصدف الحسنة أنني كتبت مقالا آخر في العدد رقم مائة الذي صدر في شهر يناير عام ١٩٨٣ . وكنت أنشر المقالات كلما كان يطلب مني ذلك حتى جاء يوم أصدر فيه المدير « فرمانا » بعدم التعاون مع مجلة الأمن العام . لقد تغيرت الظروف وأصبحت غير الظروف وسبحان مغير الأحوال . فصدور هذا الفرمان كان وقعها سيئا ليس في نفسي فحسب بل في نفس كل من كان يسهم من الزميلات والزملاء في كتابة مقالات لهذه المجلة . والملاحظ أن الفرمان المشار إليه لم يكن ليصدر أبدا قبل صدوره . قال زمن عند الدكتور خليفة كفيل بإصلاح الإخطاء ورد أية صفحة صفعات . ولكن المهم عندي « المجلة الجنائية القومية » عندما أصدرها المعهد في شهر مارس عام ١٩٥٨ واستمر المركز يصدرها حتى كتابة هذه السطور . كان صدور هذه المجلة فرصة ذهبية لرئيس التحرير أقصد المدير الذي كان يفعل كل ما يريد ويرغب . كانت وسيلة من وسائل جذب أصحاب السلطة من العلماء أو غيرهم في ذلك الحين . وكانت وسيلة للوقوف أمام الطموح العلمي الشريف الذي يصدر

عن أى عضو من الاعضاء العاملين العلميين النابهين . كان يكتب أحدهم دراسة علمية قيمة فيبتلعها الإهمال لان الذى كتبها مازال حديث السن . ولعله ان صبر سنوات ان تفسح له المجلة صدرها . وكنت أقف فى سبيل هذا العنت بالمرصاد . فالعبرة عندى كانت ولا تزال بقيمة الدراسة العلمية وليس بكبر سن كاتبها أو صغره . وكنت ارى ان الباحث الذى يثبت جدارته فى الكتابة العلمية أولى بالتشجيع والترحيب من غيره الذين يشسفلون مناصب عالية أعلى . وقد آليت على نفسى ان لا اطلب من رئاسة التحرير فى المجلة الجنائية القومية ومرة بعدها « المجلة الاجتماعية القومية » التى صدرت فى شهر يناير عام ١٩٦٢ نشر أية دراسة لى . فاذا ما طلبت رئاسة التحرير لى منهما منى هذه الدراسة قدمتها . واذا ذكر ان الدكتور خليفة ، وكان يستعد لنشر العدد الثانى من المجلد الاول من المجلة الجنائية القومية ، جاء الى مكتبى ومعه كتاب قام بتأليفه « الدكتور زكريا إبراهيم » ، وكان هذا الكتاب او الكتيب عبارة عن مقالات عن الجريمة والمجرمين . وتساءل الدكتور خليفة عما اذا كنت قرأت هذا الكتاب ، ولم اكن قد قرأته او اعرف عنه شيئا ، ثم طلب منى قراءته وكتابة دراسة نقدية عنه وصفها بأن تكون دراسة أملاؤها « بالمسامير » « وكان هذا تعبيره » حتى اذا ماسار عليها تدمى قدميه . ولم انصت الى هذا الطلب ابدا ، وقرأت الكتاب مرة ومرة ومرة ووجدت انه مملوء بالاططاء التى تدل على أن من كتب مضمونه غير متخصص فى علم الجريمة . كان ذلك الكتاب او الكتيب عبارة عن مقالات الصق بعضها ببعض . وكان مضمونها

لا يأتى بجديد فضلا عما به من هفوات . وكتبت الدراسة النقدية فى ثماني صفحات من « قطع الفولسسيكاب » وقدمتها الى رئيس التحرير الذى بعد أن قراها طلب اختصارها أو الاذن باختصارها لكي تسكون فى ثلاث صفحات فقط . وفضلت أن أقوم باختصار الدراسة بنفسى عندما لم يقتنع بغير ذلك . فالدراسة كانت دراسة موضوعية بمعنى الكلمة وكنت قد اعتبرتها دون ماغرور نموذجا كنت أرجو أن يحتذى ، وقمت بعملية اختصار الدراسة وعانيت من ذلك عناء كبيرا كان رئيس التحرير يهدف الى تحقيقه مافى ذلك من شك .

واننى أذكر أنه عندما اهتم المعهد فى بدء تحقيقاته بتدريب باحثيه العلميين الجدد ، اختارت ادارة المركز اساتذة من خارج المعهد ، بل اهتمت بنذب احد الاساتذة من « النمسا » هو « رولاند جيرا سبرجر » ثم أحد الاساتذة من « ايطاليا » هو « بنينو ديتيليو » ، واذا كان الاول يعرف اللغة الانجليزية وكانت وحتى الان اللغة السائدة بين العاملين العلميين القدامى والجدد ، فان الثانى كان يحاضر باللغة الفرنسية التى لايعرفها عادة من هؤلاء العاملين الا القليل . وقد بع صوتى لدعوة « البروفسور البرت موريس » استاذى بجامعة بوستن ليكون أيضا استاذًا زائرًا فلم يكن لهذا الصوت صدى . وكان اول المحاضرين . وكان الوحيد من داخل المركز ، مدير المركز . كانت محاضراته والحق يقال قيمة وأن كان الجميع كان يعرف الكثير عن مضمونها . وانا أقول ذلك لاننى وجميع العاملين العلميين بالمركز كانوا قد تشرفوا بالحضور لسماعها . وقد دعتنى ادارة المركز لآكون

المرجع للإستاذ الزائر من النمسا . وأنى اذكر له
 اننى عرفت منه امورا لا بأس بها عن الجرائم العنصرية
 وبعض عواملها فى المجتمع النمساوى وبخاصة « جرائم
 المحارم » اقصد الجرائم الجنسية التى ترتكب بين المحارم
 وبخاصة بين الاب الذى يكون عادة فى سن الخمسين
 وابنته التى تكون عادة فى سن الثامنة عشرة فى غيبة
 امها التى تكون عادة منهمكة فى جمع المحصول فى فصل
 الصيف ليلا تاركة وراءها المنزل ، بلا رقيب ، يعربد
 الشيطان فيه ماشاء له أن يعربد ويوسوس فى صدر
 كل من الاب والابنة ماشاء له أن يوسوس . وأعاد فى
 محاضراته ، الكثير إلى كنت اعرفه عن علم الجريمة
 وبخاصة ما تعلق بالجرائم غير المنظورة وغيرها . أما
 ديتليو الاستاذ الايطالى الزائر فقد كانت لى معه محادثات
 وكان الزميل محمد خيرى يترجم أسئلتى من اللغة
 العربية الى اللغة الفرنسية التى كان يتقنها « الموجهة
 للاستاذ الزائر » كما كان ينقل الاجابات عنها . وكان
 اختلافنا كبيرا . كان الاستاذ الزائر يرى ان الوراثة تلعب
 دورها الاكبر فى ارتكاب الجرائم وكنت ارى أن العوامل
 الثقافية الاجتماعية والاقتصادية تؤدى الى ارتكاب الجرائم
 وكنت لا ارى وجود عوامل اكبر او عوامل اصغر . وكنت
 أيضا لا اغلط دور الوراثة حقها فيما يتعلق بلون البشرة
 والعينين وشكل الشعر . . الخ اقصد الوراثة التكوينية
 فالزنج فى أمريكا للون بشرتهم هم مواطنون من الدرجة
 الثانية ويعاملون فى المجتمع الأمريكى أسوأ معاملة ، ومن
 ثم تنتشر فيهم البطالة وتنهش فيهم الظروف الثقافية
 الاجتماعية والاقتصادية السيئة نهشا . كنت ارى ان

عوامل ارتكاب الجرائم عوامل دينامية . ومن ثم فالطفل في ضوء هذه الظروف السيئة قد لا يجد القنوات الصحية السوية التي تيسر له الذكاء الصحي السوى أو التي تبعده عن الامراض الجسمية والنفسية والعقلية . ولكن ديتيليو كان يرى ان كل انسان في ضوء طبيعته لديه استعداد لارتكاب الجريمة . وكنت أضرب له المثل بالورق الذي كان امامي فأقول اذا سلمنا جدلا بأن هذا الورق في ضوء طبيعته لديه استعداد لكي يحترق فانه لن يحترق الا اذا وجد الاكسجين الكافي في الحجرة ودرجة من الرطوبة معينة فضلا عن يد تشعل ثقابا ثم تقربه من الورق فيشتعل ، أى ان عدم وجود كل هذه العوامل وغيرها مما لا اعرفه لا يمكن الورق الذي امامي من ان يحترق ، ووجود هذه العوامل كلها دون تفضيل أهمية عامل على آخر ، أى وجودها في حالة دينامية . نتوقع حدوث جريق الورق . ولكن ديتيليو لم يقتنع بأرائي ، وبآرائه لم اقتنع أنا ايضا . واتضح لى ان ادارة المركز اذ تقاعست عن احضار البروفسور موريس استاذا زائرا ، وان تكليفى لى اكون مجرد مترجم لاستاذ نمبوى زائر ، وانها لم تطلب منى القاء محاضرة في الموضوع الذى وهبت حياتى له منذ عشرين عاما حتى ذلك الوقت ، وانها على العكس طلبت منى ومن زملائى وزميلاتى الذين لم يتخرجوا فى كليات حقوق حضّور محاضرات فى قانون العقوبات . كل ذلك كان مقصودا ومحاولة للتقليل من شأنى . وانى للادارة ان تفعل ذلك . لقد فشلت فى تحقيق هذا المأرب فشلا ذريعا . فقد رحبت بحضور المحاضرات فى قانون العقوبات التى كان

يلقيها « المستشار محمد ابراهيم اسماعيل » وكنت اجلس
جنباً الى جنب مع زميلاتي وزملائي ونستمع لهذا الرجل
العالم . فانا للعلم مهما كان مصدره خادماً ولدعوته ملبياً
ولن يضيرنى ان اتعلم من المهد الى اللحد . وقد فعلت ذلك
ولا ازال حتى كتابة هذه السطور .

وكان من حظ بعض الزملاء السفر الى الخارج .
سافروا على « منح » لمدة ستة شهور أو لمدة سنة .
واننى اذكر من هؤلاء الزملاء الزميل محمد عزت حجازى
الذى سافر الى الولايات المتحدة فى غضون شهر يوليو
عام ١٩٦٢ . كان من حظه ان يسافر على منحة قصيرة
المدى ولكنه جدد بها بجدده واجتهاده لكى يحصل على درجة
الدكتوراه . وفعلاً نجح فى الحصول على موافقة المسؤولين
على « اجازة دراسية للحصول على مؤهل » الامر الذى
يسر لزوجته الزميلة « يلدز » أمينة المكتبة لكى ترافقه .
انه سافر فى خلال شهر يوليو عام ١٩٦٢ . وعندما
حان الحين سارعت الزميلة الى الحصول على الموافقة
على مرافقته . كان ذلك فى خلال شهر سبتمبر عام
١٩٦٤ . واننى اذكر اننى سعدت بهذا الخبر - سعادة
كبيرة ، ولكن ادارة المركز وقفت لها بالمرصاد فقد استعدت
الزميلة ورتبت امتعتها فى الحقائق وانتظرت وانتظرت ،
ولم تكن تعرف لهذا الانتظار سبباً واحداً كنت أسألها
متى يتحدد موعد السفر فكانت عيناها تسبح بالدموع
المنهمرة وتبدي عجزها عن الرد . فهى لا تعرف لان
الادارة لم تصرح بعد . وكم عانيت من أجلها فبعد ان
كانت الابواب أمامها مفتوحة على مصراعها كادت او خيل
اليها والى أنها ستغلق . ان الانسان منا كبشر من حق

مجتمعه عليه أن يسر له تكوين الأسرة السوية . والمركز
اذ يمثل هذا المجتمع في ضوء نتائج بحوثه الجديدة يؤكد
ذلك علميا ، فلماذا تقف الإدارة هذا الموقف ياترى ؟ هكذا
كنت اتساءل وكنت أعرف الإجابة عن هذا التساؤل ولم
أكن وحدى يعرف هذه الإجابة بل كان كل زمييلات
والزملاء يعرفون . فالعام كان عام ١٩٦٤ أى العام الذى
كانت ترتفع فيه هامات الإدارة فى شخص الدكتور خليفة
رويدا رويدا الى ماكان يصبو اليه : عضوية مجلس الأمة
ثم الوزارة ثم . . . ثم . . . ولكن ماطار طير وارتفع الا كما
طار وقع . وبعد ان ذرفت الزميلة يلدز الدموع الكافية
وافقت الإدارة على السفر . وعاد الزميل محمد عزت
حجازى حاصلا على درجة الدكتوراه وعادت الزميلة يلدز
تحمل معه الخبرات الرفيعة . وقد تركا من ورائهما
الذكرى العطرة فى محيط الأساتذة والطالبات والطلبة
والاصدقاء وكسبت مصرنا الخالدة من وراء ذلك الكثير
الكثير ، وكسب العلم الاجتماعى فى ضوء البحوث
والدراسات التى ضمتها الكتب او المجلات العلمية
الاجنبية والمحلية مايتوج صاحبها الزميل ، محمد عزت
حجازى بالعزة والفخر . واننى اذ أومن بأنه لاشئ مطلق
اذكر ان للدكتور خليفة ايدى بيضاء على العديدين .
فالمعهد القومى للبحوث الجنائية الذى تطور وأصبح المركز
القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية كان كل منهما
مسرح حياته . فكان يعطى من يشاء ويمنع العطاء ممن
يشاء . كنت اكذ وأعمل فى ضوء أهدافى ومبادئى من
أجل رفعة مكانة مهنة البحث العلمى الاجتماعى فى حدود
طاقاتى المحدودة ، فأجد الكفاة المبادية الشهرية

« التشجيع » اقل من المكافآت التي يحصل عليها غيرى من الزميلات والزملاء الذين يعملون تحت اشرافى فاهز الكتفين ولا ابالى . وعندما دخلت المستشفى لاجراء احدى العمليات الجراحية وجدتنى « امنح » مالا لم اكن اتوقعه جاءنى به الزميل « صبحى حبيب » وكنت واقدا على سريرى . وعندما اضطرت الى طلب اجازة مرضية بعد اجراء العملية لم ير المدير حكمة فى هذا الطلب . ومنحنى الاجازة المطلوبة دون ان اقوم باجراءات طلبها . كان شهما مافى ذلك من شك . هذا مارأيت فى ذلك الحين ، ولكن بعض الزميلات والزملاء كانوا يرون وجهة نظر اخرى .

وقد كانت كتبى ومذكراتى وحتى رسالة الماجستير والدكتوراه تحت امر الزميلات والزملاء . واننى اذكر ان الزميلة « صفية قاسم » قد طلبت منى نسخة من رسالة الماجستير فأحضرتها اليها فى اليوم التالى . ومرت الايام ولم أتذكر هذه الواقعة الا بعد شهور ، وعندما طلبتها منها قالت وقسمات وجهها تتحلى ببراءة الاطفال أنها أعطتها للزميلة « ليلي ت كلا » التى كانت فى ذلك الحين فى الولايات المتحدة ! لقد كانت الزميلة صفية اذكى من أحدهم الذى صاح فى وجهى عندما طالبت به بارجاع كتابى « حقائق من الارقام طبعة ١٩٥٤ » تأليف « م . ج . مورونى » ، قائلا أنه رده الى ، ولا يعلم حقيقة ذلك الا الله جل وعلا . وقد سعدت بشراء نسخة من هذا الكتاب القيم عندما سافرت الى لندن عام ١٩٦٩ . وقد ذكرت ماحدث بينى وبين الزميلة صفية للدكتور المدير وكانت دهشتى كبيرة جدا عندما وجدته يقهقه ضاحكا شامتا

ساخرا فى آن واحد . كان من حسن حظى ان لدى نسخة
اخرى من الرسالة ، وكان من سوء حظ الزميلة صفية
« التى هاجرت الى الولايات المتحدة واصبحت مواطنة
امريكية » ان كذبتها الزميلة ليلى تكلا . ومع ذلك فهى اى
الزميلة صفية مازالت تصر على اعطاء نسخة رسالة
الماجستير الى الزميلة ليلى كلما زارت القاهرة واقابلها
سائلا عن هذه النسخة . وكانت قهقهة الدكتور المدير
الشامته الساخرة صدمة لى ، فانا ادعو الى تثبيت
مبادئ « آداب » مهنة البحث العلمى الاجتماعى
وممارستها ، وكلنا يجب ان ندعو الى ذلك ويجب ان
يكون على رأس القائمة المسئول الاول عن المركز . وكان
من اثر هذه الصدمة اننى لم اذكر لهذا المسئول شيئا
عما فعله بعض الزملاء والزميلات فى الكتب والتقارير
العلمية التى اقرضتها اليهم او اخذوها من وراء ظهري
وبخاصة تقارير الاجتماعات الدولية التى حضرتها فى
مدينة « كوبنهاجن » وفى مدينة « استوكهلم » عام
١٩٦٥ . اخذت هذه التقارير من العامل المسئول عن
نظافة حجرتى بالمركز نظير دراهم معدودة ، وتجاسر الزميل
الذى فعل ذلك بالقول بأنه لم يفعل محتميا وراء ان
العامل المذكور لم يكن موجودا بالمركز حيث كان يقضى
مدة التجنيد لمدة ثلاث سنوات . اما الزميل الذى اخذ
منى « دستور يوغسلافيا » باللغة الانجليزية الذى
اشتريته فى خلال وجودى فى مدينة « بلجراد » فى
خلال الفترة من شهر نوفمبر عام ١٩٦٣ - الى شهر
فبراير عام ١٩٦٤ - فهو لم يرده حتى كتابة هذه

السطور اى بعد مرور ٩ : عاما ولعل ضميره ان يستيقظ ويرده الى .

واذا كان عنوان هذا الفصل هو : « ظواهر ومواقف وعلاقات اجتماعية جديدة » فان مضمونه لن ينفذ اذا انا سجلت هذه الظواهر والمواقف والعلاقات الاجتماعية الجديدة . وانا اذا تركت للقلم العنان لمأت مئات الصفحات التى تعكس مضمونا هو بدوره كان يعكس الظروف الثقافية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى كانت تسود مجتمعنا منذ ان بدأت مهنة « البحث العلمى الاجتماعى الجنائى » فيه حتى يوم ١٥ من شهر اكتوبر عام ١٩٧٠ « يوم ولاية الرئيس أنور السادات » . كانت ظاهرة « اللامعيارية » سائدة فى ذلك المجتمع فى خلال هذه الفترة . وكان الاعضاء العاملون العلميون وغيرهم فى المعهد القومى للبحوث الجنائية ثم فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بعد ذلك يواجهون العواصف التى خلقت هذه الظاهرة . ومات الرئيس جمال عبد الناصر وبدأ عهد جديد بولاية أنور السادات . واصبح الاخير فى يوم ليلة ملء السمع والبصر ولكن ادارة المركز فى شخص رئيس مجلس ادارتها « الوزير السابق » لم يجد الاهتمام الكافى بشخصه الكريم . فرأى ان يوطد مراكزه ليس فى المركز فحسب بل ايضا فى الهيئات الدولية ، ان طاقات هذا الرجل كما رأى بحق أو بغير حق اكبر بكثير من أن تستنفذ فى المركز ، أى ان تستنفذ فى توطيد دعائمه أى توطيد دعائم مهنة البحث العلمى الاجتماعى الجنائى فى مصر . لقد كان وزيرا يوما ما ، وكان المركز كما كان يقول وهو وزير

مجرد « مطبخ للوزارة » . انه لم يكن يرى المجتمع المصرى القديم قدم الدهر المستمر استمرار الحياة لا عن عجز منه ولكن لانه كان لا يريد ان يراه ، انه كان يريد ان يرى امورا اخرى . وقد رأى عندما لم يكن من نصيبه ان يكون احد الوزراء بعد ان توطدت دعائم كرسى رئاسة الجمهورية للرئيس السادات فى يوم ١٥ من شهر مايو عام ١٩٧١ ، ان يقبع فى مكانه مترقبا . . ومن ثم وجد فى الوقت متسعا لكى يسعى سعيه الاكيد لينشئ « المركز الاقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية » . ويعتبر هذا المركز هيئة تشرف عليه « منظمة اليونسكو » اى هيئة دولية كادرها المالى كادر دولى ! واصبح هذا المركز مستقلا عن مركز « الحكومة المصرية » وان افاد منه ومن بعض اعضائه العلميين العاملين وبعض الاعضاء العلميين من خارجه . احتل المركز الجديد دورا من أدوار المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية هو الدور الرابع ، وقد بنى خصيصا واثاث اثاثا فاخرا واصبحت له ذاتية خاصة وان لم تكن له مكانة خاصة . كسان المركز الجديد ولا يزال قناة دعاية ذاتية للمسئول عنه . ومن ذلك رأينا نحن العاملين العلميين فى المركز القديم فى يوم ٢٤ من شهر ديسمبر عام ١٩٧٨ عجبا . كان يوم الافتتاح الرسمى دعت ادارة المركز الجديد كبار المسئولين من نواب مجلس الوزراء والوزراء وغميرهم وغيرهم . وصكت « ميدالية ذهبية » وعدد محدود من « الميداليات الفضية » لتوزع على الحاضرين من المدعوين ولم تدع الادارة احدا من العاملين العلميين فى المركز القديم ، بل لقد ابلغ الجميع وكنت منهم ان لا يرحلوا

مكاتبتهم لاي سبب من الاسباب ، ونبه عليهم ان اغلاق ابواب هذه المكاتب وهم في داخلها يكون افضل . وبدأت حفلة الافتتاح ، ودوت « زغاريد » بعض السيدات اللاتي يعملن في الاعمال الادارية في المركز القديم ، وعندما سمعت هذه الزغاريد علمت أنها دوت لان حفلة الافتتاح للمركز الاقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية لم تكن تحت اشراف المسئول عن هيئة اليونسكو الدولية بل كانت تحت اشراف « السيدة جيهان السادات » . وفي سبيل المآرب الشخصية الفانية تستباح قداسة العلم ويهال عليها تراب نعال الجاهلات . وكان حضور السيدة جيهان في هذه المناسبة وسيلة لكي تتقرب ادارة المركز الجديد الى قمة السلطة والهيلمان في مصر في ذلك الحين . اكثر من سبع سنوات مرت والادارة في شخص مديرها تترقب الفرصة تسلو الفرصة ، واذا ما حانت هذه الفرصة انتهزتها . ولكن كما يقول القول المأثور :

« انت تريد وانا اريد والله يفعل ما يريد »

اغتيال الرئيس السادات في يوم ٦ من شهر اكتوبر عام ١٩٨١ عندما حانت الثمرة لكي تقتطف بعد ان عين الدكتور خليفة بحكم مركزه في مجلس « خبراء رئيس الجمهورية » برئاسة المهندس / سيد مرعي . ولكن الطاقة التي لم تتبدد في الافادة من الفرص التي تقرب الى قمة السلطة والهيلمان في مصر ما زالت حامية الوطيس تدبر من اجل الوصول . فاذا كانت الظروف لم تكن مواتية في المركز الاقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية او في مجلس خبراء رئيس الجمهورية

فان مرور خمسة وعشرين عاما على انشاء المركز القومي
 للبحوث الاجتماعية والجناائية آت في خلال شهر مارس
 عام ١٩٨٢ . ولتكن فرصة هذا « اليوبيل القضي » احدي
 الفرص من اجل بلوغ المراد ولعلها ان تكون فرصة
 مؤاتية . واقيم الاحتفال في خلال ايام ٧ - ١٠ من
 شهر مارس عام ١٩٨٢ . وحضر المسئولون من كبار رجال
 الدولة وغيرهم وغيرهم ، ووزعت الاوسمة التي منحتها
 الدكتورة آمال عثمان « بنت المركز » بالنيابة عن رئيس
 الجمهورية محمد حسني مبارك . فتسلم الدكتور خليفة
 « وسام الجمهورية من الدرجة الاولى » وتسلمت « وسام
 الجمهورية من الدرجة الثانية » وتسلم كل من الزميل
 الدكتور زكريا الدروي والزميل الدكتور عماد الدين
 سلطان وسام « العلوم والفنون من الدرجة الاولى » .
 وفي خلال ايام الاحتفال باليوبيل القضي وفي يوم ٨
 من شهر مارس على وجه التحديد اقيمت ندوة دعى اليها
 ٢١ شخصا اعتبرتهم ادارة المركز قمما في حياة مصر
 الثقافية . وهي ندوة كما جاء في اخطاب الدعوة محدودة
 لنبهة من المفكرين تعقد ليوم واحد في موضوع جدير
 بهذه الصفة المحبة لمصر هو « دور الفكر في مصر
 المعاصرة » . وقد لبي الدعوة من السادة المدعوين ١٢
 شخصا فقط كان من بينهم الدكتور أحمد خليفة
 والاشتاذا الكبير توفيق الحكيم والمهندس حسن فتحي
 والدكتور حسين فوزي والفنان الكبير صلاح طاهر
 والمستشار طارق البشري والزميل على حسن قهني
 والزميل الدكتور محمد خيرى والدكتور محمد شكرى

عياد والدكتورة نعمات فؤاد والاستاذ الكبير يحيى حقي
وكاتب هذه السطور ..

وقد سجل كلُّ مآدار في الندوة على شريط « فيديو »
وكان كلُّ مآدار في هذه الندوة عبارة عن آراء وأفكار
ووجهات نظر تدور كلها حول مصرنا الخالدة ومصيرها .
وكان مكان انعقاد الندوة مكتب الاستاذ الكبير توفيق الحكيم
بدار جريدة الاهرام . وعندما أناب الدكتور خليفة نفسه
لكي يقدم لسيادة رئيس الجمهورية الشكر والامتنان
باسمه واسم من حصل على أوسمة من أعضاء المركز
« القديم » ، طرح لسيادته موضوع عقد مؤتمر يتحدث
فيه المتخصصون في موضوع مصرنا الخالدة ، واخذ
اسم « مؤتمر مصر الغدا » وسرعان ما نشر خبر هذا
المؤتمر وذاع في جميع البقاع . واصبح المركز يستقبل
الصحفيين ورجال الاعلام الآخرين وغير هؤلاء من رجال
الفكر والسياسة على اختلاف مشاربهم وآرائهم . كان
يستقبلهم بالضرورة الدكتور خليفة ومعه حصيلة طيبة
من الآراء ومن الأفكار ومن وجهات النظر التي سجلت على
شريط الفيديو في ندوة جريدة الاهرام المشار إليها ،
والتي كان من المتوقع أن تتكرر مع تغير الأشخاص
المدعويين أو بعضهم والاستبدال بهم آخرون . ولكن هذه
الندوة لم تتكرر وربما أنها لن تتكرر . والمعلوم لدى
المقربين للدكتور خليفة والذين مارسوا معاملته أنه عودهم
على أنه يستطيع عن وعي ولباقة أن يعنى بما يقوله هو
نفسه أو بقوله غيره من آراء ومن أفكار ومن وجهات نظر
ولعله ان يكون أقدر الجميع على عرض هذه الآراء والأفكار
ووجهات النظر ، وأن يكون أقدر أيضاً على كسب

انصت السامع اليها وثقته . ولكن لم يتركه الاخرون
من الذين لا يرون سبيله الى تحقيق الاهداف او من
الذين ينافسونه وربما يحقدون عليه . كانوا من المسئولين
الكبار فبدأ الصراع العنيف حتى قتل مشروع اقامة
« مؤتمر مصر الغد » غيلة وغدرا . وكان الرجل يقول
لاصفيائه او الذين كان يتوهم انهم له اصفياء مبررا
تصرفاته .

« انه يخوض الوحل ليبني الجسور »
وكان يترك لمن يستمع لهذا القول تفسير معنى «الوحل»
ومعنى « بناء الجسور » ثم تراه يقول لهؤلاء الاصفياء ،
والقدر يقهقه ملء شذقيه .
« ادعوا لى ان مايدونيش وظيفة تنفيذية »

رب ضارة نافعة

منذ أن بلغت سن الثامنة والعشرين قد اتاحت لي الفرصة لكي أقوم بعملية التدريس . كنا في عام ١٩٤١ عندما عهدت الي عميدة مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة لأقوم بالقاء بعض المحاضرات على طالبات المدرسة وطلبتها في ضوء خبراتي الاكاديمية والعملية منذ ان عملت كأخصائي اجتماعي محترف في خلال شهر مايو عام ١٩٣٩ . وكنت في خلال هذه الفترة اكتب المقالات التي كانت تنشر على صفحات الجرائد في ذلك الحين . وقد اشتركت في مسابقة في عام ١٩٤٢ والتي أعدتها « جمعية الاصلاح الاجتماعي » الذي كان يرأسها « محمد العشماوي باشا » عن موضوع اجتماعي وفزت بالجائزة الاولى في هذه المسابقة . وكانت سعادتي ، كما اذكر الان ، لا تقدر عندما استلمت « شيك الجائزة » ، وكنت أكثر سعادة عندما نشر موضوع الدراسة عن الموضوع الاجتماعي الذي اشتركت فيه في المسابقة في « مجلة جمعية الاصلاح الاجتماعي » . واني اذكر ان مضمون هذا الموضوع كان يتعلق بموضوع معاملة الاحداث الجانحين . وكنت أسميهم في ذلك الوقت بـ « الاحداث المحرومين » . وحتى بعد أن سافرت الى المملكة المتحدة في عام ١٩٤٨ لأدرس نظام المراقبة الاجتماعية بالمحاكم،

وحتى بعد أن سافرت الى المملكة المتحدة في عام ١٩٤٨
اكتفيت بأن اكتب المقالات وان اعد المحاضرات واعمد
التقارير العلمية الدورية ، ولم يكن يدور بخليدي ان اتجاسر
واؤلف الكتب ! كنت اهاب القيام بتأليف كتاب في
الموضوع الذي تخصصت فيه كانت حصيلتي عنسنة
الأكاديمية العملية حصيلة كافية . كنت أقول لزميلاتي
وزملائي الذين كانوا يلحون علي بتأليف الكتب ، انني لن
افعل ذلك الا بعد أن أبلغ سن الأربعين حتى أشعر ببلوغ
سن الرشد الفكري فتكون لدي القدرة على العطاء ،
ويكفياني ان اتدرب على الكتابة العلمية فيما انا شغافل
نفسى فيه اى كتابة المقالات واعداد المحاضرات واعداد
التقارير العلمية الدورية . وحتى عندما اشرفت على
« بحث حالة موارد المياه وطرق صرفها في حى بولاق »
وقمت على مسئوليتى بكتابة تقريره النهائى الذى نشر فى
شهر يناير عام ١٩٥١ ، وكان قد عاوننى على القيام به
الزميل « ميشيل وهبه » والزميل « عبد العزيز راشد »
فاننى لم اكن مستريحا ليكون هذا البحث « القيم »
مؤلفا ينسب الى وحدى . لقد كان البحث تحت رعاية
جمعية الخدمات الاجتماعية بحى بولاق . وكان الهدف
من اجرائه ان ندق « جرس الخطر » حتى يلتفت اولو
الامر المسئولون فى ذلك الحين الى ماوصلت اليه الظروف
الثقافية الاجتماعية والاقتصادية بأحد أحياء القاهرة ،
اعنى حى بولاق من سوء وانهيار . كنا فى ذلك الحين
نعمل ماكانت ، ولا تزال ، تفعله « الجمعية القابية »
« ١٨٨٣ » التى كانت ترى ان تتنازل الطبقة المتسلطة وان
لا تثور الطبقة المقهورة . تماما كما يدعو البعض فى

الوقت الحاضر من أبناء مصرنا الخالدة نفس الدعوة
ونحن فى عام ١٩٨٣ . اى انهم يدعون نفس الدعوة بعد
مائة عام وكان الحياة قد توقفت والظروف الثقافية
الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية المحلية
والعالمية هى نفس الظروف ! كانت دعوتنا هذه منذ أكثر
من ثلاثين عاما قد أجهضتها الحوادث الجسام التى مرت
بها مصرنا الخالدة . كنا قد يئسنا أو كدنا ان نياس من
ألقادة المصريين فى ذلك الحين على اختلاف مشاربهم .
وكنا نرجو أن نعمل عملا صالحا من أجل مصر اى كنا
نحاول التغيير الى الافضل ، وبدانا العمل فى ميدان
مهنة البحث العلمى الاجتماعى كهواة . وضحكنا وكاننا
نرثى انفسنا عندما لم نجد لصرختنا العلمية صدى فى
نفوس احد . ووضع « بحث حالة موارد المياه وطرق
صرفها فى حى بولاق » على « رف النسيان » . ولكن
الحياة تسير بل تتدفق . واذا كان الناس فى مصرنا فى
فترة من فترات حياتها كما يقول « سعد مكاوى » يسرون
نياما ، فانهم لن يستمروا كذلك أبد الدهر . والتاريخ
شاهد على ما أقول . اى أن الافكار لايمكن أن تموت .
فالافكار الواعدة قد تتوارى حينما فاذا ما وجدت الظروف
المواتية تشع أنوارها ساطعة مرة اخرى وتخرج الى حيز
الوجود . كنت فى ضوء خبراتى التى عشتها أقول ذلك
لنفسى . وكنت أوكد معانيه كلما صدمتنى ادارة المركز
نفسيا بالقول أو بالفعل أو بالاشارة اذ ارى كل ما كنت
أحلم به لمهنة البحث العلمى الاجتماعى فى مصر من
ازدهار ينهار أو يكاد . وذلك باستغلالها استغلالا ذاتيا .
وقد شاركنى بعض الزملاء فى الوصول الى هذه النتيجة

الدمرة . بل سبقني البعض فاهتم بدراساته وبحوثه الشخصية واختيار المجال العملي الذي يجد فيه نفسه تنمو وتزدهر . وعلى الرغم من الألم الشديد الذي اثر على صحتي واصابني بالمرض تلو المرض فأننى لم أياس . كنت اقول لنفسي بصوت مسموع احيانا او بصوت خافت احيانا اخرى :

« رب ضارة نافعة »

وعندما بلغ السيل الزبى كانت سنى قد قاربت على الخمسين ، فأعددت خطة للبحوث والدراسات التي أزمعت القيام بها وحذى . قمت فى أثناء دراسيتى بجامعة بوستن بأعداد بحث الماجستير فى عام ١٩٥٤ ثم بحث الدكتوراه فى عام ١٩٥٦ . ثم عندما التحقت بالمعهد القومى للبحوث الجنائية الذى أصبح المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وهبت حياتى لمهنة البحث العلمى والاجتماعى الوليدة . كنت وزميلائى وزملائى نقوم بأجراء البحوث والدراسات التى نطلبها منا الادارة ، وكنا ننشر البحوث والدراسات التى تحتاجها كل من المجلة الجنائية القومية والمجلة الاجتماعية القومية . وعلى الرغم من كل الظروف فان حياتى لمهنة البحث العلمى الاجتماعى مازالت موهوبة لهذه المهنة . ولكن التفكير فى القيام ببحوث ودراسات وحذى كان فى فترة من فترات حياتى العملية يعتبر خيانة . ولكن ادارة المركز قد خانتنى المرة تلو المرة أقصد قد خانت مهنة البحث العلمى الاجتماعى المرة تلو المرة . وكانت المبررات لهذه الخيانة لا منطق فيها يستسيغه فكر انسانى رشيد كان أهم هذه المبررات ان مهنة البحث العلمى الاجتماعى

لكى تمتد جذورها فى ارض واقع المجتمع المصرى ، فان قليلا من المرونة يصبح أمرا ضروريا . واذا قيل ان المسألة الجوهرية هى وجود علم او لا علم ، قيل نحن فى بلد نامى وكيف السبيل الى ان ننهض نهضة البلاد المتقدمة . واذا قيل ان تعديل قانون المركز كان يجب ان يكون من اجل ان تكون القرارات القومية فى ضوء نتائج بحوثه ، كنا نرى ان تعديل هذا القانون كان من أجل تعديل كادره المالى دون اهتمام بمصالح العاملين العلميين والعاملين الاداريين الذين كانوا لا يألون جهدا فى سبيل رفعة المركز علميا .

وجاء عام ١٩٦٣ وكنت قد اكملت بحث « من ملامح المجتمع المصرى المعاصرة ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعى » . وبحثت عن ناشر لكى ينشر هذا الكتاب فلم اجد . ولكنى واصلت الكتابة فظهر من بين يدي او من تحت « عباءة » الكتاب الاول ، كتاب آخر هو : « الخلود فى التراث الثقافى المصرى » الذى كان من حظه ان تنشره « دار المعارف فى مصر » . وعندما سافرت الى « يوغسلافيا » فى خلال الفترة من يوم ٦ من شهر نوفمبر عام ١٩٦٣ الى يوم ٦ من شهر فبراير عام ١٩٦٤ ، اعددت نفسى ذهنيا ونفسيا لاكتب كتاب « مذكرات يوغسلافية : انطباعات وحقائق وآراء » . وكان هو الكتاب الثالث ، بترتيب التأليف وليس بترتيب النشر . وذلك لان الكتاب الاول كان قد نشر فى خلال عام ١٩٦٥ . ولنشر هذا الكتاب قصة يجب ان ارويها ، ذلك لاننى فى خلال عام ١٩٦٤ جازفت بنشر كتاب « مذكرات يوغسلافية » من المال الحى الذى املكه .

وعندما أكد لي الأستاذ المستشرق عالم الآثار « شارل كوينز » أن الكتاب الأول كتاب قيم ويستحق النشر . وتطوع مشكورا لكي يتوسط لنشره ولتن بآءت مساعيه بالفشل بحجة كبر حجم الكتاب وكثرة الرسائل المكتوبة بخط مرسليها أو بخط آخرين اذا كان المرسل اميا . تركت النسخة الاصلية قبل ان افادر مصرنا الخالدة الى بوفسلافيا ، وعندما عدت وجدتها لم يجرؤ على نشرها ناشر . ولم اكن املك ما أستطيع القيام بعملية طبع هذا الكتاب . وحتى لو كنت قد ملكت المال اللازم لهذه العملية فكيف اجد من يروج للنسخ التي طبعت ؟ ولكني كنت في ضوء رأي الأستاذ شارل كوينز قد اقتنعت بأهمية طبع الكتاب ونشره . ولما كنت اتحاشي دائما ان اطلب طلبا شخصا من ادارة المركز ، فاني ترددت في استعمال حقى في قيام المركز بطبعه ونشره في نظير اعطائي عددا معيناً من النسخ المطبوعة . انه حق حظى به اكثر من زميل من العاملين العلميين بالمركز وبخاصة الذين يقدمون عادة رسائلهم « مطبوعة » . وعندما يثبت بعد بلل الجهود في نشر كتاب « من ملامح المجتمع المصري المعاصر : ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعى » ، سواء اكانت هذه الجهود جهودى أم جهود الآخرين وكان على رأسهم السيدة الزا ثابت والأستاذ شارل كوينز وعالم الآثار الأستاذ « ا . بيانكوف » — ذهبت مدفوعا الى الدكتور خليفة على الرغم من الاحتمالات التي كنت أتوقعها او لا أتوقعها . لم أجد ترحيبا منها ولكنه لم يرفض مبدأ النشر واشترط موافقة مجلس ادارة المركز على ذلك . وترك النسخة الاصلية الوحيدة بين

يديه ، وذهبت شاكرا . كان على رأس مجلس إدارة المركز في ذلك الوقت « الدكتورة حكمت أبو زيد » . لقد وضعت في هذا المنصب لأنها كانت وزيرة الشئون الاجتماعية . فالمركز على الرغم من استقلاله الذاتي فإنه كان تابعا لهذه الوزارة . وقيل لى أنه عندما عرض موضوع قيام المركز بنشر الكتاب المذكور تجاسرت الدكتورة حكمت وطلبت قراءته للحكم على صلاحيته للنشر فأعطيت اليها النسخة الاصلية لكي تقرأها وتحكم عليها . وكنت على اتصال بهذه الدكتورة من قبل منذ ان كانت « مدرسة » في كلية البنات التابعة لجامعة عين شمس . كانت تحضر الى المركز ولا تجد أحدا يستقبلها غيرى . كنت ارحب بها في مكتبي وكانت تتجاسر وتطلب فنجان القهوة لكي تستمتع برشفه . وكانت تمكث عندى ماشاء لها الوقت الذى ترغبه . وكنت أعلم وان كانت لا تعلم أنها كانت ترقب فى مقابلة الدكتور خليفة . ولكنه كان لا يستقبلها فى التو واللحظة . كان يتركها وقتا طويلا حتى يأذن لها بمقابلته . وكانت لا تجد مناصا من الدخول على فى غرفتى تنتظر حتى يحين الوقت لمقابلة الدكتور خليفة . ودارت الايام واصبحت الدكتورة حكمت وزيرة لا يدخل عليها الدكتور خليفة « مرعوسها » الا بعد ان تأذن له بالدخول . وكانت الدكتورة حكمت قبل ان تكون وزيرة ، وعندما لم تكن تجد مكانا تلجأ اليه عندما تزور المركز الا غرفتى ، غير متزوجة . وبدأ لى أنها لن تتزوج أبدا . ولكنها تزوجت ولسست أدري اذا كان قد تم زواجها قبل أو بعد فوزها بمنصب الوزارة . كان حديثها وهى تزورنى حديثا معادا . كانت طموحة جدا فقد

رشحت لانتخابات احدى اللجان ونجحت . وكان يهمها
أن تقدم للمركز دراسة كانت قد أجرتها عن مديرية
التحرير التي عاصرت انشائها عندما كنت منتدبا مسن
وزارة الشئون الاجتماعية « مصلحة الخدمات » لمكتب
رئيس الجمهورية واعمل مع الصاغ مجدى حسنين . أخذت
الدكتورة الوزيرة النسخة الاصلية الوحيدة لمكتب
« من ملامح المجتمع المصرى المعاصر : ظاهرة ارسسال
الرسائل الى ضريح الامام الشافعى » ، ومكثت النسخة
لديها تسعة شهور بالتمام والكمال . ولا أدري ان كانت
قد قراتها او لم تقرأها . انها ارادت ان تعاملنى معاملة
« دقة بدقة » لاننى عندما كانت تشرح لى منهج دراسة
مديرية التحرير ، كنت اناقشها فى هذا المنهج وفى مدى
صلاحيته . ويبدو لى الآن ، أى وقت كتابة هذه السطور
انها لم تنس مناقشتى لها . كانت فى ذلك الحين تؤدي
دورا لم يكن دور الوزيرة التى ترأس رئيسى الادارى الدكتور
خليفة . وكنت اناقشها فى هذا الضوء ولم اكن اتخيل
ايضا كما فعلت ذلك مرارا مع غيرها مع الاسف الشديد
أن تكون هذه الدكتورة وزيرة . تسعة شهور مرت منذ
ان استلمت النسخة الاصلية . ولم يكن لى من ان افعل
شيئا سوى أن اصبر . وكان صبرا مريرا حقا . وكنت
لاعزى نفسى اذهب الى الدكتور المدير مرة كل ثلاثة شهور ،
كنت فى ذلك الحين اقبله ولا كان يقابلنى الا نادرا .
وانظر الى قسمات وجهه التى كانت تنم عن الشسامة
وابتسامته التى كانت لا تعنى سوى عزم الاكتراث ، ثم
استمع لقوله عندما يعد بالتجدث الى « الدكتورة » فى
شان الكتاب . ثلاث مرات اذهب الى هذا الرجل مرة فى

كل ثلاثة شهور ، وكان يفعل ما ذكرت في كل مرة . وكان في كل مرة وبخاصة في المرتين الاولى والثانية يزداد قلقي وهمي . وفي المرة الثالثة تركت مكتبه وانا اكسأد ان ابكي ، وعندما دخلت الى غرفتي وجدت احد المعارف وانا مع الاسف الشديد لا اذكر اسمه وقت كتابة هذه السطور ، فوجئت بانه يرمدى ملابس ضابط جيش احتياطي برتبة « بكياشي » (مقدم) . فدهش لما راى من كآبة تنتشر على صفحة وجهي . وعندما سألتني ماذا بي ، قلت له منفجرا « قصة الكتاب وموقف الدكتورة حكمت منه » ، فاذا به يخرج من حقيبة صغيرة كانت في يده « كتيباً » كان يستعمله في تسجيل ارقام التليفونات . وبعد ان فتح الكتيب رايتة يقفز الى التليفون ويحدث زوج الدكتورة الوزيرة ويطلب منه ان يطلب منها رد النسخة الاصلية التي تعيش معها تسعة شهور مع الموافقة على طبع الكتاب وفي اليوم التالي جاءت النسخة الاصلية بموافقة الدكتورة الوزيرة ، ثم طبع الكتاب وخرج الى الناس في عام ١٩٦٥ .

ولعل قارئ هذا الكتاب ان يجد فيه اول مايجد بعد المقدمة « قصة اختيار موضوع الدراسة » . وقد تعودت ان افعل ذلك في كل كتبي المنشورة وحتى التي لم تنشر . ومهما يكن من الامر فان الكتاب كان دراسة واقعية اي ان اهم بياناته كانت مستقاة من الرسائل التي يرسلها عن طريق البريد ، بعض اعضاء مجتمعنا المعاصر الى ضريح « الامام الشافعي » يشكون اليه فيها اي يشكون الى الامام الشافعي ، نفسه ، في هذه الرسائل بعض احوالهم وما يواجهونه من عنت ومن ظلم ، او يطلبون

منه فيها قضاء بعض الحاجات . . ولعل من دواعي السرور والتشريف اللذين يتضمنان الشكر الجزيل والعسrfان بالجميل ، التنويه باستقبال هذا الكتاب والاهتمام به . فقد استقبلته أجهزة الاعلام المصرية الجادة استقبالا رشيدا ، كما أهتم به الكتاب والمفكرون المصريون وغير المصريين ، على وجه العموم ، اهتماما مشجعاً ، وقد توج كل ذلك وهو كثير أن تفضلت الدولة فكرمتنى وذلك بمنحى جائزتها التشجيعية فى علم الاجتماع . وكنت اول من منح هذه الجائزة فى علم الاجتماع . وذلك فى عيد العلم عام ١٩٦٦ ، كما منحتنى الدولة أيضا وسام « العلوم والفنون » من الدرجة الاولى فى ذلك العيد . واننى اذكر ما حدث فى ذلك اليوم كأنه حدث اليوم ، ذلك أنه عندما اتخذت مقعدى فى المكان المخصص لى ، وجدتنى اجلس فى الصف الثانى وكان يجلس فى الصف الاول الدكتور العالم الفنان حسين فوزى والشاعر أحمد رامى والدكتور محمد عوض محمد . كانوا قد منحوا جوائز الدولة التقديرية فى الفنون والاداب والعلوم الاجتماعية على التوالى . رأيتهم وراونى . ولم يحينى وأخذ منهم ، ولم أحيى واحدا منهم . كنت على وشك ان أحيى الدكتور عوض ولكنى رفضت ذلك ووجهت الى نفسى اللوم الشديد . وكان بودى أن أحيى الدكتور حسين فوزى الذى أحببته من قراءتى لكتبه ومقالاته ومحاضراته المداعة عن الموسيقى « البرنامج الثانى » . ولكنى لم أفعل . كان يجلس بجوارى الشاعر المصرى الكبير صلاح عبدالصبور والفنان المسرحى الفريد فرج . وكان المغفور له الاستاذ انور المعداوى قد منح الجائزة التشجيعية فى الاداب

ولكننى لم أسعد برؤيته فقد ترك بصماته على مريديه وكان من بينهم ابنى العزيز مسعد . وتركت الناس وكانوا جمعا غفيرا . خلاصة الصفوة من اهل البلاد . كان منهم المفكرون ، وكان منهم الوزراء ، وكان منهم الصحفيون وكان منهم ضباط المباحث منشورين فى كل رقعة من الحجرة الفسيحة . وحضر الرئيس جمال عبد الناصر . وكان من حوله من كان يعينهم من المقربين . تركت هؤلاء جميعا ورجعت القهقري الى حيث كنت طفلا أسكن فى « حارة الشراقة » شارع البقلي ، حى الخليفة ، رجعت ابنا لحارتى وحى الخليفة . وذكرت أبى وطموحاته ، وذكرت أمى والوان حبها للناس التى لم تكن لتنفد . وعشت فى « أفلام » حياتى العديدة فى داخل مصرنا الخالدة وفى خارجها . وفجأة ذكرت المركز الذى تركه الدكتور خليفة ليصبح وزيرا . لقد كان حساسا يسمع ويشاهد . ولم أدر ماذا كان يفكر فيه ، تماما كما كنت لا أدرى ماذا كان الدكتور محمد عوض محمد يفكر فيه .

وقد نشر كتاب « الخلود فى التراث الثقافى المصرى » فى عام ١٩٦٦ ، وقد خرج هذا الكتاب كما ذكرت من عباءة كتاب « من ملامح المجتمع المصرى المعاصر : ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعى » . واذا كان الكتاب الثانى دراسة واقعية ، فان الكتاب الاول كان دراسة نظرية عن الخلود فى التراث الثقافى المصرى وقد تضمن أهم ما تضمن دراسة عن ظاهرة الموت وعن فكرة الخلود ، أى استمرار وجود الناس الروحى بعد موت ابدانهم ، وهى دراسة مقارنة تهتم أول ما تهتم

بمعالجة موضوعاتها في ضوء التراث الثقافي المصري :
المصري القديم والمصري المسيحي والمصري الاسلامي .
وقد كان لكل من الكتابين المذكورين وقع كبير على
كيان تفكيرى ونظرتى نحو الحياة ونحو الاحياء ونحو
الموت ونحو الموتى . وقد اثرت المراجع التى رجعت اليها
فيهما حصيلتى من الخبرة المنتظمة . وعشت وانا اكتب
هذين الكتابين فى اعمال الثقافة المصرية القديمة المتجددة
المستمرة . وقد تركت نتائج كل من الدراستين اللتين
يضمهما كل من الكتابين لتفصح عما كنت ارقب فى ان يلم
به القارئ الذكى . لم افسر نتيجة واحدة من النتائج
التفسير العلمى اقصد التفسير الثقافى الاجتماعى العلمى
ولم يكن ذلك من عجز منى ، ولكن لان وضوح النتائج
كان كافيا . وكنت ارى ، ولا ازال ، ان الفصل الثالث
من كتاب « الخلود فى التراث الثقافى المصرى » عن وعى
وهو يتضمن اهم نتائج الفصل الاول واهم نتائج الفصل
الثانى يكفى لكى يرى القارئ عن وعى ماكنت ولا ازال
اراه . وفى الخاتمة التى كتبته لكتاب « من ملامح
المجتمع المصرى المعاصر : ظاهرة ارسال الرسائل الى
ضريح الامام الشافعى » ، اكتفيت لا بالتفسير بل بالاسئلة
والتساؤلات ولم اجب عن احدها وتركتها للقراء لكى
يعملوا فيها افكارهم وخبراتهم كل حسب مستوى فكره
وخبرته ، ولكنى لم اترك القارئ معلقا بل وعدت بالقيام
باجراء دراسة علمية ميدانية ، واكدت للقارئ اننى
كباحث لن احيد عن الاهتمام بواقعنا الحى فى مجتمعنا
وقد اوفيت بوعدى فى دراسة علمية ميدانية اخرى هى :
« الخلود فى حياة المصريين المعاصرين : نظرة القادة

الثقافيين المصريين نحو ظاهرة الموت ونحو الموتى « التي نشرتها الهيئة المصرية العامة للكتاب في عام ١٩٧٢ . والتي أعيد نشرها بعد تعديل رفضت الهيئة المصرية العامة للكتاب ان يضمه الكتاب السابق وهو الفصل الاول وموضوعه « مناقشة موضوعية مع بعض النقاد » - باسم « عطاء المعدمين : نظرة القادة الثقافيين المصريين المعاصرين نحو ظاهرة الموت ونحو الموتى » . وكان من رأى أن هذا الفصل كان من الواجب نشره ، فهو رد على السادة النقاد الذين أحسنوا النقد والذين أساءوا النقد على السواء . وكان ضروريا أن يعرف القارئ وجهة نظر المؤلف أقصد وجهة نظري نحو هؤلاء النقاد الذين أنصب نقدهم على الكتابين الاولين ، أقصد كتاب « من ملامح المجتمع المصرى المعاصر : ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعى » وكتاب « الخلود فى التراث الثقافى المصرى » . وقد كان من نصيب كتاب « عطاء المعدمين : نظرة القادة الثقافيين المصريين المعاصرين نحو ظاهرة الموت ونحو الموتى » ان ينشر فى مدينة « بيروت » فى عام ١٩٧٣ . وقد شجعنى على نشر هذا الكتاب الاخطاء العديدة التى ملأت صفحات الكتاب الاول ، فقد طبع من غير ان اعطى الفرصة لمراجعة « البروفات » . ومن ثم جاءت الاخطاء التى تجعل القارئ الجاد يفقد طريقه السوى فى اثناء قراءته .

وسأقتصر على عرض كتاب « عطاء المعدمين : نظرة القادة الثقافيين المصريين المعاصرين نحو ظاهرة الموت ونحو الموتى » . وسأعرضه محظا لاهم أهدافه ونتائجه . ولكن قبل ان أفعل أجدنى ملزما أمام القارئ لاقول كلمة او

أكثر عن كتاب « مذكرات يوغسلافية » أول كتاب نشر لي في عام ١٩٦٤ . ان هذا الكتاب يتضمن انطباعاتي وبعض الحقائق والآراء عن المجتمع اليوغسلافي ، اقتصاد عن الأماكن والبلاد التي زرتها وعشت فيها مع المواطنين اليوغسلافيين وليس عن كل منطقة من مناطق يوغسلافيا . أعددت نفسي ذهنيا ونفسيا كما ذكرت من قبل ، لاكتب هذه المذكرات وقد سميتها « مذكرات يوغسلافية » أسوة ، والقياس مع الفارق طبعا ، بما فعله الكاتب الانجليزي المشهور « شارلز ديكنز » عندما زار الولايات المتحدة في عام ١٨٤٣ وكتب عنها كتابه « مذكرات اميريكية » « طبعة عام ١٩٦١ » . واني أذكر أنه عندما تم طبع كتابي في عام ١٩٦٤ رحب به بعض النقاد وكان على رأسهم « الشهيد الأستاذ ابراهيم عامر » عندما كان لا يزال يعمل في « جريدة الجمهورية » ، أي قبل أن يشتغل ليعمل في « دار الهلال » . واني أذكر أيضا أنه قد اهتم وانا اتحدث عن « مطار القاهرة الدولي » في ذلك الحين ، في هذا الكتاب اذ أقول أنه في نظري مجموعة من القيم الاجتماعية الجديدة قد انبثقت في مجتمعنا الجديد المتغير ، ولكونها جديدة فهي الغالبة حتما ، أي وهي في صراعها مع القيم القديمة ستكون الغالبة حتما .. وذلك :

« لان القيم الاجتماعية القديمة في المجتمع الجديد المتغير ماهي الا رواسب . رواسب بالية . والبالي من القيم والاتجاهات والآراء ، ومن الأمور والأشياء ، لا بد ان يتداعى . وهنا أقف لحظة وجيزة لكي أحذر القارئ .. فنحن قوم نسابق الزمن ، ومن ثم يجب ان لا نترك

الزمن يفعل بنا ما يريد ، بل يجب أن نرغمه على فعل ما نريده نحن . أي أنه يجب أن لا يقتصر دورنا على المشاهدة والانتظار ، مجرد مشاهدة هذه الصراعات ومجرد انتظار نتائجها ، أي مجرد التطلع اليها ثم نهز الكتفين . وارجو أن يلاحظ القارئ قولي « لا بد أن يتداعى » واقصد من ذلك أنه لا بد أن يدرس ويفهم ، حتى يتيسر ضبطه ومن ثم توجيهه أو الحد منه فالرواسب المالية ، كما يعلم القارئ ، لا تذهب بين يوم وليلة . وهي تقف اذا تركت عادة ، حجر عثرة في سبيل التقدم المنشود ، أي اذا تركت ولم تدرس دراسة موضوعية ، اقصد دراسة علمية ونحن نجد في عصر العلم ان الرواسب البالية عديدة في مجتمعنا الناهض لا تزال . وهي تنتظر من علمائنا الأفاضل القيام بهذه الدراسة العلمية . بل هي تدعوهم الى ذلك وتلح في هذه الدعوة الحاحا متزايدا . . . فهل من مجيب ؟ »

لفت هذا الكلام وقلبه نظر الشهيد إبراهيم عامر فأشار اليه وقرظه . ولم يكن يعلم أنني كتبت ما كتبت الا بعد ان قمت بدراسة « ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الإمام الشافعي » ودراسة « ظاهرة الخلود في التراث الثقافي المصري » . وذلك لان كتاب « مذكرات يوغسلافية » كما سبق ان ذكرت قد نشر على الملأ قبل هاتين الدراستين وأود ان اذكر هنا ان دار الهلال قد دعتنى الى ان اكتب دراسة عن موضوع « المرأة كسلعة » ، وقد لبيت الدعوة شاكرا ونشرت هذه الدراسة في كتاب الهلال عدد شهر مارس عام ١٩٦٥ ، وعندما ذهبت الى الدار كان الشهيد إبراهيم عامر قد انتقل اليها فرايت ان احبيه فاستقبلني

هاشا باشا تملأ وجهه ابتسامته العريضة التي يعرفها
عنه جميع من كانوا يتعاملون معه . . كان معه شخص
لم أره من قبل . كان أشيب وان بدا في عنفوان رجولته
وسمعت شهيد القلم يقول معاتبا :

« يا أبو حنفى حد يسيب القلم من ايده ؟ حد يسيب
سلاحه ، يا أبو حنفى راجع نفسك » . ثم يكرر وهو شبه
حائق « يا أبو حنفى حد يسيب سلاحه ، حد يسيب
القلم ؟ » .

ثم أنصرف هذا الشخص ، وكان يبدو أنه جاء مودعا
تاركا مهنة الكتابة لكي يشغل وظيفة تنفيذية دعى الى
شغلها . فآثر الوظيفة وترك القلم ولم يستمع لنصائح
شهيد القلم ابراهيم عامر . ودفعني حب الاستطلاع لكي
اعرف من الرجل . فقال الشهيد ألا تعرفه ؟ انه « محمود
امين العالم » . وكنت اعرف هذا الرجل من كتاباته
ومن كتبه ولكنى لم أره من قبل وان كنت أعرف انه امضى
سنيًا في المعتقل الذي ترك آثاره الشريرة فأشعل شعر
رأسه بياضا وكان مازال في عنفوان رجولته . ومعدرة
للقارئ فأنا لا أستطيع أن أتحدث عن ابراهيم عامر بأبلغ
ماسطره « الفنان صلاح جاهين » على صفحات جريدة
الاهرام في يوم ٢١ من شهر فبراير عام ١٩٧٦ . قال
الفنان :

« الى الزميل الشهيد ابراهيم عامر »

الموت في المطبعة

يا مطبعة

يا معبد الديمقراطية العظيم

على مذبحك

قتلوا ابراهيم وكان خسارة ابراهيم
 هجموا الوحوش
 حرقوا الورق والى عليه من كلام
 بالرشاشات
 كسروا المحابر .. دهو سواع القلام
 ما بهمناش
 الفكر عايش فى صنيم الفؤاد
 والطبعة
 « لساها دايرة بكبرياء وبعناد
 نزل الجذع
 مامعاهش غير قلبه وغير الكفوف
 صحفى اصيل
 اعزل يدافع عن صفوف الحروف
 ياميت ندم
 انفجرت فيه الحروف العزاز
 قارت لهيب
 طاشت رذاذ والحوالت منم قاز
 آه يا صديق
 بالى ماعدناش تاني نسمع له صوت
 اجنا كده

مانموتش غير باللى اجنا نجبه موت . «
 وكتاب « عطاء المعدمين : نظرة القادة الثقافيين
 المصريين المعاصرين نحو ظاهرة الموت ونحو الموتى »
 كتاب يضم بحثا ميدانيا كان يتوقعه القراء الافاضل
 منى . وقد تضمنت مقدمته أهداف البحث
 والأجراءات التي قمت بها في سبيل تحقيق هذه

الإهداف . وقد أوحى الى كتاب « الآن هـ . جاردنر »
موضوعه « نظرة المصريين القدماء نحو ظاهرة الموت
ونحو الموتى : طبعة ١٩٣٥ » عنوان الكتاب الحسالى وان
اختلفت خطة البحث التى يضمها كل من الكتاين كما
اختلف منهجهما . والبحث الذى يضمه هذا الكتاب
لا يهدف الى مجرد تسجيل موضوعاته الهامة قبل ان
ينالها التغيير الثقافى الاجتماعى او الى المقارنة بين نظرة
بعض المصريين المعاصرين نحو هذه الامور فحسب ، وانما
يبدو اهمية هذا البحث فى التعرف بصورة موضوعية
على نظرة فئة معينة من المصريين الذين يؤهلهم المجتمع
المصرى المعاصر ليؤدوا مهام القادة الثقافيين فى هذا
المجتمع ، نحو ظاهرة الموت ونحو الموتى ، وما يتضمن ذلك
التعرف ايضا على مكانة « الميت » عندهم ، حيث وضع
فى الاعتبار انه اذا كانت هذه النظرة نحو هذه الامور
بالصورة او الصور التى تنتهى نتائج هذا البحث الى
الكشف عنها عند هؤلاء القادة الثقافيين فى المجتمع ،
فمن باب اولى ان تكون موجودة فى محيط أعضاء المجتمع
فى القطاعات الاخرى . بل ان خطرها ، ان وجد هذا
الخطر ، فى هذه الحالة ، يتزايد ، باعتبار ان تأثير القادة
او من فى حكمهم فى تأكيد استمرار وجودها جيلا بعد
جيل سيكون بالغا .

وانا كباحث علمى اجتماعى آكون بالضرورة شتخصا
متفائلا . وان يكون تفاؤلى بالضرورة ايضا متزنا . فاننا
فى هذا البحث وفى غيره من البحوث التى قمت او اقوم
باجرائها ارصد ظاهرة واتوقع تغييرها او تطورها . ومن
ثم فاننى قمت باجراء هذا البحث بعد صدور القرارات

الاشتراكية فى . يوم ٢٣ من شهر يوليو عام ١٩٦١ .
او بالاحرى بدأت التفكير فى القيام باجرائه بعد صدور
هذه القرارات مباشرة . اعترافا منى بما ستحدثه هذه
القرارات من تغييرات ثقافية اجتماعية فى المجتمع المصرى
وما ستحدثه هذه التغييرات بدورها فى نفوس أعضاء هذا
المجتمع وفى نظرتهم العامة نحو الحياة وفى نظرتهم الخاصة
نحو ظاهرة الموت ونحو الموتى .

وعلى الرغم من البحوث والدراسات التى قمت باجرائها
بنفسى او قمت بالاشراف عليها ، لم أفتأ أن أبحث وأجد
فى البحث محاولا أن اجيب عن التساؤلات التى ضمتها
خاتمة كتاب « من ملامح المجتمع المصرى المعاصر : ظاهرة
ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعى » ، الذى كان
اول كتاب أقوم بتأليفه والذى نشر اول مائتى فى خلال
عام ١٩٦٥ عندما بلغ عمري اثنتين وخمسين سنة . وفى
عام ١٩٨١ نشر لى كتاب « الابداع الثقافى على الطريقة
المصرية : دراسة عن بعض القديسين والاولياء فى مصر »
والذى تفضل بتمويل نشره العزيز الدكتور مسعد عويس
« حصل على درجة الدكتوراه فى عام ١٩٧١ » . اى ان
هذا الكتاب هو احدى المحاولات للاجابة عن التساؤلات
المشار اليها ، وأرجو ان لا تكون الاخيرة . وهو يتضمن
دراسة عن بعض القديسين والاولياء دراسة ثقافية
اجتماعية تاريخية . وقد أضفت البعد التاريخى فى
هذه الدراسة ، ايمانا منى فى ضوء بحوثى ودراساتى
السابقة وخبرائى الأخرى المنتظمة وغير المنتظمة ، بأن كل
شئ له تاريخ ، وبأن المجتمع المصرى ليس قديما فحسب
بل هو أيضا مجتمع مستمر . وفى ضوء عنوان الكتاب

الحالي نحاولت جاهدا أن ألتبس الأسلوب الثقافي « أن
وجد هذا الأسلوب « الذي أبدعه هذا المجتمع القديم
المستمر ليس فقط في مواجهة الحياة بل أيضا في
مواجهة الموت . وموضوع الكتاب الحالي لم يأت من
لا شيء . اننى استلهمته من تشكيل « المحكمة الباطنية »
التي تضمنتها الرسائل المرسله الى « ضريح الامام
الشافعى » ، فقد لاحظت أن هذه المحكمة يرأسها « الامام
الشافعى » وان من أعضائها البارزين « الامام الحسين »
و « السيدة زينب » . وفى ضوء الأسلوب الذى استخدمته
فى معالجة هذا الموضوع ، أقصد الأسلوب الثقافى
الاجتماعى التاريخى ، درست الماضى المصرى المسيحى
وخاصة ما تعلق منه ببعض الآلهة مثل « أوزوريس »
و « ايزيس » و « حورس » . كما درست بعض ما تضمنه
التراث المسيحى المصرى من قديسين وقديسات مثل
« القديس مارميثا » و « القديسه دميانة » و « القديس
الانبا بفتوتى » و « القديس حنا المكدان » (النبى يحيى
ابن زكريا عليه السلام) . وفى ضوء معالجة موضوع
هذا الكتاب وصلت الى بعض النتائج سيجدها القارىء
حتما فى ثنايا الكتاب اذا قرأه قراءة متكاملة . وارجو
أن يلاحظ القارىء انه على الرغم من الجهود الذى بذل
فى سبيل بلورة هذه النتائج فان ما وصلت اليه منها ،
من بعض جوانبه ، مازال فى حاجة الى التحقيق العلمى
فى ضوء دراسات واقعية أخرى ، ومن هذا على وجه
الخصوص علاقة « الطرق الصوفية » بنشر الدعوة الى
تكريم الاولياء وخلع المناقب عليهم ونسبة الكرامات لهم
فضلا من علاقة هذه الطرق ، بطريق مباشر أو غير مباشر

بوعى أو من قير وعى ، بنشر الدعوة الشيعية . ومقالة
أخرى فى ميسس الحاجة الى التفسير الواضح الذى
لا لبس فيه الا وهى عوامل استمرار وجود « محكمة »
مثل « المحكمة الباطنية » فى وجدان الكثيرين من المصريين
المسلمين والتجائهم اليها بدلا من « محكمة الاحياء » .
ان هذه الموضوعات وقد مستها الدراسة التى يضمها كتاب
« الابداع الثقافى على الطريقة المصرية : دراسة عن
بعض القديسين والاولياء فى مصر » وعالجتها فى تودة
مازالت فى حاجة ماسة الى التفسير الواضح الذى لا لبس
فيه . انها كما يعلم القارئ من موضوعات « علم الاجتماع
الدينى » او يجب ان تكون من موضوعات هذا العلم .
ولعل المستقبل القريب ان يسر لى الوقت الكافى فأقوم
بتحقيق كل هذه الامور . ومهما يكن من الامر فان القارئ
الجاد لهذا الكتاب لا بد ان يلاحظ ، ملاحظته ، ان مكانة
الالهة المصريين القدماء قد انتقلت فى فترات التحول فى
تاريخنا المصرى ، بعملية توفيقية ، الى الانبياء والقديسين
ثم الاولياء . ان قارئ كتاب « الخلود فى التسميات
الثقافى المصرى » المنشور فى عام ١٩٦٦ ، يجد بعض
ما ذكرته حيث قلت :

« . . فلما دخلت المسيحية ثم الاسلام الى مصر لم
يجدا فى شعب مصر أرضا بكرى او صحراء جرداء ، لان
مصر كانت تعرف « أوزوريس وأستشهادته ثم بعثته ،
كما كانت تعرف شقيقته « أيزيس » قبل ان يطرق
آذانها صوت البشارة المرقسية عن « الفادى المخلص »
وأمه « مريم العذراء » . وكذلك كانت تعرف الوحداية
العالية قبل ان يغزو أرضها جيش « عمرو بن العاص »

لهذا احتضنت مصر تعاليم هذين الدينين وتمثلت رموزهما
واسرارهما الشبيهة أشد الشبه بما كانت تعنى من رموز
واسرار » .

وفى عام ١٩٧٠ نشر لى كتاب « حديث عن الثقافة :
بعض الحقائق الثقافية المصرية المعاصرة » . والقارىء
لهذا الكتاب يجد تأكيداً لما ذكر . بل اننى تجسست
تأصفت وكنت أتحدث عن مكانة « الامام الشافعى »
قائلاً :

« ... كان المذهب الاوزيرى فى القديم مذهب الاغلبية
الساحقة من أبناء الشعب المصرى . صادف هوى فى
نفوسهم كما صادف دوما . واليوم يحل محل هذا
المذهب فى شعبيته المذهب الشافعى . فهو أيضاً مذهب
الاغلبية من أبناء الشعب المصرى المعاصرين ! وإذا كان
« اوزوريس » اله الآخرة فى العالم السفلى وقاضى
القضاة الذى يحاكم ارواح المتوفين ويحاسبهم ويوزن
أعمالهم ، فان « الامام الشافعى » يبدو فى نظر الكثير
من أبناء الشعب المصرى المعاصر وكأنه « اوزوريس » .
أى أنه توحيد به . فهو عندهم قاضى القضاة الذى يرأس
هيئة المحكمة الباطنية (أى محكمة الاله الاعظم فى مدينة
الاموات التى كان يرأسها اوزوريس بالاضافة الى رئاسته
أيضاً لـ « محكمة المحاسبة الآخروية » ويحكم فيها بين
الناس بالعدل » .

ومن حق القارىء على أن انوه بكتاب « حديث عن
الثقافة : بعض الحقائق الثقافية المصرية المعاصرة » الذى
نشرته « مكتبة الانجلو المصرية » فى خلال عام ١٩٧٠ .
ان قصة القيام بكتابته مثلها مثل الكتب التى أولفها

موجودة في ثنايا مضمونه ، ولكن هذا الكتاب بالذات مدين
لوجوده الى الاستاذ المفكر النابه « أحمد بهاء الدين »
رئيس مجلس إدارة مؤسسة دار الهلال في ذلك الحين .
ففي يوم ٣٠ من شهر يوليو عام ١٩٦٧ كتب الاستاذ
أحمد بهاء الدين مقالا في « مجلة المصور » عنوانه :
« مطلوب دولة عصرية » تستطيع عند الخطر ان تصل
الى اقصى درجات التنظيم وتوفر اكبر قدر ممكن
طاقاتها بأقل درجة من الارتباك في المعركة . ومطلوب
« مجتمع عصرية » يعيش وفقا لقيم العصر ومفهوماته .
وتساءل المفكر النابه في اخلاص عن معالم مثل هئله
الدولة ومثل هذا المجتمع . وبعد نشر هذا المقال بأيام
دعاني الاستاذ أحمد بهاء الدين مع زملاء أفاضل لحضور
ندوة ثقافية للتحديث حول هذا الموضوع الخطير . وما ان
تركت الندوة حتى ذهبت الى ميدان السيدة زينب
القريب من « مؤسسة دار الهلال » وجلست على مقهى
كان قريبا من مسجد السيدة زينب وانا أفكر فيما حدث
قبل عقد الندوة في خلال يوم ٥ من شهر يونيو عوام
١٩٦٧ وما بعده حتى لحظة عقد الندوة وبدأت أفكر
فيما قيل في أثنائها وفيما قلته من آراء . وفجأة لاحظت
« معركة » قامت بين رجل كان يركب « حنطورا » وفي
داخله سلال مملوءة بالارغفة المحشوة بقطع من اللحم
المسلوق وبين رجال وشبان ونساء وشابات اذا مشى واحد
منهم هز الارض من ثقل مايملا « كرشه » من مأكولات .
جاء الرجل بسلاله وارغفته تدفعه النيات الطيبة فقد
كان كما بدا لي أنه يوفي نذرا ، ولكن عصابات المحترفين
من المتسولين هجموا على الرجل فلم يعط الفرصة لكي

يعنى كل واحد منهم نصيبه ؟ بل على العكس يحدث بسبب مقاومته ان مزقت ملابسه . واسفرت المعركة من انتصار « الخطافين الاقوياء » الذين قالوا الحسب الاوفر ، وترك الكثيرون بلا نصيب . ونال الرجل فضلا عما حدث للملابسه اقدع الالفاظ . كانت بالطبع الفاظ سباب قدفت فى وجهه وكأنها « الصواريخ الموجهة » كان هذا المنظر مؤلما حقا . ورأيت بعينى رأسى ما كنت اذكره فى احاديثى او فى بعض محاضراتى عن « تحكم الموتى فى الاحياء » ، وتذكرت كلام « مولانا » فضيلة الشيخ محمود خطاب عن موضوع النذور الا كان يقول : « ولو عرف الناذر بطلان ذلك ما أخرج درهما لانه اضرار للمال ولا ينفعه ما يخرج ولا يدفع عنه ضررا بل فيه المخالفة والمخاربة لله تعالى ورسوله ويجب رد المال الى من أخرجه ، وقبضه حرام ، لانه اكل مال الناذر بالباطل ، وفيه تقرير للناذر على قبض اعتقاده وشيئيه مخالفته ، فهو كحلوان الكاهن ومهر البقي » .

وفى الحال وأنا ارى بعض مايلوث ثقافيا المجتمع المصرى المعاصر من ترهات ولدت فكرة تأليف الكتاب المذكور . مشيت اياما بلا اسابيع وشهوراً أفكر فى المضمون الذى يجب ان يضمه هذا الكتاب ، وانتهيت بعد معاناة تعودتها الى اطار ذهنى يقدم بعض الدراسات العلمية عن بعض الحقائق الثقافية المعاصرة فى المجتمع المصرى ، أى ان الدراسات المتضمنة فى هذا الكتاب تحاول ابراز بعض الملامح الثقافية الاجتماعية للمجتمع المصرى المعاصر فى ضوء نتائج دراسات سابقة اجريت فى محيط التراث الثقافى لهذا المجتمع . وبعض هذه الدراسات واقعى ،

وبعضها مستمدة من مصادر التراث الثقافي النظري ،
ومعظمها دراسات أولية كانت قد أجريت لأول مرة ، وكان
هدفى الأول من تأليف هذا الكتاب هو محاولة التعرف
على ملامح مجتمعنا المصرى المعاصر من وجهة النظر
الثقافية الاجتماعية المتعمقة الشاملة . وذلك لان هذا
التعرف أصبح فى ضوء ظروف هذا المجتمع امرا ملحا .
لأننا اذا عرفنا هذه الملامح نستطيع أن نفهمها . ومن ثم
نستطيع أن نواجهها أو نوجهها الى مائصبها الى تحقيقه
من آمال واهداف ، داخلية كانت أو خارجية ، على
المستوى المصرى أو العربى أو الانسانى . وكنت قسدا
تولمت ، كما تعلم غيرى ، فى ضوء حوادث الفترة التى
حدث فيها المسيدوان الاسرائيلى الامبريالى على بلادنا
العزيرة فى يوم ٥ من شهر يونيو عام ١٩٦٧ الى يوم ٩
من شهر يونيو عام ١٩٦٧ ، دروسا عديدة ، ودروس
الحياة كما علمتنا نحن المصريين كثيرة جسدا .
ومادامت الحياة مستمرة فان الدروس بالضرورة تكون
مستمرة ودروس الحياة قد تكون دروسا خاصة ، وقد
تكون أيضا دروسا عامة . وهى أيضا دروس نافعة أو
دروس ضارة ويلاحظ أن النفع لا يمكن أن يكون مطلقا
وأن الضرر كذلك لا يمكن أن يكون مطلقا . فالحياة فى
ضوء النظرة العلمية لا يمكن أن تكون شرا مطلقا ولا يمكن
أن تكون خيرا مطلقا . وإذا كنت قد ذكرت أن الكتاب
الحالى يضم دراسات تحاول إبراز بعض الملامح الثقافية
الاجتماعية للمجتمع المصرى المعاصر فأننى أعنى ذلك
تماما . فانا لم أكن أقصد إبراز ما يقال عنه « الشخصية
المصرية » أو حتى ما يقال عنه « الطابع القومى » . لأننى

أعلم تماماً أن المجتمع لا يمكن تكون له « شخصية » .
وذلك لأن مفهوم الشخصية مفهوم نفسى اجتماعى يطلقه
علماء النفس الاجتماعى على كل « فرد » له شخصيته .
فبنى الإنسان كلهم لهم شخصيات ماعدا الاطفال الذين
لا تزال شخصياتهم تتكون . وأنا لم اتبن فى كل كتاباتى
مفهوم « الطابع القومى » ، وهو مفهوم كان قد نحتة أحد
علماء النفس الاجتماعى واسمه « ج . جورر » . وإذا
كنت لم اتبن هذا المفهوم لأنه مفهوم قدامى ، فأتنى من
باب أولى لم اتبن مفهوم « الشخصية العربية » . لقد
تحدثت عن المفهوم الأول ذات مرة فى كتابى « علماء
العدمين : نظرة القادة الثقافيين المصريين المعاصرين نحو
ظاهرة الموت ونحو الموتى » ، وقد اتضح لى كباحث
علمى اجتماعى فى ضوء الممارسة أن هذين المفهومين
وغيرهما مثل مفهوم « القومية العربية » لا ثمرة فيها فى
الوقت الحاضر لأنها مفاهيم لا يجد قائلها أو المستمع لها
صورة ذهنية واضحة المعالم لها . وقد تحدثت عن هذه
المفاهيم مرات بعد ذلك وأوضحت وجهة نظرى هذه
« انظر : مجلة قضايا عربية عدد حزيران - يونيو عام
١٩٧٩ ومجلة الفكر العربى عدد تشرين الأول - أكتوبر
- تشرين الثانى - نوفمبر ١٩٨١ والحلقة الدراسية
الثالثة لبحوث الاعلام فى مصر ٢٨ - ٣١ مايو عام ١٩٨٣
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وغيرها » .
ومع ذلك أجد الزميل « السيد يسن » فى كتابه
« الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر
طبعة عام ١٩٨١ » يقول دون ماسند أو مرجع :
« وتبقى الإشارة الى موقف الكاتب « الذى هو أنا »

في هذه المقالة « يقصد الدراسة المنشورة في مجلّة قضايا عربية عدد حزيران - يونيو عام ١٩٧٩ يتعارض مع موقفه في بعض دراساته السابقة التي تبني فيها المفهوم وأعتمد عليه ! » .

ولعل الزميل السيد يسن يشير إلى الدراسة التي قدمتها إلى « مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية » (الجامعة التونسية) في الندوة التي عقدت في خلال عام ١٩٧٨ عن موضوع « أهم السمات الثقافية الموضوعية للشخصية المصرية » ، وقد شارك الزميل في هذه الندوة مع غيره من الزميلات والزملاء . وسمع كما سمعوا مآقلته عن مفهومي « الطابع القومي » و « الشخصية القومية » وعن غيرهما من المفاهيم مثل مفهوم « طراز الشخصية الأساسية » ومفهوم « الشخصية المتوالية » . كما سمع الزميل والزميلات والزملاء اذ قلت :

« ... يرى الداعون أن هذه المفاهيم أو أحدها وبخاصة مفهوم الشخصية القومية أو مفهوم الطابع القومي. أنه على الرغم من الصعاب التي تواجهه والضعف في أدوات البحث الميسورة ، والاعتراضات عليه ، فإن ذلك يجب أن لا يثبط هممنا ، ذلك أننا مازلنا نستطيع أن نتقدم بضع خطوات في دراسة الطابع القومي وتحليله ، وهم يدعون أن فهم هذا الطابع القومي لمجتمعنا وللمجتمعات الأخرى سوف ييسر الإسهام في القضاء على أسباب سوء التفاهم وسوء التفسير التي قد تؤدي إلى إشعال الحروب . ولعل قارئ الدراسة الحالية يلاحظ أن نتائج هذا الفهم لا يمكن أن تكون مطلقة ، أي لا يمكن أن تكون

إيجابية بالمعنى السابقة . ذلك أن أعداء الشعوب وتجار
الحروب ومن على شاكلتهم ، إذا استطاعوا أن يتعرفوا على
مفهوم الشخصية القومية لشعب من الشعوب لن
يستخدموا معرفتهم إلا في سبيل تحقيق مصالحهم الخاصة
التي لن تكون بالضرورة نفس مصالح هذا الشعب .
إن أعمال الجاسوسية والحرب النفسية ، والإغلام
السيء القصد ، كل هذه تحاول استخدام « مضمون »
الشخصية القومية لتحقيق المآرب الانانية على حساب
الآخرين ، ومع ذلك فأننى أرجو أن يلاحظ القارئ قولى
« إذا استطاعوا أن يتعرفوا » . وهم فى ضوء غموض
المفهوم ومثاليته وعجز استخدام المنهج العلمى السليم
فى جمع الحقائق عنه ، وغير ذلك مما سبق أن أوضحناه
لن يستطيعوا ذلك .

وأرجو أن يلاحظ القارئ أن ألفادة من ترديد أحد
المفاهيم « الرائجة » فى ضوء ظروف ثقافية اجتماعية
واقتصادية وسياسية معينة لا تفنى أحدا . وهى أيضا
لا تثرى التراث العلمى الاجتماعى « ويتضمن بالضرورة
السياسى والنفسى » الذى يجب أن يكون لدى المثقفين
العلميين هدف الاهداف . أن الرواج المادى لمفهوم لامع
إذا كان يزيّف الحقائق ولا يعين على ايضاحها يعنى فى
حقيقة الامر الكساد العلمى . فانه كما هو معروف
ليس كل ما يلمع يكون بالضرورة ثميناً . فمادة «الصفيع»
تلمع ومادة « الماس » تلمع أيضا ولكن شتان بين لمان
كل منهما ، أقصد شتان بين قيمة لمان كل منهما وبقائه
باستمرار لامعا .

وقد ضم كتاب « حديث عن الثقافة » بعض الحقائق

الثقافية المصرية المعاصرة « بين دفتيه الكثير من المواد . وسأتركها للقاريء الفاضل لكي يتفضل بقراءتها انها تشرح المفاهيم العديدة التي استندت عليها الدراسة التي يضمها هذا الكتاب . مفاهيم : الحقيقة والحسنى العلمي ، والمعرفة والعلم ، والعصرى والمعاصر . ثم مفهوم الثقافة ونظريات التغير الاجتماعى والتغير الثقافى . وأهم عوامل التغير الثقافى ثم بعض العوامل الثقافية المعوقة للتغير . وبالإضافة الى كل ذلك تضمن الكتاب بعض سمات المجتمع المصرى المعاصر ، وبعض القيم الاجتماعية المصرية ، وبعض مشاعرنا الجماعية ، وبعض أنماط التفكير فى محيط المصريين المعاصرين ، وأخيرا أهتم مضمون الكتاب باقتراح بعض الأساليب للتفسير الثقافى الاجتماعى الى الأفضل .

وقد كان موضوع « مواجهة المجهول » كأحد أنماط التفكير فى محيط المصريين المعاصرين ، موضوعا شغلتنى كثيرا أقصد شغل تفكيرى فترة طويلة من الزمان . فعاش معى فى يقظتى وفى منامى ، وعندما كنت آكل أو كنت أشرب ، وعندما كنت أسير فى شوارع المدينة أو فى كفور القرية ، وعندما كنت أقرأ صحيفة سسيارة أو أقرأ كتابا ، وعندما كنت أتكلم أو كنت أصمت ، أى أن موضوع مواجهة المجهول كأحد أنماط التفكير فى محيط المصريين المعاصرين كان فى خلال الفترة التى كنت أعد فى خلالها الاطار الدهنى لكتاب « حديث عن الثقافة : بعض الحقائق الثقافية المصرية المعاصرة » الذى تم طبعه فى خلال عام ١٩٧٠ - كان هذا النمط من التفكير فى محيط

المصريين المعاصرين موضوعا يحفزنى التفكير المستمر فيه الى اجراء بحثا علميا عنه . وكانت مشكلتى الكبرى بعد ان اوضحت معناه ، وكان هذا امرا ليس يسيرا ، ان ابدأ ، ولكن كيف ابدأ ؟ تلك كانت المسألة . كنت وأنا اسير فى الشارع المصرى أجد البائع المتجول الذى يحمل على رأسه بضاعته واسمعه ينادى عليها لعله ان يجسد الشارى الذى يروج له هذه البضاعة بصوته العسالى الاجش او بصوته ذى اللحن المميز ، كان هذا وكل بائع مثله يفعل ذلك فى كل يوم ولا يتوقع أحدهم ماذا سيصيب من ارباح يواجه بها نفقات لقمة العيش ، وفى الصباح المبكر كنت اسمع أعضاء أسرة البائع الذى يكون على وشك الخروج ببضاعته . اسمع الدهوات من كل واحد منهم . من الزوجة « ان يفتح الله عليه ويكفيه شر الحاكم الظالم » ومن ابنه أو ابنته أن « يحزن عليه » وكان الابن صغير السن لا يعدو السنوات الخمس وكانت الابنة فى سن أصغر أو اكبر واسمعهما ويهتز كيانهما اهتزازا عنيفا وهى تقول : « ربنا يحزن عليك يا بابا وترجع مجبور الخاطر » . وكنت أرى بعينى رأسى قسمات وجه الرجل وهو يواجه المجهول . كان فيها الايمان والثقة ، وكانت العزيمة تطل من عينيه كما كان يطل منهما القلق . وكنت اقول ان هؤلاء البائعين المتجولين وغيرهم كثيرون يواجهون المجهول فى كل يوم بل فى كل ساعة من ساعات النهار . ولكنى كباحث ذى وقت محدود واعمل انا أيضا لاكسب قوتى وقوت عيالى لا استطيع ان اجرى فى شوارع المدينة وحاراتها وأزقتها وبخاصة فى الصباح المبكر . وحتى ان استطعت ذلك فان وجودى فى القرى المصرية

في مثل هذه الساعة المبكرة لمدة طويلة يكاد أن يكون
مستحيلا . وبينما انا أسير في الشارع خطر لى ان
امتطى « تاكسيا » لاجلس كما تعودت على مقهى روادها
من أبناء الشعب ، فوجدت بعد ان اخذت مقعدى بجوار
السائق كلمة « البطل » مكتوبة على مركبة التاكسي « أقصد
على هيكلها » ، في مكان بارز فسألت السائق
من هو هذا البطيل ؟ فأجاب بأنه « البطيل
الرومانى » . فسكت ولم اعلق على اجابته ، ولكنى رأيت
ما لم يكن فى حسابان غيرى عندما رجعت الى مكتبى
وعلمت أن البطل الرومانى هو القديس « مارجرجس » .
اذن ان سائق التاكسي قد كتب لفظ البطل تبعا بهسدا
البطل ولعله ان يكون ايضا راجيا حمايته ، تماما كما كان
يفعل المصريون القدماء فضلا عن المصريين المحسنين
مسيحيين أو مسلمين . كان الاقدمون يضعون اطفالهم
وانفسهم تحت حماية الالهة ، وجاء المسيحيون فوضعوا
اطفالهم وانفسهم تحت حماية القديسين . ونرى المسلمين
يضعون اطفالهم وانفسهم تحت حماية الاولياء . ولا تكون
الحماية فى كل الاحوال هى الهدف بل نجد التبعية
للالة أو القديس أو الولي فضلا عن الولاء لكل هؤلاء .
وسائق التاكسي يواجهه هو الآخر المجهول منذ ان يبدأ
عمله حتى لحظة الانتهاء من هذا العمل . ومنذ تلك
اللحظة وجهت عنايتى كل عنايتى الى مايكتبه اصحاب
السيارات واللاتوبيسات واللوريات والعربات ، ومايكتبه
سائقوها ، من كلمات وعبارات على هياكلها او يعلقونه
بالاضافة الى هذه الكلمات والعبارات او بدونها من اشياء
معينة درءا للحسد او طلبا للرزق او رجاء الوقاية من

المجهول . وقد حفزنى ملاحظته الى الداب سعيًا فى اوقات فراغى وراء كل سيارة « ملاكى » ووراء كسبل سيارة « تاكسى » ووراء كل اوتوبيس وكل لورى ، ووراء كل عربة « كارو » او عربة تباع المأكولات او المشروبات فى احدى عشرة محافظة من محافظات جمهورية مصر العربية . وذلك لى اجمع ماكتب على هياكل هذه المركبات . ومر الوقت وانا افعل ذلك . ثلاث سنوات لا اكثر ولا اقل . وكنت ادخل « الجراجات » . وكنت أقف على ابواب الطرق الموصلة الى محافظة القاهرة . لى اوفر الوقت . واذا مسافرت الى محافظة من المحافظات الاحدى عشرة كنت اسجل ما اراه على المركبات التى تصادفنى واصادفها فى كل محافظة وكان يرى الناس ما افعل فيهن البعض منهم ردوسهم اسفا لالهم كانوا يظنون اننى لست فى مستوى عقلى سوى . او كان يبدى البعض الاخسر الشك والريبة اللذين يترجمان مشاعرهم المتوجسة نحوى ويحسبون اننى من رجال شرطة المرور وقد جئت اكتسب لاصحاب المركبات او من يسوقونها المخالفات دون مبرر او جريرة . وقد لاحظت فى خلال عملية جمع الكلمات والعبارات المكتوبة على هياكل المركبات « خمسمائة مركبة » تنوعها وتكرارها وتباين اشكالها ومعانيها . كما لاحظت ان المسألة لاتقف عند حد اثبات او عدم اثبات وجود اسلوب جديد لمواجهة المجهول فى مجتمعنا المصرى المعاصر ، بل تتعدى ذلك الى آفاق تمس المناخ الثقافى الاجتماعى لهذا المجتمع ، وتعكس الكثير من العنصر الثقافى غير المادية التى تملأ هذا المناخ وتعيش فى كيان اعضاء هذا المجتمع وفى نفوسهم . ولاحظت كذلك ان المركبات التى تكتب عليها الكلمات والعبارات هى فى

حقيقة الامر تحمل هذه العناصر الثقافية غير المادية وتعلن عنها حيثما تسير وكأنها جهاز اعلامى شعبى من أجهزة الاعلام فى مجتمعنا المصرى المعاصر. يتحرك على امتداد مدن هذا المجتمع وقراه . وفى ضوء نتائج البحث الحالى ، وفى ضوء دلالات هذه النتائج ، تبين أن الكلمات والعبارات المكتوبة على هياكل المركبات موضوع الدراسة ، على الرغم من أن بعضها متكرر ، وأن معانى بعضها متشابهة ، وعلى الرغم من أن أشكالها متعددة - قد اختارها كاتبوها أنفسهم بمحض ارادتهم واصرروا على كتابتها على هياكل المركبات التى يستخدمونها على الرغم من عدم موافقة الدولة على هذه الكتابة . وانهم اذا يكتبون مايكتبون بمحض ارادتهم ، فانهم فى حقيقة الامر يحاولون أن يسمعوا أصواتهم دون أن يراهم أحد ، أى أنهم فى حقيقة الامر يحاولون بمحض ارادتهم أن يهتفوا . وكاتبوا الكلمات والعبارات موضوع البحث فى ضوء الظروف الثقافية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، أى ظروفهم الثقافية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، إذ يهتفون بمحض ارادتهم ، قد استخدموا دون ما ارادة احدى وسائل التعبير عند الصامتين من أعضاء مجتمعنا المصرى المعاصر ، هى فى حقيقة الامر وسيلة جديدة تجلجل فيها أصواتهم دون أن يراهم أحد ، ويعبرون عن طريقها عن آينهم وعن آمالهم وأفراحهم وأتراحهم واستسلامهم ودعاباتهم ، وعن بعض القيم التى يقدسونها وبعض أنماط تفكيرهم . وقد اتممت البحث المشار اليه فى الأسبوع الاخير من شهر أغسطس عام ١٩٧٠ ، واصررت على طبعة على حسابى وتم نشره فى غضون عام ١٩٧١ بعنوان « هتاف الصامتين : ظاهرة الكتابة على هياكل المركبات »

في المجتمع المصري المعاصر « . وكان لنشر هذا الكتاب
صدي طيبا حتي ان الاستاذ الكبير احمد بهاء الدين كتب
مقالا في جريدة الاهرام الاسبوعية بعنوان « هتساف
الصامتين » وأشار الى الكتاب بهذا ان حلل محتوياته
وابرز اهم نتائجه ، وذلك بمناسبة مرور الذكرى الثالثة
علي وفاة الرئيس جمال عبد الناصر .

وفي ضوء نتائج البحث الذي يضمه كتاب « هتاف
الصامتين : ظاهرة الكتابة علي هياكل المركبات في المجتمع
المصري المعاصر » ، وفي ضوء دلالات هذه النتائج ، تبين
ان مايدعو اليه الجهاز الاعلامي الشعبي الجديد يتضمن
الكثير من العناصر الثقافية غير المادية السلبية « أي التي
تكون اهدافها سلبية في الغالب » التي توجد ولا تزال في
المجتمع المصري المعاصر ، والتي يتهم لوجودها المجتمع
المصري المعاصر اتهاما صارخا ، فهي تعتبر في حقيقة
الامر امتدادا للعناصر الثقافية غير المادية البالية التي
وجدت في ظل ظروف ثقافية اجتماعية واقتصادية
وسياسية وبقيت كامنة تظهر كلما اتاح المجتمع المصري ،
في الظروف غير المواتية ، ظهورها لتؤدي وظائفها التي
تتفق مع هذه الظروف غير المواتية - ومع ذلك فاننا
نلاحظ ان البحث المذكور اذ يبرز هذه العناصر السلبية ،
يبرز في الوقت نفسه الحاجة الملحة الي مواجهتها والى
محاولة تغييرها الى الافضل . ولم تبين نتائج هذا البحث
هذه العناصر الثقافية غير المادية السلبية فحسب ، بل
ابرزت اصالة مجتمعنا المصري المعاصر ، واصالة روح
مصرنا الخالدة وعمقها وروعها في شخص عناصر ثقافية
غير مادية أخرى تتسم ، على الرغم من كونها مطلقة ،

بالإيجابية « أى التى تكون أهدافها ايجابية فى الغالب »
وهى الأخرى فى حاجة ملحة إلى تثبيتها ودعمها
« وذلك بفرض الحاجة فى نفوس أعضاء الشعب إليها »
أو إعادة تفسيرها حتى تستمر وهى فى ثوبها الجديد
تتألا فى المناخ الثقافى الاجتماعى المصرى المواتى « أى
الذى تفرزه الظروف الثقافية الاجتماعية والاقتصادية
والسياسة المواتية » ، ومن ثم تستمر تشبع المحبة
والسلام والوطنية ، وتدعو إلى الحق والعدل والحرية ،
وتطبق كل ذلك تطبيقا انسانيا رشيدا .

ووجدت نفسى فى ضوء هذه النتائج اواجه « ظاهرة
الازدواجية الثقافية » وجها لوجه . وقد اكدت هذه
المواجهة الكتاب الذى قمت بتأليفه وموضوعه : « حديث
عن المرأة المصرية المعاصرة : دراسة ثقافية اجتماعية »
والذى طبع ونشر فى عام ١٩٧٧ . وكان للسيدة الزا
ثابت الفضل الأكبر فى تيسير طبعه ونشره بعد ان
أعجزتنى الظروف المعاشية عن القيام بهذا العبد . ولا
أنسى فى هذا الصدد فضل العزيز أحمد عويس الذى
أرسل لى بعض النقود وهو يواجه الحياة فى أحسنى
الدول العربية ، مغتربا ويكد ويكافح بشرف من أجل
دعم حالته الاقتصادية . ولولا عون هذين الشخصين
الكريمين ربما لم يكن قد خرج هذا الكتاب إلى حيز
الوجود . أنه كتاب عزيز على لا لائى عانيت فى تأليفه
ولكن لان المرأة المصرية بأدوارها الاجتماعية العديدة لا تحيا
كما كان يرجو لها الإمام محمد عبده وقاسم أمين ومن
قبلهما رفاعة الطهطاوى ومن جاء بعدهم من السيدات
الفضليات « عائشة التيمورية وملك حفنى ناصف وهدى

سلطان الشهيرة بهدى شعراوى « وغيرهم من كبسان
 المفكرين المنصفين كالاستاذ سلامة موسى والدكتور طه
 حسين والاستاذ لطفى السيد ، وقارىء الجزء الاول
 من الكتاب النحالى : « الارض والبدور » بخاصة قد
 يجد سر اهتمامى الكبير برفع المستوى الانسانى للمرأة
 المصرية والحرص على كرامتها واحترام مشاعرها كإنسانة
 تكمل الرجل والرجل يكملها . هى تكمل الرجل بأدوارها
 الاجتماعية كأم وكزوجة وكأخت وكابنة وكزمية وكجارة
 . . والرجل يكملها بأدواره الاجتماعية كآب وكزوج وكأخ
 وكابن وكزمية وكجار . . وقصة كتابة هذا الكتاب الذى
 اهديته الى حفيداتى موجودة بين دفتيه . ومع ذلك فقد
 لاحظت ان نتائج بحوثه ودراساته التى قمت باجرائها
 فى الواقع الاجتماعى الحى للمجتمع المصرى المعاصر فى
 ضوء خبراتى به وهى بالضرورة محدودة ، لانها لا تقبل
 كل شئ ، لانها لا تستطيع ان تقول الا بعض الاشياء .
 وهى خبرات تتضمن فى بعض الاحيان بعض الانطباعات
 وبعض الآراء ، وان كان هنما الاول ان تقتصر على الحقائق
 عن طريق ما أجرته من البحوث الميدانية على اختلاف
 مستوياتها وأن تعتمد على نتائج هذه البحوث - لاحظت
 ان هذه النتائج تؤكد ان التحدى الحقيقى فيما يتعلق
 بالمجالات الثقافية الاجتماعية كالعلاقة بين الرجل المصرى
 والمرأة المصرية والعلاقة بين الآباء والأبناء مثلاً ، او
 كالمشاكل التى يواجهها المجتمع المصرى المعاصر كمجتمع
 نام ، يكون أى هذا التحدى فى مواجهة المشكلة الكبرى
 الا وهى اختلاف ما هو ايجابى فى التراث الثقافى
 الاجتماعى المصرى النظرى المتعلق بموضوع العلاقة بين

الرجل المصرى والمرأة المصرية وبين الآباء والابناء مثلا ،
او بموضوع المشاكل التى يواجهها المجتمع المصرى المعاصر
كمجتمع نام - عما يمارسه أعضاء هذا المجتمع . أى
مواجهة «ظاهرة الازدواجية الثقافية» التى توجد فى هذا
المجتمع . والمعروف أن كل المجتمعات الانسانية المتقدمة
منها وغير المتقدمة توجد فيها هذه الظاهرة ، ولكن
عوامل وجودها فى مجتمع كالمجتمع المصرى ، القديم
قدم الدهر والمستمر استمرار الحياة ، تختلف بالضرورة
عن عوامل وجودها فى المجتمعات الانسانية الاخرى .
ومظاهر هذه الظاهرة وأشكالها تختلف كذلك عن مظاهرها
وأشكالها فى هذه المجتمعات . والملاحظ أن مفهوم
« الازدواجية » قد يطلق عليه مفهوم « الثنائية » فى
بعض الاحيان . ولكنى فضلت المفهوم الاول بالمعنى الذى
تبناه مضمون كتابى « الازدواجية فى التراث السدىنى
المصرى : دراسة ثقافية اجتماعية تاريخية » وهو كتاب
مازال يحاول ان يجد ناشراً لطبعه وتوزيعه حتى كتابة
هذه السطور . وقد فضلت مفهوم الازدواجية لأن مفهوم
الثنائية مفهوم فلسفى فى اغلب استعمالاته . نجد ذلك
عند التحدث عن مفهومي الطبيعى وفوق الطبيعى ، وعن
مفهومي الفكر والمادة ، وعن مفهومي النفس والجسد ،
وعن مفهومي الاخلاق والسلوك « على اساس ان الخلق
شئ نفسى داخلي او هو الدافع الذى يحرك الانسان
للفعل أى للسلوك » . ويلاحظ ان معنى مفهوم «الازدواجية»
الذى تبنيته هو معنى فكرى يعنى على وجه العموم
التناقض بين ما يقال وبين ما يعمل ، أى التناقض الذى
نجده فى أحد معاني أحد المفاهيم على الرقم من عدم

تغير لفظه « مفهوم الصبر مثلا » . او المتناقض بين مايقال فى مجال معين ومايقال فى نفس المجال ، ومن الأمثلة على ذلك مانجده من القيم المتناقضة التى يمارسها أعضاء المجتمع المصرى فى المجالات المتماثلة « اللقمة الهنية تكفى ميه . واللى لك محرم على غيرك مشلا » او التناقض او الصراع بمعنى أدق بين القديم وبين الجديد « الطب الاكلنيكى والوصفات الشعبية مثلا » . والملاحظ ان « التراث الدينى » هو جزء هام من اجزاء « التراث الثقافى » . وهو فى مجتمعنا المصرى المعاصر يمثل اهم القيم الثقافية وربما اكثرها . ولم اعن فى هذا الكتاب بالتراث الدينى على اطلاقه ، بل كان اهتمامى بتراث الدين الاسلامى على وجه الخصوص . ولم يكن فى وسعى ابدا ان اهتم بالتراث الاسلامى كله . ولكنى عنيت اول ماعنيت ، فى ضوء خبراتى بابرار ازدواجية هذا التراث ، أى التناقض الواضح بين مايقال عن هذا التراث نظريا وبين مايمارس فعلا فى الواقع الحى فى المجتمع المصرى المعاصر فى بعض المجالات التى تدور حول :

- الازدواجية فى العقيدة .

- الازدواجية فى العبادة .

- الازدواجية فى المعاملة .

ومضمون هذا الكتاب فى ضوء نتائج يرجو القارىء ان لايعتبر ظاهرة « الازدواجية فى التراث الدينى المصرى » بالمعنى الذى تبناه مجرد ظاهرة من ظواهر رواسسب الماضى . انها أعمق من ذلك مافى ذلك من شك . وهى ليست منعزلة عن غيرها من ظواهر المجتمع . ذلك لان

الدعوة التي ينشدها الكتاب هي في حقيقة الامر دعوة الى مواجهة الواقع الثقافى الحى فى المجتمع المصرى المعاصر بقصد تغيير هذا الواقع الى الافضل . وترتكز هذه الدعوة بالضرورة على دعائم او مطالب يجب ان تيسر التطوير والتغيير الى الافضل . اى ان مواجهة الواقع الثقافى التى دعوت اليها تعنى فى حقيقة الامر مواجهة مطالب هذا التطوير وهذا التغيير لاننا حينما نواجه هذه المطالب لا يكفى ان نقف عند الامور التى لا نرضى عنها بوصفها انها مجرد رواسب . اننى عندما عالجت موضوع « الازدواجية فى التراث الدينى المصرى » فى ضوء المجالات التى اخترتها لم اکتفت بوصفها ، ولكنى فضلا عن ابراز وجودها حاولت ان ابرز ايضا بعض عوامل وجودها ، ومواقعها ، وصورها او الاثواب التى تلبسها فضلا عن آثارها المعوقة لتحقيق اهداف المجتمع المصرى المعاصر وامانيه فى المستقبل المشرق الذى يرنو اليه . وقد لاحظت ، كما كنت لاحظ من قبل ، اهمية رجال الدين فى المجتمع المصرى المعاصر . وجازفت بنقل احدى التجارب العلمية التى كان من حظى ان اخوضها عندما كنت ادرس فى « جامعة بوستن » فى خلال الاعوام ١٩٥٣ - ١٩٥٦ . كنت واحدا من عشرة طلاب يدرسون نظريا وعمليا موضوع « العلاج الجماعى فى مستشفى بوستن السيكوباتى » . وكان الطلاب التسعة من رجال الدين المسيحيين ، وكنت الوحيد الذى لم اكن من رجال الدين وكنت فى الوقت نفسه مسلما يؤمن بالدين السماوى اليهودى وبالدين السماوى المسيحى . . وقد رأى استاذى « البرت موريس » ان اخوض هذه التجربة

في هذا الموقع من الدراسة النظرية والعملية . عشت مع زملائي تحت اشراف وكيل المستشفى « البروفيسور روبرت . د . هايد » . وكانت هذه التجربة موفقة مافي ذلك من شك . فقد اكدت لي ان العلم والدين لا يتنافران بل على العكس وجدت انه في ضوء نتائجها التي ضمها كتابي وعنوانه « محاولة في تفسير الشعور بالعداوة » ان العلم قد اثبت مايدعو اليه الدين ، وان الدين قد اكد ماوصل اليه العلم . لقد كان من حظ هذا الكتاب ان تتبناه « دار الكاتب العربي للطباعة والنشر » فتطبعه وتوزعه في عام ١٩٦٨ . واتقاضي عن ذلك عائداً مالياً . كنت في ذلك الحين ومازلت ادعو الى سيادة العلم ومنهجه . فقد لاحظت في ظل المناخ الثقافى الاجتماعى المصرى انه توجد علوم اربعة . منها بالضرورة « العلم المصرى » الذى بشر ببداياته علماء مسلمون الفاضل ابتداء من « جابر بن حيان » ، آى منذ القرن الثامن الميلادى . والذى اكمله علماء الغرب من تلاميذ ومريدى العالم الفيلسوف « ابن رشد » « مات في عام ١١٩٨ م » . آى ان العلم المصرى كخبرات انسانية منتظمة التى يحصل عليها العالم عن طريق منهج معين هو المنهج العلمى الذى لا يعنى الحفظ والتلقين بل الذى يواجه ظواهر الطبيعة أو ظواهر المجتمع مواجهته موضوعية . وهو اذ يفعل ذلك يكون دائماً مهتدياً بالشعار القائل « لا شىء يأتى من لا شىء » . وهو المنهج الذى يحاول دائماً ان يكون منهجاً لفهم الحياة بقصد تغييرها . ويسعى دائماً الى الإجابة عن السؤالين كيف ؟ ولماذا ؟ آى التعرف على العوامل التى تكون من وراء وجود هذه الظواهر

وعلى القوانين التى تحكمها ، مع ملاحظة انه كمنهج لا يبحث
ابدا ولا يهتم ان يبحث ابدا عن الاجابة عن السؤال
لماذا ؟ على وجه الاطلاق . بل هو فى بساطة يدرس
الظواهر المادية والانسانية دراسة واقعية ، اى يقسم
بدراسة العلاقات بين الاشياء وقوانين حركتها الداخلية
فى ضوء الطبيعة والمجتمع وليس فى ضوء بعض المبادئ
المنطقية والعمليات العقلية فحسب . وفى ضوء شمسها
منهج العلم العصرى « لا شىء مطلق » فاننا نجد انه اذا
كان هذا العلم قد يستخدم فى وقت الحرب كسلاح
رهيب فتاك « القنبلة الذرية مثلا » فان بعض آثاره التى
يصل اليها العلماء فى أثناء الحرب تنفذ الأرواح فى وقت
السلام . واذا كان العلم العصرى فى بعض المجتمعات
الرأسمالية المتقدمة قد اسهم فى انتاج الحضارة
الاستهلاكية المعاصرة ، التى اختزلت الانسان الى بضاعة
تنتج البضاعة وتستهلك البضاعة ، وجعلت منه مستهلكا
سلبيا يفعل الحب ولا يفعل ، والذي أصبح فى كنفها
كلما ازداد ثراؤه الكمى بامتلاك الاشياء ازداد فقره
النوعى من امتلاك الضجر له وابتعاد حلم السعادة
الحقيقية المعاشة التى تجعل منه انسانا كاملا لا انسانا
مشطورا على ذاته ومعزولا عن الآخرين الذين لم تعد
علاقاتهم بهم الا علاقات بين اشياء . فان ذلك لا يمكن
ان يكون مرجعه الى العلم العصرى الذى عرف سسر
الطبيعة والمجتمع وامكنه بطايعتهما ان يتسلط عليهما
ويتحكم فيهما وكان من نتائج ذلك التقدم الهائل الذى
نراه جميعا وبخاصة مايتوقعه علماء الفضاء فى خلال
السنوات العشر القادمة ، أى منذ كتابة هذه السطور ،

حيث ستكون هناك رحلات فضاء مختلفة لكواكب. وأقمار
 المجموعة الشمسية « فضلا عن رحلات عديدة لمدار
 الأرض وأعداد الأجهزة العلمية ما تستطيع أن تستخدم
 في أكثر من رحلة ولاكثر من سنة ، وحيثما توجد
 إمكانية لبدء الإنسان في عصر الفضاء أي عندما يكون
 هناك إنسان يعيش في الفضاء من أجل استخدام
 ما يمكن استخدامه في الفضاء للتصنيع الذي سيكون
 حتما أرخص من التصنيع في الأرض وبخاصة ما تعلق
 بالنباتات والأعشاب الطبية والعديد من الصناعات الطبية
 الأخرى مثل الأمصال واللقاح والبنسلين . وإذا كان مرجع
 آثار العلم العصري لا يعود إلى هذا العلم الذي عرف كما
 ذكرنا سر الطبيعة والمجتمع وأمكنه بطاقتها أن يتسلط
 عليهما ويتحكم فيهما ، فإن مرجع ذلك يعود إلى ارتباط
 العلم العصري بايديولوجية معينة أو بفلسفة معينة .
 واني أرى أن هذا لايعيب هذا العلم في شيء فالعلم
 العصري يجب أن يكون بالضرورة للمجتمع . والمجتمعات
 مازالت متباينة . أي أن ايديولوجياتها ، أو فلسفاتها
 السائدة متباينة كذلك . وهذا العلم إذا يتعرف موضوعيا
 على ماهو كائن في الطبيعة وفي المجتمعات لكي يفهمها
 يحاول أن يغيرها إلى مايمكن أن يكون أحيانا أو يغيرها إلى
 مايجب أن يكون أحيانا أخرى . ويكون التغيير في المجتمع
 الاشتراكي بالضرورة في سبيل مصلحة الملايين وفي المجتمع
 الرأسمالي يكون التغيير بالضرورة في سبيل حفنة من
 أعضاء المجتمع أو حكومة تحكم باسم هذه الحفنة من
 الناس الذين لا هم لهم إلا أن يملئوا جيوبهم بالأرباح
 الوفيرة .

وكما يوجد فى مجتمعنا المصرى المعاصر العلم العصرى نجد أيضا « علم السيميا » وهو علم له فروع سبعة أو وسائل سبع هى : علم الاعداد وعلم الاوقاف وعلم الحروف وعلم الطبائع الاربعة وعلم الكواكب والافلاك والبروج والمنازل وعلم الاختبارات النجومية وسعدها ونحسبها وشرفها واتصالاتها ثم علم الاسماء والرقى والدعوات . والملاحظ ان علم السيميا فى ضوء منهجه « أو مناهجه » لا يمكن ان يكون علما عصريا . ومع ذلك نجد الداعين اليه يشيرون بكل الاساليب أن من يمارس فروع هذا العلم أو وسائله يستطيع بها ان يتصرف على جميع مافى الكائنات من خير وشر وجلب وطرء ، فأهداف هذا العلم فى أعمال الخير كالترىاق ، وفى أعمال الشر كالسم النافع . ومفهوم « الخير » هنا مفهوم غامض أى ان معانيه عديدة ، ويتوقف كل معنى على اختيار الممارس ، وما ينطبق على مفهوم الخير يسرى على « مفهوم الشر » كذلك . وهناك علوم أخرى غير علم السيميا بفروعه ووسائله ، وأن كانت تتصل به فى ضوء طبيعته وأهدافه . فهناك علم « الكوتشينة » وهناك علم « الفنجان » وهناك « علم الكف » وهناك « علم الطوالع » طوالع الرجال والنساء وما يسمى بالطالع الحسدسى وغيرها . وكل هذه العلوم الزائفة التى تسمم الفكر فى مناخنا الثقافى الاجتماعى المصرى تغيش وتزدهر لاتزال . ويبدو أن علم السيميا وما يتبعه من علوم زائفة قد تعد المتعمدون أن يدخلوها فى المناخ الثقافى الاجتماعى المصرى عمداً . وقد ذكرت ذلك فى الجزء الاول من الكتاب : الأرض والبلدور ، وفى الجزء الثانى : ماء الحياة بما فيه

الكفاية . ولعل القارئ أن يلاحظ « نجمة داود » التي لا يستثنى من وجودها « حجاب » من الاحجية ذات المقاصد المتعلقة بالرقى والدعوات وشفاء الاطفال من الامراض ووقايتهم وغير ذلك من الاهداف التي يتلهم من اجل تحقيقها العديد من المواطنين المصريين المعاصرين ، ويلجأون بكل الوسائل وربما يكون ايسرها دفع الاموال الطائلة لكي يتم المراد .

ومن المصريين المعاصرين من لايعترفون بالعلوم الزائفة السابقة علنا ، وان اعترفوا بها ممارسة . وهم لايعترفون ابدا بالعلم العصري علنا وضمنا . والعلم عندهم ولا علم غيره هو « العلم الدني » . وتراهم يقولون كل شيء عن هذا العلم ولا يثبتون شيئا عن وجوده . فلا أدلة عندهم تدل على وجوده او الفائدة المرجوة منه سواء كان ذلك في حياة الدنيا او في حياة الآخرة . وللوصول الى هذا العلم مستويات ومنازل ، واساليب الوصول اليه عديدة . ومن اساليب الوصول الهامة أسلوب « حلقة الذكر » ذكر الله جل وعلا والصلاة على النبي المختار حيث يترجم أعضاء الحلقة بأوصاف النبي صلى الله عليه وسلم ويرددون أوصافه العديدة . وقد تحدثت عن ذلك من قبل في الجزئين السابقين ، ولعل القارئ الكريم الذي اوصيته راجيا أن « يقرأ الدراسة الحالية بترتيب ورودها » حتى تكون أجدى عليه وأيسر ، لأنها كتبت لتقرأ كذلك ، أي لتقرأ قراءة متصلة — أن يكون لها اتبع وصييتي هذه .

ولعل العلم الرابع أن يكون خطيرا كذلك . واقصد بهذا العلم « علم الفهلوة » واقصد بخطورته وقوفه

حجر عثرة امام النهضة التي آن الاوان لكي تنبعث في مجتمعنا المصري المعاصر . فالملاحظ ان أعضاء هذا العلم أي أن المصريين المعاصرين الذين يمارسونه هم الذين يدعون العلم بالامور كلها على اختلاف أنواعها . فهم العلماء المصريون تارة ، وهم العلماء المزيفون حفظية التراث المصري الاصيل تارة أخرى ، وهم العلماء اللدنيون الواصلون العارفون تارة ثالثة . ولعل وجود هؤلاء أن يكون مرجعه الى ضعف العلماء المصريين في الوقت الحاضر ، ومن ثم الى غلبة العلماء الآخرين . فالملاحظ ان العلماء في مصر ، أقصد المتعلمين الذين كانوا منذ الماضي السحيق من رجال الدين أو الادعياء منهم حتى وقتنا الراهن ، وان العلماء المصريين الذين بدأوا عندما بدأت الجامعة الاهلية في عام ١٩٠٨ ، وحتى من بدأ من هؤلاء كان معظمهم ممن تخرجوا في جامعة الازهر الشريف أمثال مصطفى عبد الرازق وطه حسين وأحمد أمين وأمين الخولي وغيرهم . وأنا أذكر - وأنا حديث السن وكنت واعيا - ما اصاب طه حسين عندما نشر كتابه « في الشسر الجاهلي » ، واننى أذكر أيضا المعارك التي كانت تنشب بين مفكرى مصر ، والمقالات التي كان بعضها يتهم طه حسين ويضمها كتاب « مصطفى صادق الرافعى » « تحت راية القرآن » ، والتي كان بعضها الآخر يتهم المفكرين الآخرين مثل العقاد وسلامه موسى ، وكنت أقرأ ما اسبغه الرافعى ، بحق أو بغير حق ، على هؤلاء المفكرين من القاب ، فقد لقب سلامه موسى مثلاً بأنه « عدو العروبة والاسلام » . وكنت أقرأ ما كان يكتبه الرافعى عن العقاد دون أن يذكر اسمه وما كان يكتبه العقاد عن الرافعى دون

ان يذكر اسمه . وقد قرأت فى « جريدة الاهرام » فى يوم ٢٠ من شهر ديسمبر عام ١٩٣٥ بيانا يقول فيه العقاد أنه تخلى منذ أمس عن التحسينين فى جريدة « روزاليوسف اليومية » التى كانت تصدر فى الثلاثينيات . ولكن لم ترض الرافعى هذه الواقعة فذكر فى احدى مقالاته دون أن يذكر اسم العقاد ، ولكن المتابعين للمعارك الادبية وكنت منهم قرأوا مذكره الرافعى وفهموا ما ذكره عندما كتب :

« قال الرجل : انى خلعت الحذاء . فردت الحذاء

قائلة : انى خلعت الرجل » .

ومهما يكن من الأمر فإن عند عوامل وجود المصريين المعاصرين الذين يمارسون علم الفهولة قد يكون عددا اكبر مما ذكرت . والتعرف على أهل « الفهولة » ليس صعبا . فانت تجدهم الأشخاص الذين يبحثون باستمرار عن أقصر الطرق وأسرعها لتحقيق الأهداف الدنيوية والاخروية على السواء . وانت تعرفهم عندما يتجنبون العناء والجهد المطلوبين عادة فى اجتياز العقبات للوصول الى تحقيق هذه الأهداف والغايات . فتراهم يتجنبون استخدام الوسائل الطبيعية لتحقيق هذه الأهداف والغايات ، ويكون همهم ليس انجاز العمل على أكمل وجه ، وانما انجازه وتحقيق أهدافه وغاياته حتى لا يقال عنهم أنهم عاجزون عن ذلك . ومن سمات هؤلاء أيضا ما نلاحظه عند معجزون عن تقبل الحقائق الموضوعية ، أى عندما معجزون عن تقبل الواقع وفقا لما تفرضه الظروف الملحة من تصرف سريع ، مما يضطرونهم الى أخفاء العيوب والفشل والنقص بقية أنقاذ المظاهر والحفاظ على ماء الوجه .

أنهم الادعاء الذين يعرفون كل شيء ويرون ان تفسيرهم لا يعرف شيئا . انهم الذين ، فى ظل بعض الظروف الثقافية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، رفعوا فى يوم منكود شعار « اهل الثقة » أولا ثم « اهل الخبرة » أخيرا وأخرا وكأن الوطنية مقصورة عليهم . والفهلويون فى كلمة قصيرة هم الانتهازيون الملوثون المتلونون المنافقون . وقد سجلت كل ذلك وأكثر فى بعض الكتب والدراسات التى نشرتها وبخاصة فى مقدمة كتابى « حديث عن المرأة المصرية المعاصرة : دراسة ثقافية اجتماعية » . ولعل قارئ الكتاب الحالى ان يتفضل بالرجوع الى ماشرى فى هذا الصدد .

واننى اذ ادعو ملحا الى سيادة العلم العصرى ، ومازالت اقبل ذلك ، فاننى لاحظت ، ومازالت لاحظ ، ان الكثيرين يرون ان نتائجه غير كافية . فهى لا تتصل بالحقيقة المطلقة بسبب . ونحن فى ضوء الظروف المختلفة التى يواجهها مجتمعنا المصرى المعاصر لسنا فى حاجة الى الحقيقة المطلقة . ان هذا المجتمع فى ضوء ظروفه الثقافية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا يحتاجها . انه يحتاج الى الحقيقة التى تقطع دأبر عدونا الماكر القدار ، والتى تيسر القضاء على الامية وعلى البلهارسسيا وعلى الجرائم بأنماطها العديدة « الرشوة والتهريب وتعاطى المخدرات والاتجار فيها وغيرها » فضلا عن المشاكل الاجتماعية العديدة الأخرى . ان الحقيقة المطلقة لا تواجه هذه المشاكل الاجتماعية الخطيرة ولا تواجه غيرها مثل مشاكل الاسكان والمرور والنقل والمرافق والهجرة الداخلية والصراع الثقافى بين الاجيال . ولا يحق للقارئ ان يتهمنى

بأننى مع العلم العصرى على حساب الفن بأنواعه ، لان الفن بأنواعه احد مصادر المعرفة الانسانية ، وهو مصدر هام يحتاج اليه الانسان معاش . ولعل الفن الصادق اولى ، فى ضوء ظروف مجتمعنا المصرى المعاصر ، بالسروج والغلبة . ان الفن الصادق بكل انواعه نشاط انسانى ينبع من الحياة ويصنّب فى الحياة ويسر مواجهة الحياة . اننى اذ ارفع شعار ان يكون العلم العصرى حكما اعلى فى شئون الفكر فى مجتمعنا المصرى المعاصر ، اؤكد ان الفن الصادق بأنواعه فى ضوء انسانيتنا ضرورة لا يمكن ان يستغنى عنها بحال . واذا كان الاقتناء فى مجال الثروة والسلع المادية وما شابهها لا يمثل عندى اهمية انسانية كبرى ، فان الاستغناء عن الفن الصادق بأنواعه يعتبر بحق اهدارا للانسانية .

ولا يحق للقارىء الكريم ان يتهمنى ايضا بأننى مع العلم العصرى على حساب الدين . فالدين لله والمجتمع لافضائه . ان الدين منطقة لها اصولها الجذرية فى مجتمعنا المصرى . وهو منطقة ايمان بما يدعو اليه فى مجالاته العديدة واهمها مجال العقيدة ومجال العبادة ومجال المعاملة . والدين ذو الاصول الجذرية فى المجتمع المصرى لا يحتاج الى من يحميه من البشر ، فله رب يحميه . وقد اجتمع العلم العصرى مع الدين فى التجربة العلمية التى ضمه كتابى « محاولة فى تفسير الشعور بالعداوة » . كانت هذه التجربة كما ذكرت من قبل مجرد برنامج دراسى ولعل الخبرة الاساسية فى هذا البرنامج ان يكون مصدرها الحقيقى وجود الفرصة المتاحة لكل طالب لمقابلة زملائه يوميا فضلا عن الطلبة الاخرين ، تحت قيادة الطيب سب

النفسي المسئول « بروفيسور هايد » . وقد تحدد حجم الطلبة فهو كما ذكرت آنفاً لا يزيد على عشرة أعضاء ، وذلك لا مكان مشاركة كل عضو في الخبرة الجماعية . أن البرنامج الدراسي يهتم بالعلاج الجماعي الديناميكي حيث يشارك كل طالب فيه عن طريق عملية فهم نفسه وفهم الآخرين . فهو يعرض على أعضاء الجماعة مشاكله الخاصة ، كما يعرض مشاكله مع المرضى كأفسراد « أشخاص » أو المرضى كجماعة ، فضلاً عن مشاكله مع الجماعات الأخرى في خارج المستشفى . وأمام أعضاء الجماعة ، جميعهم ، يكشف عن خبيثة نفسه . يكشف عن استجاباته السارة وعن استجاباته غير السارة التي تثيرها هذه الخبرات في نفسه . ومن أهم جوانب البرنامج الدراسي محاولة تقويم العمليات الجماعية لتنظيم الجماعات وتطورها . حيث أن الخبرات التي يحصل عليها الطالب في أثناء هذا البرنامج تتصل اتصالاً مباشراً بالخبرات الجماعية التي يقضي معها - وهو رجل ديني - حياته . ذلك لأن أساليب الملاحظة وتقويم العمليات التي يعرفها الطالب بل ويمارسها في أثناء البرنامج الدراسي يمكن تطبيقها على الجماعات التي يعمل معها . الجماعات التي هي في الواقع معين للبحث لا ينضب ، احتياجاتها إلى البحث أمر ضروري ، وهي في الوقت نفسه مصدر لهذا البحث . وقد أفدت من كل ذلك فيما بعد ولعل بعض آثار هذه التجربة أن يجدها القارئ الجاد في ثنايا الكتاب الحالي بأجزائه الثلاثة . وقد نجحت الجماعة التي كنت أحد أعضائها في اختيار موضوع « الشعور بالعداوة » موضوعاً لدراستها . ذلك لأن

البرنامج الدراسي كان يقضى بتقديم مشروعاً في تقرير مكتوب في نهاية فترة الدراسة « في خلال المدة من يوم ٣١ من شهر مايو عام ١٩٥٥. وحتى يوم ٨ من شهر يوليو عام ١٩٥٥. » وقد استخدم الأعضاء للوصول الى مصادر الشعور بالعداوة اساليب عدة . منها ملاحظة مشاعرهم واستجاباتهم الشخصية في اثناء وجودهم في المستشفى . لاحظوا ذلك كجماعة وكأشخاص كذلك ، كما لاحظوا ذلك على بعضهم بعضاً . وبهذه الوسيلة أمكنها جمع الحقائق اللازمة ثم أمكنهم أن يضعوا قروضا معينة ثم حاولوا اثبات صحة هذه الفروض في ضوء تجاربهم كجماعة وتجاربهم الأخرى كأشخاص يعيشون في المجتمع . وأرجو أن يلاحظ القارئ أن المنهج الذي اتبعته الجماعة مسجل في كتاب « محاولة في تفسير الشعور بالعداوة » ومن حقه إذا وجد الوقت الكافي أن يرجع اليه بالتفصيل ولكن لا يسعني هنا إلا أن أسجل موافقة التعبير السليم عن الشعور بالعداوة ، اجمالاً من غير تفصيل ، مسجع مضمون الآية القرآنية الكريمة :

« ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ، ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم »
« سورة فصلت : آية ٣٤ »

وكان من أهم ما انتهى اليه أعضاء الجماعة هو فرض عام يتلخص فيما يلي :

« أن تهديد أي شخص بالقيام بفعل بغيض أو توجيه هذا الفعل البغيض ضده ، يثير عادة أنواعاً متباينة من الاستجابات في نفسه قد يكون الشعور بالعداوة أحدها » .

وكان أعضاء الجماعة جميعا على وعى بأن المقصود بالتهديد هنا هو الخوف الحقيقى أو الوهمى من امور بغيضة معينة مثل الاذى أو الضرر أو التحقير أو حرمان الذات حرمانا على مستوى معين . وقد يتحقق هذا التهديد عند اعاقه شخص معين من فرصة فهم نفسه حق الفهم او من توقع هذا الشخص تحقيره أو تقييده ، وقد يتحقق هذا التهديد ايضا اذا خشى الشخص من رفض الاعتراف بحاجاته المشروعة أو رفض الاعتراف بحقوقه كعضو فى جماعة معينة . وفى ضوء كل هذا آثرت ان يضم الكتاب المذكور دراسة احدى الحالات عن شاب مصرى ادين فى جريمة قتل مرتين ، وحكم عليه بالاعدام فى كل جريمة أى مرتين كذلك . على أساس ان قتل انسان آخر يعتبر « ذروة الشعور بالعداوة » . وكان قيامى ببحث حالة هذا الشاب بحثا اجتماعيا تجسربة مشمرة لى . لقد قمت ببحث حالات عديدة من قبل فى محيط الاحداث وفى محيط الشبان ، مصريين وغير مصريين ، ولكن لم يكن من بينهم شخص قتل مرتين وحكم عليه بالاعدام مرتين . لقد كان من فقير اليسير مقابلة هذا الشاب فى خارج « زنزانه » الا وفى يديه الاغلال وبصحبة احد حراس « سجن الاستئناف » حيث كان يودع فيه . ولكنى فضلت مقابلته دون حراس ويديه حرتين فى الزنزانه . واعترف أنه ليلة ذهابى لمقابلته لم أتم الا غرارا ، فقد خشيت منه الاذى . ولكنى فجأة تذكرت اننى لا اكن لهذا الشاب بوصفى باحثا اجتماعيا علميا شعورا غير انسانى . فانا كباحث احاول ان ارصد حركاته وسكناته ومشاعره وردود فعله فضلا عن الظروف

الاجتماعية الثقافية والاقتصادية التي عاش فيها منذ ولادته حتى ارتكب جريمتي القتل وبعد ذلك حتى الوقت الذي أراه في خلاله عند مقابلته . وقلت لنفسي انني مدمت لا اكن له في قرارة نفسي شعورا بالعداوة فانه لن يبادلني هذا الشعور ، لانه لا يوجد عامل حقيقي واضح لذلك . ومع ذلك فانه اذا كان هذا التفسير قد يسر لي النوم وقتا يسيرا ليلة ذهابي لمقابلة هذا الشاب ، فاني لن انسى مطلقا وسأظل اذكر دائما الاحساس الذي ملكا على نفسي عندما صنعيني أحد الضباط في سجن الاستئناف الى « العنبر » من القناء وفي اثناء طلوعي السلم الذي يؤدي الى العنبر . ولكني تماكنت نفسي وعادت الى رباطة الجأش لانني كنت سسعيدا اترقب التجربة الجديدة في شوق . وعندما عرفت ان يقيم الشاب تركت وحدي ، ورأيت الشاب انسانا يتسم لي . ولعل قارئ هذا الكتاب أقصد كتاب « محاولة في تفسير الشعور بالعداوة » أن يلم ببحت حالة هذا الشاب والمعلومات التي جمعت عنه كإنسان وعن أسرته والبيئة الخارجية ومغامراته فضلا عن الجريمتين اللتين ارتكبهما واسلوب ارتكاب كل منهما والدوافع الى ارتكاب كل منهما مع ملاحظة أن كل المعلومات التي جمعت قد جمعت بعد ثبوت الادانة والحكم على الشاب موضوع البحث ، ولا أخفي سرا اذ اقول انه عندما نفذ هذا الحكم بالاعدام وجدت نفسي أبكي بكاء نهارا ، فقد كانت دموعي تسيل ولم استطع أن اوقف سيلها الا بعد فترة غير قصيرة ، وحزنت من أجل قتله أياما وأسابيع وشهورا ، وحتى الآن كلما أذكره اشعر بالاسى والحزن العميق العميق . واذا

كنت قد بكيت في هذه المناسبة فأننى قد بسكيت فى مناسبات أخرى كذلك .. فأنا لم اكن « حائط مبكى » فقط ولكنى كبشر بكيت فى مناسبات وفاة بعض زملائى بالمركز ، وبكيت عندما كنت لا اجد مخرجاً وأنا اواجه العنت وتعهد الاساءة من ادارة المركز ، وبكيت عندما كنت اواجه من زملائى بالمركز ومن بعض تلاميذى من مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة ألوان الجحود وعدم الوفاء . لم اكن كما كانت ادارة المركز تشيع وتذيع مجرد حائط مبكى أفتح صدرى وقلبى على مصراعيه لأنين الزميلات والزملاء كلما اصاب احدهم عنت او ظلم من ادارة المركز ، وبالكيت هذه الادارة كانت فى ذلك موضوعية بل كانت تبدى ألوانا من السخرية ، التى كانت تراها لاذعة ، منى . وانى لهذه الادارة أن تعلم اننى ماكنت افعل ما افعل إلا بقصد توطيد دعائم مهنة البحث العلمى الاجتماعى من أجل مصرنا الخالدة . ولكن يبدو على الرغم من تفاؤلى الكبير ارى الان اهتزاز قواعد الأريكة التى تقف عليها هذه المهنة الشريفة فى المركز . ولعل هذا الاهتزاز ان يكون مؤقتاً ، ولعل الذين فروا من المركز هاربين من المناخ الثقافى الاجتماعى الذى تعيش فيه قيم التسلط غير المبرر فضلا عن قيم التسيب أن يؤدوا الامانة فى مواقع اعمالهم فى مراكز البحوث الأخرى وفى الجامعات وفى غيرها من الهيئات العلمية .

ويبدو أن تجربة « مستشفى بوستن السيكيوباتى » كانت لها آثار أخرى فى تفكيرى فقد دعوت فى اجتماعات « مجلس الخبراء » بالمركز مراراً وتكراراً الى اعسداد برنامج تدريبى لرجال الدين من الشباب فى مصر ، مسلمين

كانوا أو مسيحيين . وذلك لكى يتربى من بينهم « كادر » يحمل شعلة التفكير المستنير ويرى أعضاؤه ما كان يراه العلامة « ابن رشد » الذى نجح فى التمييز بين نوعين من الحقيقة : حقيقة الوحي وحقيقة العقل . أى أن دعوته فى القرن الثانى عشر الميلادى كانت دعوة الى تحرير العلم من سلطان الدين ، وفى اقامة دعائم عالم خاص به - عالم كان من الممكن أن تقبل حقائق العلم فيه بعيدا عن منطقة الدين . وقد أدى ذلك الى تشجيع التقدم فى تشييد بناء علمى متميز . أو ينحى أعضاؤه منحى « الامام الشيخ محمد عبده » الذى لم يكن يعلم فى « الازهر الشريف » النحو والفقه كما كان يفعل غيره من المشايخ وخاصة المبتدئين بالتدريس . فالنحو والفقه كما يدرسان فى الازهر ، من العلوم النقلية ، وهو أى الامام الشيخ محمد عبده كان يريد أن يربى العقل ، ويفهم الكون ويهذب الخلق . ولكن صيحاتى فى هذا الشأن ذهبت سدى . وكانت تشيعها الكلمات الساخرة تصدر من ممثل ادارة المركز ، ولم يكن مع الاسف الشديد لاحدا من الزملاء أعضاء المجلس رأى يسندنى فى دعوتى المتكررة .

واذا كان من حظى أن ابدا أسهامى مع زملائى طالبات وطلبة مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة وخريجها فى ارساء مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر منذ عام ١٩٣٧ وحتى كتابة هذه السطور ، فإن من واجبى ان أسجل متى وكيف نشأت هذه المهنة ، وقبل ذلك لماذا نشأت ؟ كنت أعنى هذه الاسئلة وخطورتها بل وخطورة الاجابة عنها منذ اللحظات الاولى ، أى منذ يوم ١٦ من شهر

أكتوبر عام ١٩٣٧، يوم التحاقى بالمدرسة مع زميلات
وزملاء كان عددهم ٦٥ طالبة وطالبا . وقد أعددت العدة
لتسجيل إجاباتى عن الاسئلة المشار اليها . وتبلورت فكرة
كتابة كتاب « نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر :
تاريخ شخصى » . وخرج هذا الكتاب الى السوق فى
عام ١٩٧٣ . ولكن مع الأسف الشديد لم تجد يدا تمتد
لشرائه والاطلاع عليه . كنت فى ذلك الحين أقسم
بالتدريس فى « مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة » .
وكنت أقوم بهذه المهمة منذ ان انتدبت للتدريس وكنت
أعمل مديرا « لمؤسسة الزفاف الملكى بالعباسية » أى منذ
عام ١٩٤١ . وكانت ادارة المدرسة تنتدب غلرى مسن
الزملاء فى اثناء سفرى الى الخارج ولكن سرعان ما كانت
تنتدبنى للتدريس عندما أعود . وسارت الحالة على هذه
الوتيرة حتى شهر أكتوبر عام ١٩٧٣ . وكان قد أعدت كتاب
« نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر : تاريخ شخصى »
ليبدأ طالبات وطلبة السنة الاولى فى دراسته . فقد
تعددت أن أقوم بتدريس « مادة الخدمة الاجتماعية »
« للسنة الاولى » ومادة « علم الجريمة » « للسنة الرابعة »
انى لم اختر هاتين المادتين ولكنهما فرضتا على فرضا .
كنت أرغب فى تدريس مادة « علم الاجتماع » أو مادة
« مناهج البحث العلمى الاجتماعى » ولكن ادارة المدرسة
رفضت وكدت بدورى ، وبخاصة بعد عودتى من الولايات
المتحدة ونحصولى على درجة الدكتوراه ، أن أرفض أداء
مهنة التدريس رفضا باتا لولا نصيحة أحد زملائى الذى
شجعنى على القبول ، ففعلت ذلك . وكانت حجة الزميل
أن مادة « مناهج البحث العلمى الاجتماعى » غير موجودة

فى المنهج الدراسى وعلى واجب كبير فى اقناع ادارة
 المدرسة لكى توجد هذه المادة الهامة فى المنهج . وقد
 اقتنعت ادارة المدرسة برأى بعد مرور اكثر من عامين
 ولكنها آثرت ان يقوم بتدريسها غيرى . كان لى ان ادرس
 مادتي الخدمة الاجتماعية وعلم الجريمة . وقمت بهذا
 الواجب حتى تغير عميد المدرسة وجاء زميل آخر وابى دون
 ابداء الاسباب ان يعطينى الفرصة لمواصلة واجبى فى
 تدريس المادتين المذكورتين او غيرهما . وكان ذلك فى
 بداية العام الدراسى ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ، وترتب على ذلك
 ان « بار » توزيع كتاب « نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية
 فى مصر : تاريخ شخصى » لم يشتر من نسخ هذا الكتاب
 الا عدد محدود من جمهور قرائى . وهذا الجمهور كما
 يعلم القارىء محدود . ولكن حدث ما لم يكن فى الحسبان
 وذلك بعد حوالى عشر سنوات من نشره . بدأ المهتمون
 بالخدمة الاجتماعية يبحثون عن نسخة منه ويلهثون وراءها
 فلا يجدونها . والملاحظ ان هذا الكتاب قد حوى بين دفتيه
 قصة كتابته وهو ما اعتدت على القيام به فى كل كتاب
 ينشر لى ، ثم دراسة مستفيضة عن المجتمع المصرى
 بعد ثورة عام ١٩١٩ وحتى عام ١٩٣٧ ، ثم موضوع
 نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر ويتضمن
 موضوعات شتى منها نبذة وافية عن معاهدة عام ١٩٣٦
 وخطوات نحو التغيير الى الافضل قبل هذه المعاهدة
 والطاقت الخلاقة التى برزت بعد المعاهدة من اجل التغيير
 الى الافضل والجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية
 ونشأتها ومدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة واهدافها .
 فضلا من ذلك تضمن الكتاب اهم المشروعات التى ظهرت

لاول مرة فى المجتمع المصرى وسماها الكتاب « من بواكير مشروعات مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر » ، وتتضمن هذه البواكير :

- بحث مشكلة الفقر فى مصر فى عام ١٩٣٨ .
- مؤسسة الزفافت الملكى .
- تجربة اصلاح القرية المصرية .
- مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الاحداث بالقاهرة والملاحظ اننى لم اكن لاهداف ابدا الى ان اثقل على القارىء الكريم بالحديث عن نفسى . ولكننى احسست صادقا ان تاريخ نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر هو بعض تاريخ حياتى . فانا عاصرت احداث نشأة هذه المهنة مرحلة بعد اخرى . وكنت قريبا من الاحداث واسهمت فيها . ولعل هذه المعاصرة وهذا القرب وهذا الاسهام كلها ، ان تؤكد لى وللآخرين اننى اولى بتدوينها على وجهها الصحيح . وان واجبى ان افعل ذلك لاننى اصبحت من اعرف الناس بها ، واكثرهم فهما لها ، وكنت شاهدا عيان فيها بل واحدا من الذين وقفوا على مقدماتها . ويكفينى صحبة السيدة الزا ثابت الطويلة التى لم تنقطع منذ عام ١٩٣٧ وحتى كتابة هذه السطور . والسيدة الزا كما يتضح من فصول الكتاب المذكور قد اسهمت اسهاما فعالا فى بذور مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر وتشبيت جذورها . وهى تعمل منذ ان وطئت قدماها ارض مصرنا الخالدة فى اواخر عام ١٩٣٤ فى ميادين هذه المهنة ومجالاتها حتى وقت كتابة هذه السطور . وقد تفضلت السيدة الزا باعطائى كل المستندات والوثائق التاريخية منذ انشاء او قبل انشاء

الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية التي تبنت بحق تحقيق انشاء مهنة الخدمة الاجتماعية في مصر . وهذه المستندات والوثائق لا تزال في حوزتي حتى الان .

وفي خلال الفترة منذ عودتي من الولايات المتحدة حتى انقطعت الاسباب كانت مادة الخدمة الاجتماعية هي المادة التي أحسست بضرورة غرس الحاجة اليها للطلّابات والطلّبة الذين كنت أقوم بتدريسها لهم . كانوا مازالوا في دور المراهقة المتأخرة وقد حصلوا على شهادة الدراسة الثانوية وأمامهم المستقبل المشرق للقياس بأدوارهم الاجتماعية في المجتمع لتغييره الى مايجب ان يكون او الى مايمكن ان يكون . بدأت القيام بهذه المهمة منذ السنة الاكاديمية ١٩٥٦-١٩٥٧ بمدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة . وأنا من الأشخاص الذين يعيشون مهنة التدريس ، فكنت أعطي لهم خبراتي الواقعية في ميادين الخدمة الاجتماعية والاكاديمية ما استطعت الى ذلك سبيلا . كنت أفعل ذلك وأنا اعلم بمرضى الذي علمت به عند الكشف الطبى بمناسبة التحاقى ب « المعهد القومى للبحوث الجنائية » ، ومع ذلك فلم اكن اضمن بشيء . كان هؤلاء الطالبات والطلّبة عندي رمزا لسكل ماكنت أحلم به من اجل مستقبل مصرنا الخالدة المشرق .

ومر الوقت سراعا كمعاداته ، ثم في عام عام ١٩٦٦ وجدت الفرصة سانحة لكي تنشر « دار المعارف كتابي : «الخدمة الاجتماعية ودورها القيادي في مجتمعنا الاشتراكي المعاصر» . وكانت أهم أهداف نشر هذا الكتاب وتدريسه لطلّبة وطالبات مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة ، اننا في ظل المناخ الثوري الذي كان المجتمع المصري يعيشه في

ذلك الحين كنا فى ميسس الحاجة الى تربية السكادر
الثورى . اى ان الحاجة كانت تدعو الى قادة ثوريين كان
من بينهم بالضرورة الاخصائيون الاجتماعيون . فالمجتمع
المصرى فى ذلك الحين كان يواجه ظاهرة التغير الاجتماعى
التي كانت بدورها تصطبغ بظاهرتى « التخلف الثقافى »
و « التفكك الاجتماعى » . اى ان هذا المجتمع كان
يواجه مشاكل اجتماعية حتمية ناتجة عن ظاهرة التغير
الاجتماعى التى كان يواجهها بسبب التغيرات المقصودة
سنواء اكانت ثقافية اجتماعية ام اقتصادية ام سياسية
ام غيرها مما كشفتها الايام بعد ذلك . والملاحظ ان
القيادة الاولى لمهنة الخدمة الاجتماعية قبل ثورة عام ١٩٥٢
كانت غيرها . بعد هذه الثورة . ومهما يكن من الامر
فالاخصائيون الاجتماعيون فى ضوء الطبقات التى اتوا
منها كان معظمهم نتاج الطبقات الفقيرة وربما جاء بعضهم
من المستوى الادنى لهذه الطبقات . وكنت على الرغم من
موقفى السياسى من ثورة عام ١٩٥٢ او بالاحرى مسن
قاداتها وبخاصة بعد عام ١٩٥٤ ، احاول فى حدود
طاقاتى ، ان اجعل من الخدمة الاجتماعية « علما » .
كان يسيئنى للغاية ان يكتب استاذ يقوم بتدريس الخدمة
الاجتماعية كتابا بعنوان « الخدمة الاجتماعية مهنة ذات
علم وفن » . وكنت ارى ان مفهوم « العلم » فى ضوء
تعريفه غير مفهوم « الفن » فى ضوء تعريفه . كنت
ارى ، ولازلت ، ان الخدمة الاجتماعية مثل علم الجريمة
« علم اجتماع تطبيقى » . وانه اذا اهتم اساتذة الخدمة
الاجتماعية المصريون بالبحوث الواقعية فى المجتمع المصرى
الحى يستطيعون الاسهام فى اثراء علم الخدمة الاجتماعية

ليس فقط بين المصريين بل انهم يستطيعون الاسهام فى
اثراء التراث العلمى للخدمة الاجتماعية سواء كان ذلك
فى البلاد النامية او فى غيرها . وكتبت هذا الكتاب
فى هذا الضوء ومن حق القارىء ان يقرأه ويحكم له او
عليه . ومهما يكن فانى هنا فى هذا الجزء من كتاب
« التاريخ الذى أحمله على ظهري : دراسة حالة » اود
ان أضرب مثلاً أو مثالين على اهتمامى بموضوع كتاب
« الخدمة الاجتماعية ودورها القيادية فى مجتمعنا
الاشتراكى المعاصر » لقد تجاسرت مثلاً بأن اصيغ تعريفاً
لمفهوم الخدمة الاجتماعية كما كنت اراه فى ذلك الحين ،
ولا زلت . وذكرت قبل أن افعل ذلك أن من حق المهتمين
بالموضوع أن يختلفوا معى على صياغة هذا التعريف ، فان
هذا لم يغير ولن يغير من الصورة شيئاً . فانا لم أكن ،
ولا زلت ، اهدف الى أن افرض شيئاً على أحد ، وانما
الهدف الحقيقى هو أن من حق القارىء وليس عليه أن
يتمثل هذا التعريف كما كنت ولا ازال اراه . كنت أعيش
مجتمعا بدأ لى أنه مجتمع ثورى . وكنت ارجو ان يقوم
اعضاء مجتمعنا المعاصر تحت قيادة قادتنا الثقافيين
الجادين القادرين ومنهم بالضرورة الاخصائيون
الاجتماعيون الجادون القادرون بمواجهة مشاكله وادوائه
اى بالتغيير الجذرى لكى يستقيم امره ويسر للملايين
القادرين التنمية اقصد القيام بها عن وعى وبشرف . ولن
يتحقق ذلك كما قلت واقول وساقول الا بقرس الحاجة
فى نفوس هؤلاء الملايين القادرين الى الشعور بالانتماء
وذلك باتاحة الفرصة لهم بالاسهام فى اتخاذ القرار
والاسهام فى تنفيذ هذا القرار . وفى هذا الكتاب ايضا

هاجمت « التطوع » في ميادين الخدمة الاجتماعية .
واقصد بهذا التطوع « التطوع المشرق » وذلك فان
المجتمع المصرى او اى مجتمع آخر لا يقبل ان يدير
مستشفى مثلاً شخص متطوع يشرف على متخصصين هم
أصحاب مهنة الطب . وكذلك الخدمة الاجتماعية ترحب
بالمطوعين ذكورا كانوا او اناثا شبانا كانوا او شيبا بشرط
ان لا يكونوا مشرقين ولكن تحت إشراف أصحاب المهنة .
وذكرت اشياء كثيرة أخرى وضربت الامثلة من واقسع
الخبرات التى واجهتها منذ أن قمت كأخصائى محترف
فى مصر فى مؤسسة الزفاف الملكى اى منذ شهر مايو
عام ١٩٣٩ ، فضلا عن الخبرات التى اكتسبتها عمليا او
اكاديميا فى « انجلترا وويلز » وفى « انجلترا الجديدة »
وبخاصة فى ولاية « ماساتشوست » بالولايات المتحدة .
وللذكرى اقول بأن نسخة من هذا الكتاب قبل طبعه
مكثت على مكتب الدكتور احمد خليفة الوزير شهرا .
وكنت اود ان يكتب له مقدمة فهو الآن وزير للشئون
الاجتماعية ومن حقى عليه وقد تزامنا فى العمل فترة
تبلغ حوالى عشر سنوات فى بذر بذور مهنة البحث العلمى
الاجتماعى وتثبيت جذورها ان يبدى لونا من التشجيع
لى فيكتب المقدمة ، والكتاب أصبح يقع فى دائرة
اختصاصه الحالى ولن يكلفه الكثير اذا فعل ذلك ولم يكن
فعله هذا يزيد او ينقص من قيمة ما كتبت . وعندما ذهبت
اليه بالنسخة تركت ورائى كل ما كان يدفعنى او كان
لا يدفعنى الى عدم الذهاب ، وطلبت منه ما طلبت كرميل
كفاح . ولكنى كنت احلم حلمنا من احلام اليقظة . وذلك
لانه بعد مرور شهر من تسليم اياه للنسخة اعطاها لى
كما هى وهو يقول :

« يا اخي انت كل سنة تؤلف كتاب »

واخذت النسخة من يده ولم اقل حرفا واحدا وخرجت من مكتبه الفخم حاملا اياها ولم احزن كثيرا او قليلا ولكنني اسفنت وسرعان ماذهب هذا الاسف الى غير رجعة . فقد كنت اظن ان الكتاب النحالي اذا كان قد قرأه الوزير ربما طالب بتغيير اسم الوزارة لكي تصبح « وزارة التنمية الاجتماعية » بدلا من « وزارة الشؤون الاجتماعية » . فالكتاب يدعو الى تنشئة الانسان المصرى الصالح . أى أنه يدعو الى ان الخدمة الاجتماعية لا تقوم بدور العلاج فحسب ، اقصد علاج المشاكل الاجتماعية بمعناها الواسع التى تموق تنمية الانسان المصرى وازدهار ملكاته . وكان يدعو الى ان الافراد لا يمكن ان يطلق عليهم افراداً بل يجب ان يطلق عليهم اشخاصا . لاننى منذ ذلك الحين وقبل ذلك الحين وصلت الى ان أعضاء المجتمع أى مجتمع ، ماعدا الاطفال الذين فى هذا المجتمع او ذاك ، هم افراد ذوو شخصيات . وكنت ارى بخالفا لما كان يراه غيرى من اساتذة الخدمة الاجتماعية فى ذلك الحين ان « طريقة خدمة الفرد » لا تعالج فحسب فهى تنمى وتقوى ثم تعالج جميعا ، وكذلك « طريقة خدمة الجماعة » و « طريقة خدمة المجتمع » . وهذه الطرق كانت ولا تزال من أهم طرق الخدمة الاجتماعية . كنت الاحظ ، ولا ازال ، ان الشخص من أعضاء المجتمع هو فرد ذو شخصية ويعيش منذ لحظة ولادته فى جماعات « حتى الاطفال غير الشرعيين ان وجدوا » ، وان المجتمعات القومية والمحلية تتكون من جماعات وليست من افراد

ذوى شخصيات أى اشخاص « ماغدا جماعات الاطفال لان شخصياتهم مازالت فى دور التكوين » . وكنت ارى ان الخدمة الاجتماعية بطرقها التى اشرت اليها من قبل اذ يقوم الاختصاصى الاجتماعى فى ضوء مبادئها بالعمل فى مجالاتها وميادينها ، لابد فى المجتمع المصرى فى ذلك الحين وفى كل حين أن تكون اهدافها اهداف التنمية ثم الوقاية ثم العلاج . وتضمن الكتاب لاول مرة الدعوة الى تطبيق الخدمة الاجتماعية فى مؤسساتها وفى خارج مؤسساتها . وعارضت فكرة ان الخدمة الاجتماعية هى كما كان يدعو بعض الاساتذة فى محاضراتهم وفى كتبهم الى أنها مجرد خدمة اجتماعية مؤسسية ! وكنت ومازلت اؤكد على ان تصل الخدمة الاجتماعية الى من لا يصلون اليها سواء اكانوا اطفالا ام احداثا ام شبانا ام شبابات ام بالغين .

وفى ضوء تجاربى العملية التى بدأت أخوضها منذ شهر مايو عام ١٩٣٩م أكن ادعو الى ما هو نظرى فحسب . لم افعل ذلك فى ميادين الخدمة الاجتماعية على وجه الخصوص . وكنت اود من الصميم أن اقنع ادارة المركز لكى تفتح ميادين التطبيق فى ضوء تجارب حية فى محيط اعضاء المجتمع الاسوياء وغير الاسوياء والذين فى المؤسسات او فى خارجها « كالمؤسسات العقابية والذين طبق عليهم نظام المراقبة الاجتماعية بالمحاكم ويعيشون فى البيئة الاجتماعية كأعضاء المجتمع الاسوياء » . ونجحت فى ميادين الخدمة الاجتماعية وكان فشلى ذريعا فى اقناع

إدارة المركز لأنها لم تقبل اقتراحى الذى لا يرى أن يكون هم المركز وكان وما زال فى ضوء قانونه ذا رأى استشارى - اجراء البحوث ونشرها فى كتب . ان الكتاب الاعظم الحى هو المجتمع المصرى الحى . انه العمل الثقافى الاعظم وهو الموسوعة الحية الكبرى . وما كان لنا أن نتركه ولا نحاول أن نطبق بعض مائصل من نتائج انتجتها البحوث التى كنا نقوم بها فى المركز . ولكن إدارة المركز كانت ، ولا تزال مع الأسف الشديد الشديد ، لا ترى هذا رأى . ومن ثم توجهت الى ميادين الخدمة الاجتماعية أسهم فيها بقدر مالى من طاقة فأطبق مالى من أفكار نظرية . وكان من حسن حظى ان أسهمت ، كما ذكرت فى الجزء الأول من هذا الكتاب وأكدت ذلك فى الجزء الثانى ، فى إنشاء « جمعية الخدمات الاجتماعية بحى بولاق » فى عام ١٩٤٧ . وفى عام ١٩٧٧ أى بعد مرور ثلاثين عاماً على إنشاء هذه الجمعية تيسر لى فى عام ١٩٧٨ نشر دراسة علمية عن « تجربة فى التنمية الحضرية المحلية : جمعية الخدمات الاجتماعية بحى بولاق فى ثلاثين عاماً » . وفى هذه الدراسة شرحت هذه التجربة من الالف الى الياء . وكان همى أن أبين للقارئ العقبات التى صادفتها قبل أن أبين عوامل نجاحها وازدهارها وتعدد نشاطاتها ومشروعاتها واستمرارها سساعية الى تأدية رسالتها قدما دون ملل أو تقاعس أو يأس . وأنا هنا أرجع فضل وجود هذه العوامل الى العاملين فى هذه الجمعية وعلى رأسهم السيدة الزا ثابت والسادة الأفاضل أعضاء الجمعية العمومية وأعضاء مجلس الإدارة . ولعل ما يهم قارئ هذا الكتاب أن أبين « أهداف الجمعية ومجالات

عملها والاساليب التي انتهجتها لتحقيق هذه الاهداف «
وكانت اهداف الجمعية وما زالت تنصب على « دعم »
الاسرة البولاقيه وتكوين « الكوادر » من الشباب ومن
الشبان لكي يستمر تحقيق الاهداف جيلا بعد جيل .
اي ليكونوا قادة نابعين من البيئة الثقافية الاجتماعية
البولاقيه يستطيعون في ضوء تكوينهم ان يؤدوا ما عليهم
من واجبات نحو انفسهم ونحو الحي الذي نشأوا فيه
ونحو الوطن الكبير مصرنا الخالدة ، اي لكي يكونوا
مواطنين صالحين ، ولم تقتصر هذه الاهداف « وهي
اهداف تنموية » على ذلك بل اهتمت بان يبقى هؤلاء
المواطنون الصالحون دائما صالحين « وهي اهداف وقائية »
اي انها اهتمت بوقايتهم ثقافيا اجتماعيا من الانحراف
بكل صوره التكوينية والثقافية الاجتماعية والنفسية
والعقلية ، ثم علاج كل من حاد عن الصواب او كان في
حاجة ملحة جسمية او نفسية او عقلية الى العلاج ، ومن
ثم فقد تعددت مجالات العلاج في الجمعية وخدماتها .
والملاحظ ان هذه الخدمات كانت ولا تزال تقدم في ضوء
الشعار القائل : « ساعد العميل لكي يساعد نفسه » ،
اي ان كرامة كل شخص يتقدم بطلب خدمة يجب ان
تكون مكفولة . فهو قبل كل شيء شخص له كيانه وله
قدراته وله آماله ومن حقه ان يعرف كل ذلك وان يفيد
من كل ذلك تحت اشراف الخبرة الرشيدة التي تقدمها
الجمعية لكي يساعد نفسه بنفسه . وباتاحة الفرصة لى
كعضو من أعضاء الجمعية العمومية أولا وكسكرتير عام
للجمعية ويشجع السيدة الزا ثابت التي تعتبر بحق
الطاقة الانسانية الرائعة التي تدير هذه الجمعية تيسر

لنا ان نطبق فكرة « الاحتراف المشرف » وان نطبق ايضا فكرة « التطوع غير المشرف » ، وننجح فى هذا التطبيق نجاحا باهرا . ونجحنا كذلك فى ضوء خبراتنا واستمرارها فى الاعتماد الكلى على الاسلوب العلمى فى مواجهة تحقيق اهداف الجمعية . فقد رأى المسئولون عسلى الجمعية منذ اللحظة الاولى ان الاعتماد على الارتجال فى تحقيق هذه الاهداف غير ذى موضوع . وكان اعتماد الجمعية على ولاء السادة اعضاء الجمعية العمومية عاملا هاما فى استمرارها . والملاحظ ان الاستمرار فى جماعة من الجماعات او فى مجتمع من المجتمعات يعنى غرس بذور الاصاله والتقاليد السليمة والخط الواضح فضلا عن قيم التعاون الايجابى والتكامل الاجتماعى والتسامح وثبتت جذور كل ذلك . والملاحظ ايضا ان الاستمرار فى محيط جمعية الخدمات الاجتماعية يحى بولاق يعنى كل ذلك كما يؤكد الاستقرار . وتحاول الجمعية منذ فترة ليست بالقصيرة ، كاسلوب لتحقيق اهدافها ان تحقق استقلالها ذاتيا ، وذلك بالقيام بالتجارب لتو التجارب لاقامة مشروعات انتاجية تدر عائدا دون ما استغلال لتيسر للجمعية فى المستقبل القريب الاعتماد على ذاتها اقتصاديا حتى تضمن استمرار وجودها ، وذلك لان الجمعية ترى ان تكوين الكوادر القيادية التى تعمل من اجل التيسر لاعضاء الحى البولاقى القيام تحت اشرافهم بعمليات التنمية الحضرية فى هذا الحى وحده لا يكفى ، وانه من الضرورى ان تحقق الجمعية لهذه الكوادر ان عاجلا وان آجلا الاستقلال الاقتصادى الذاتى لى يستمر القيام بهذه العمليات جيلا بعدة جيل .

وارجو من القارئ الكريم أن يتأكد من أنني على الرغم
من الاهتمام بانتاجى العلمى الخاص ، وقد ذكرت بعضه
فيما سبق ، أنني لم أهمل أنتاجى العلمى بالمركز القومى
للبحوث الاجتماعية والجنائية . كان بودى أن يكون وقتى
كله مكرساً للانتاج الاخير ولكن حالت الظروف التى
ذكرتها فى الفصلين السابقين دون ذلك . أنني منذ ان
وطئت قدمائى ارض مصرنا الخالدة بعد عودتى من
الولايات المتحدة وقد اتممت دراسائى العليا بالحصول
على درجة الدكتوراه فى « علم الاجتماع » وكان ذلك فى
يوم ٣١ من شهر مايو عام ١٩٥٦ - وأنا كرسيت حياتى
لهدفين ، الاول : أن ادرس المجتمع المصرى دراسة علمية
وذلك باجراء البحوث الواقعية لكى احاول أن اعلم وذلك
لكى أسهم مع العاملين فى تنمية الانسان المصرى وبخاصة
الاعضاء الشابة فيه . وكان من حسن الحظ ان تركت
جمعية الخدمات الاجتماعية بحى بولاق وعندما عدت
وجدتها فاستأنفت نشاطائى فيها . وكان من حسن الحظ
ايضا أن عينت فى المعهد الجديد أقصد « المعهد القومى
للبحوث الجنائية » فى يوم ٤ من شهر اكتوبر عام
١٩٥٦ لمارس نشاطى فى ميدان مهنة البحث العلمى
الاجتماعى الجنائى . ولكننى وقد بذلت الجهود من أجل
ذلك وجدت أن أهداف هذا المعهد الذى أصبح فى عام
١٩٥٩ « المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية »
غير الأهداف المرجوة ، واحسست كما أحس غيرى قبلى
أننى أعيش فى متاهات وأن الضباب الفكرى يحيط بى
من كل جانب ، فاتجهت متأخراً الى أن أنتج لحسنائى
أنتاجاً علمياً أرجو أن يسهم فى التراث العلمى الاجتماعى .

ولم أهمل عملي في المعهد ولا في المركز . والدليل على عدم اهمالي البحوث والدراسات التي قمت بها او التي اشرفت عليها وكان بعضها وليس كلها مدونا في أحد منشورات المركز الذي نشر في عام ١٩٧٦ بعنوان « قائمة ببلوغرافية باعمال المشتغلين بعلم الاجتماع في مصر » واثني اعتر بكل البحوث والدراسات المسجلة تحت اسمي في هذا المنشور . وبالإضافة الى هذه البحوث والدراسات التي كان آخرها في المنشور قد نشر في عام ١٩٧٣ ، واصلت القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة باعمال المركز وتلك التي نشرتها في مجلات علمية أخرى او مرضتها في مؤتمرات او ندوات . وقد بلغ عدد ما نشر او عرض لي من بحوث ودراسات حتى كتابة هذه السطور ١٢٥ بحثا ودراسة . واثني لا استطيع في هذا الجزء من « التاريخ الذي أحمله على ظهري : دراسة حالة » ان أشير من قريب او من بعيد الى كل هذه البحوث والدراسات . لقد حاولت في هذا الفصل أن أعالج بعض ما نشر لي من كتب حسب موضوعاتها وليس حسب تواريخ نشرها تيسرا للقارئ لكني يتبع مصادر أفكارى ومسارها . ولكنني أميل الى أن أذكر بعض البحوث والدراسات الأخرى منها ما نشر ومنها ما لم يتح له النشر حتى الآن وذلك لدواعي الظروف الأمنية التي يجتازها مجتمعنا المصري المعاصر . ومن البحوث الأخيرة اسجل في هذا الفصل بحثا رائدا مثله مثل البحوث والدراسات الأخرى التي أخذت على عاتقي أن أقوم بها او اشرف عليها . وهو بحث متميز ايضا لأنه يتعلق بالقوات المسلحة المصرية . ولن أتحدث عن هذا البحث بالتفصيل ، ومن

بابه اولى فانتى لن اتحدث عن نتائجه ولكنى ساتحدث
عن بعض ملامحه ومنها بل اهمها : -

- موضوع البحث .
- طريقة اختيار الموضوع .
- المفاهيم .
- روح الفريق .

ويتضمن موضوع هذا البحث « دراسة الروح المعنوية
لاعضاء القوات المسلحة والعوامل الفردية « الشخصية »
والظروف الاجتماعية المرتبطة بارتفاع الروح المعنوية او
انخفاضها » . وذلك للتخلص فى ضوء نتائجه من جوانب
الضعف « ان وجدت » ودعم العوامل المساعدة على رفع
الروح المعنوية . والملاحظ ان الاطار الاساسى للبحث كما
طلب من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،
كان لموضوع « سمات شخصية المقاتل المصرى » . وعندما
اسند الى الاشراف على هذا البحث وتم تكوين الهيئة
المشرفة على اجرائه ، لاحظنا منذ اول وهلة فى اول
اجتماع عقد لهذه الهيئة التى كانت مشكلة من بعض
الاعضاء العاملين العلميين بالمركز ومن بعض الضباط
العاملين بالقوات المسلحة ان اجراء البحث المذكور يحتاج
لسنوات طويلة لاجرائه ، كما رأت الهيئة انه يمكن
الوصول الى سمات المقاتل المصرى باجراء عدة بحوث
ودراسات اجتماعية نفسية تسهم فى القاء الضوء على
الموضوع الاصلى وتتم على مراحل وتحقق قوائد تطبيقية
فى كل مرحلة ، وتتضافر فى النهاية لرسم صورة
علمية دقيقة لسمات المقاتل المصرى . وفى الاجتماعات
التالية تيسر للهيئة حصر اهم الموضوعات الاجتماعية

النفسية التي يمكن بحثها في ظل الاطار المقترح . وبلغ عدد هذه الموضوعات احدى عشر موضوعا ، وثم عن طريق استفتاء عام أعدته الهيئة لتطبيقه على عينة قوامها مائة من قادة القوات المسلحة لاستطلاع رأيهم في اكثر الموضوعات اهمية والحاحا ، والذي يشعرون بضرورة دراسته اسرع من غيره من واقع خبرتهم العملية في القيادة حتى تتخذ هيئة البحث موضوعا للدراسة الحالية وكانت نتيجة الاستفتاء ان تبين ان موضوع « الروح المعنوية والعوامل المؤثرة فيها » كان اكثر الموضوعات اهمية والحاحا . وقد تبنت هيئة البحث التعريف التالي لمعنى مفهوم « الروح المعنوية » « وهو تعريف اجرائي » :

« مقدار حماس المقاتلين واتجاههم الايجابي نحو العمل العسكري والظروف المحيطة به « قيادة ، معدات ، شئون ادارية و . . الخ » ، وينشأ هذا الحماس والاتجاه نتيجة للتوحد والاتساق بين اهداف العمل العسكري من ناحية ، واهداف جماعة الافراد الذين يكونون الوحدة الفرعية الصغرى من ناحية اخرى .

ومن دواعي سروري العميق ان تنار العمل في هيئة البحث منذ اللحظة الاولى وحتى تمت كتابة التقرير الاولى عن « حالة الروح المعنوية للمقاتلين المصريين » بروح الفريق . فقد كان أعضاء الهيئة يعملون متعاونين في صمت وفي سرية وفي استقلال . لم يتدخل في شئون أعمالهم أحداً من داخل المركز أو من خارجه . ومن ثم اتاحت الفرصة لى ان اقود الهيئة كفريق . وروح الفريق التي يجب ان تسود البحوث العلمية الاجتماعية

كانت ، ولا تزال ، بين اهم اهدافى منذ ان وطئت قدمى الشقة التى بدأ أن يتخذها « المعهد القومى للبحوث الجنائية » مقرا له . ومع ذلك فالملاحظ أنه اذا كانت الهيئة فى خلال فترة تبلغ سنتين وثلاثة شهور واثنى عشر يوما قد اجتمعت بكامل اعضائها ٧٥ اجتماعا فان اللجنة الفرعية التى تكونت من بعض اعضاء الهيئة قد اجتمعت ١٥٥ اجتماعا . والملاحظ أن اللجنة الفرعية كانت مكونة من أربعة اعضاء اثنين من العاملين العلميين بالمركز واثنين من الضباط ، وكلهم اعضاء بهيئة البحث . وكان العبء الاكبر فى الاشراف الميدانى والقياس والتحليلات الاحصائية قد وقع على كاهلها . وادى الجميع اعضاء هيئة البحث واطباء اللجنة الفرعية واجباتهم كل فى موقعه احسن الاداء . واننى اذكر الخلافات التى كانت تحدث بين الاعضاء ، ولكنها كانت خلافات آراء وتهدف الى مايفيد البحث حتى يتم على الوجه الاكمل . وبدأ الامل فى العمل كفريق فى هيئات البحوث ولجانها بالمركز يحيا فى نفسى ويعود اليها بعد ان كاد اليأس من تطبيقه ، فى المناخ الثقافى الاجتماعى الذى كان سائدا فى المركز فى الكثير من الاحيان ، ان يملأ على كيانى . وكانت تجربتى فى البحث عن « حالة الروح المعنوية للمقاتلين المصريين » سبيلى الى هذا الامل . وذلك لانها امدتنى بوضوح وجلاء بعوامل وجوده اى اننا كنا نعمل متعاونين فى صمت وفى سرية وفى استقلال .

ومن البحوث والدراسات التى قمت باجرائها او اشرفت عليها التى اعتر بها ، وبلا غرور فاننى اعتر بكل البحوث والدراسات التى قمت باجرائها او اشرفت عليها على

الرغم من القصور الذى قد يشوب بعضها ، ما نشر فى
المجلة الجنائية القومية وفى المجلة الاجتماعية القومية
التي ينشرهما المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
وفى مجلات الامن العام وكلية الشرطة والهلال والفكر
المعاصر والطليعة وقضايا عربية وآفاق عربية والمعرفة
والفكر العربى . فضلا عن الجرائد والمجلات السسيارة
ومنها جريدة الاهرام وجريدة الاخبار وجريدة الجمهورية
ومجلة المصور ومجلة روزاليوسف ومجلة صباح الخير
حواء وغيرها وغيرها . وقد نشرت فى « المجلة القومية
الجنائية » بحوث ودراسات قمت باجرائها وحدى اذكر
منها بحث « حول عقوبة الاعدام فى مصر » « العدد
٢ - ٣ يونيو - نوفمبر عام ١٩٧٨ صفحات ٩٣ - ١١٧ »
وقد قدمت هذا البحث للقارىء المصرى المتخصص وغير
المتخصص على السواء . فهو يعالج موضوعا حيويا يمس
شغاف القلوب ، قلوب الجميع ، ويهتم به الجميع .
وفضلا عن ذلك فان هذا البحث قد كتب فى ضوء خبراتى
فى محيط الجريمة والمجرمين منذ خريف عام ١٩٣٨ ،
اى منذ ان قمت ببحث اول حالة لحدث مصرى جانح فى
مدينة القاهرة وحتى الآن « اى حتى الانتهاء من كتابة
تقرير البحث » ، حيث اعمل ، ولا ازال حتى كتابة هذه
السطور ، بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .
ويلاحظ ان هذه الخبرات كانت خبرات منتظمة ومتنوعة
اى هى خبرات علمية استقيتها كما ذكرت ذلك من قبل
من مجتمعات عديدة مثل المجتمع الانجليزى والمجتمع
الامريكى والمجتمع اليوغسلافى والمجتمع السوفيتى فضلا
عن المجتمع المصرى . عشتها فى هذه المجتمعات ومارستها

كطالب وكعامل وكزائر في ميادينها ومجالاتها . اننى فى واقع الامر اذ اقدم للقارىء فى البحث الحالى خلاصة هذه الخبرة ، لا يمكن ان ادعى ان ما اقدم هو آخسر كلمة . فانا اذ اعتر بهذا البحث وبناتجيه لا ادعى الكمال ولا يمكن ان افعل ذلك . وقد تضمن البحث تعريفا للجريمة بوصفها ظاهرة ثقافية اجتماعية تصدر عن شخصية انسانية ولا يمكن ان تكون « شخصية اجرامية » ومن ثم فالجريمة هى سلوك بشرى يكون عادة مخالفا لقانون العقوبات . والملاحظ انه يوجد فى المجتمع اى مجتمع قوانين ثقافية اجتماعية اخرى عديدة لا يعد من يخالفها او يخالف احداها بالضرورة شخصا مجرما . فهناك القوانين الثقافية الاجتماعية لدور العبادة ، والمدارس والجامعات ، ومصالح الحكومة ، وللاندية الاجتماعية والرياضية ، وللملاعب ودور الثقافة الترفيحية الاجتماعية كالسرح والسينما مثلا . وفى بعض المجتمعات نلاحظ تسلط القوانين الثقافية الاجتماعية على المسلمين من أعضاء المجتمع فى شهر كشر رمضان او فى الاعياد . والمخالفون لهذه القوانين عديدون ولكنهم لا يكونون بالضرورة مجرمين ، لانهم فى الغالب لم يخالفوا قانون العقوبات السائد فى هذه المجتمعات ، وان كانوا قد خالفوا القوانين الاخرى . وقد اكدت فى هذا البحث ان صفات المجرمين « القتل وهاتكى الاعراض والصوص مثلا » التى تتسم بها شخصياتهم وهم يرتكبون جرائمهم ، مثل صفات المخاطرة والاقدام والرغبة فى الكسب ، هى نفس الصفات التى تتسم بها شخصيات رجال الاعمال والعديد من الحكام وهم يؤدون اعمالهم . وفى البحث الحالى حاولت

ان ائنع القارىء بان المجنى عليه الطبيعى له دور فى ارتكاب الجريمة ضده . اى ان المجنى عليه فى ضوء سلوكه وتصرفاته ، قد يؤدى دورا مهما وان كان غير متعمد فى ارتكاب الفعل الاجرامى ضده . اى ان اتجاه القانون « الحالى » فى الكثير من الاحيان نحو اثبات اذئاب المجرم « الكامل » وبرائة المجنى عليه الطبيعى الكاملة لا يمكن ان يعكس الحقيقة « كاملة » . والمجنى عليه من الاشخاص الطبيعيين فى حالة جريمة القتل مثلا ليس المجنى عليه القتل فحسب ، بل يتعدى ذلك الى اعضاء أسرته المقربين ايضا . فالملاحظ ان الضرر قد وقع على المجنى عليه المقتول وقد تم فقدان هذا الضرر عند لحظة موته ، ولكن اعضاء الأسرة المقربين يقعون فى حزن طويل مستمر بعد ذلك .

وقد تضمن بحث « حول عقوبة الاعدام فى مصر » ملاحظات اخرى عديدة . منها انه ليس القتل المدان وحدهم هم الذين يحكم عليهم بعقوبة الاعدام . وان مرتكبى جرائم الجاسوسية او بعضهم يحكم عليهم ايضا اذا ما ادينوا والملاحظ ايضا انه ليس اولئك وهؤلاء فحسب هم الذين اذا ما ادينوا يحكم عليهم بعقوبة الاعدام ، بل نجد فى ضوء وقائع التاريخ ان الكثير من المفكرين واصحاب العقائد والمثلى العليا قد ادينوا ظلما وحكم عليهم بالموت . فقد استقبل حياة الخلود كل من المعبود المصرى القديم « اوزيريس » (اول الشهداء) ، والفيلسوف « سقراط » (٤٦٩ - ٣٩٩ ق م) ، و « القديس مرقس البشير » (- ٦٨ م) ، و « الامام » على بن ابي طالب (٢٣ قبل الهجرة - ٤٠ هجرية) حوالى ٦٠ - ٦٦٠ م ، والامام « الحسين

ابن علي « (أبو الشهداء) « ٦٢٥ - ٦٨٠ م » ، والامام
أبو حنيفة النعمان بن ثابت « ٦٩٩ - ٧٦٧ م » ،
والفيلسوف « جيورانذو برونو » (١٥٤٨ - ١٦٠٠ م)
- لانهم وقفوا صامدين يدافعون عن عقائدهم وافكارهم
وكان لسان حالهم يقول كما قال سقراط لقضاته :
« ... سيذهب كل منا في طريقة ، أنا في طريقي الى
الموت ، وانتم في طريقكم لتعيشوا ، والله يعلم اي
الفريقين اهدي سبيلا » ، وكما قال الامام علي بن ابي
طالب لابنه الحسن في شأن ضاربه : « ابصروا ضاربي ،
اطعموه من طعامي ، واسقوه من شرابي ، واذا انا مت
فلا تغالي في كفني ، وصلي علي ، وكبر علي سبعا ، وفي
رواية خمسا ، وغيب قبري » . والتاريخ يزخر بغير
هؤلاء الأبطال ، التاريخ القديم والتاريخ الحديث . والحديث
عن صرعى التفرقة العنصرية أو التفرقة الدينية أو
التفرقة السياسية والمعتقات والسجون ، حديث طويل
طويل . فنحن في عصرنا الحالي نعيش خبراتهم في كل
يوم بل في كل لحظة . ولعل ذلك ان يرجع الى ان
الانسان على وجه الارض في سبيل الخلاص والتحرر من
القيود المعنوية والمادية جميعا مازال عليه ان ينسدر
لذلك الضحايا من الشهداء ، أي أن الانسانية في العصور
الماضية وحتى في العصور الحالية وربما في العصور
القادمة كانت ولا تزال في عطش شديد الى دماء الشهداء
او كما قال « العقاد » في كتابه (العبقريات الاسلامية :
المجلد الثاني : عام ١٩٧٤ ، صفحات ١٥٩ - ١٦٠ » :
« ... فسكينة هذه الانسانية ! .. لاتزال في عطش
شديد الى دماء الشهداء ، بل لعل العطش الشديد يزداد

كلما ازدادت فيها آفاق الاثرة والانانية ونسيان المصلحة
الخالدة في سبيل المصلحة الزائلة ، او لعل العطش
الشديد الى دماء الشهداء يزداد في هذا الزمن خاصة
دون سائر الازمنة الغابرة ، لانه الزمن الذي وجدت
فيه الوحدة الانسانية وجوداً مادياً فعلياً واصبح لازماً
لها ان توجد في الضمير وفي الروح في الخريطة
الجغرافية وفي برامج السفن والطائرات .
الوحدة الانسانية اليوم حقيقة واقعية عملية ، ولكنها
حقيقة واقعية عملية في كل شيء الا في ضمير الانسان
وروح الانسان .

وقد يلخص هذا كله وربما يؤكد ما ذكره الشاعر
صلاح عبد الصبور في مسرحيته الشعرية « مأساة
الحلاج » (الحسين بن منصور الحلاج ٨٥٨ - ٩٢٢ م)
الذي كان مشغولاً بقضايا مجتمعه فوقف الدولة ضده
وصلبته في إحدى ساحات بغداد ولسان حاله :
« كان يقول :

اذا غسلت بالدماء هامتي واقضيتي
فقد توضأت وضوء الانبياء
كان يريد ان يموت ، كي يعود للمساء
كانه طقل سماوي شريد
قد ضل عن ابيه في متاهة المساء
كان يقول :

كان من يقتلني محقق مشيئتي
ومنفل ارادة الرحمان
لانه يصوغ من تراب رجل فان
اسطورة وحكمة وفكرة

كان يقول :

ان من يقتلنى سيدخل الجنان

لانه بسيفه اتم الدورة

لانه اغاث بالدماء اذ نخس الوريد

شجرة جديدة زرعته بلفظي العقيم

فدبت الحياة فيها ، طالت الاغصان

ثمرة تكون فى مجاعة الزمان

خضراء تعطى دون موعد ، بلا اوان

وحين اسلمه السلطان للقضاء

ورده القضاة للسلطان

ورده السلطان للسجان

ووشيت اعضاؤه بثمر الدماء

تم له ماشاء

هل نحرّم العالم من شهيد ؟

هل نحرّم العالم من شهيد ؟ «

وفى ضوء الحقائق الموضوعية نجد ان عدد المحكوم

عليهم بالاعدام فى مصر فى خلال المجال الزمنى للبحث

اى فى خلال الفترة من عام ١٩٢٣ : « عام بدء تسجيل

المحكوم عليهم بالاعدام فى مصلحة السجون » الى عام

١٩٧٣ ، ٧١٤ شخصا . وفى خلال الفترة السابقة على

عام ١٩٥٢ اى من عام ١٩٣٢ الى عام ١٩٥٢ نجدا

ان عدد المحكوم عليهم ٢٧٩ شخصا . وكان عدد المحكوم

عليهم بعد عام ١٩٥٢ فى خلال نفس عدد السنين اى من

عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٧٣ ، ٣٢٤ شخصا . اى ان عدد

الاشخاص الذين حكم عليهم بالاعدام بعد عام ١٩٥٢ حتى

عام ١٩٧٣ قد زاد ، وكان عدد الاشخاص الزائدين ٤٥

شخصاً . وقد نفذ حكم الاعدام شنقاً حتى يوم ٧ من شهر يوليو عام ١٩٧٤ على ٥٧٣ شخصاً والباقي وعددهم ١٤١ شخصاً لم ينفذ فيهم الحكم لبعض العوامل أهمها قبول النقض وتحويل التحقيق « ٧٩ شخصاً » وقبول النقض أو تعديل الحكم الى الاشغال الشاقة المؤبدية « ٣٠ شخصاً » واستبدال الحكم بالاعدام المحكوم بالاشغال الشاقة المؤبدية بأمر ملكي « عشرة أشخاص » ، ثم ثمانية أشخاص في انتظار اخطار مصلحة السجون لتنفيذ الحكم بالاعدام ، ثم خمسة أشخاص قبول النقض في قضاياهم وحكم بالبراءة وتم الافراج عنهم ، ثم خمسة أشخاص لوقاتهم ، ثم اربعة أشخاص لضرب احسدهم بالنار عندما حاول الهرب وآخر لانه انتحر شنقاً وثالث لصدور امر ملكي بالعفو ورابع لاستبدال الحكم بالاعدام بالاشغال الشاقة ١٥ سنة .

ومن حيث الجرائم التي اتهم بها هؤلاء المحكوم عليهم بالاعدام وثبتت ادانتهم نجد انها جرائم عديدة . مع ملاحظة ان المحكوم عليه قد يتهم وتثبت ادانته في اكثر من جريمة . وكان اهم هذه الجرائم جرائم القتل بأنماطها « قتل عمد + قتل عمد باصرار + قتل عمد مقترون بسرقة باكرأه + قتل بالسهم + قتل عمد باصرار وسرقة واشتراك في قتل حمار ! » . وكانت نسبة هذه الجرائم بالنسبة للجرائم التي ارتكبتها المحكوم عليهم بالاعدام شنقاً نحو ٨١٪ . أما الجرائم الاخرى فقد كانت نسبتها نحو ١٨٪ ، وهي تتضمن أنماطاً عديدة أهمها جرائم التجسس وقيادة تنظيم سرى والاتيان بأفعال ضد نظام الحكم وضد سلامة الوطن . أي ان جرائم

القتل قد تتضمن جرائم القتل السياسى ، فنجد منها
واهمها جريمة قتل السردار « السيرلى ستاك باشا »
التي ارتكبت فى نحو الساعة الثانية بعد الظهر من يوم
الاربعاء ١٩ من شهر نوفمبر عام ١٩٢٤ ، وقضت المحكمة
فى يوم ٧ من شهر يونيو عام ١٩٢٥ ، بالاعدام شنقا
على كل من المواطنين المصريين عبد الفتاح عنايت الطالب
بمدرسة الحقوق وعبد الحميد عنايت الطالب بمدرسة
المعلمين العليا وابراهيم موسى الخراط بالعنابر ومحمود
راشد المهندس بالتنظيم وعلى ابراهيم محمود البراد
بالعنابر وراغب حسن النجار بمصلحة تليفرافات الحكومة
وشفيق منصور المحامى ومحمود احمد اسماعيل الموظف
بوزارة الاوقاف ، ثم استبدل حكم الاعدام بالنسبة للاول
وجعل الاشغال الشاقة المؤبدة . وقد نفذ الحكم باعدام
السبعة الباقين شنقا فى يوم ٢٣ من شهر اغسطس عام
١٩٢٥ . واذا كان من قتل فى جريمة السردار كلهم
من المواطنين المصريين ، فائنا نجد انه قد حكم على
اسرائيليين صهيونيين هما « الياهو حكيم » و « الياهو
بيتا نسورى » بالاعدام شنقا لارتكابهما جريمة قتل
سياسى ايضا وذلك بقتل « اللورد موين » الوزير البريطانى
المقيم فى يوم ٥ من شهر نوفمبر عام ١٩٤٤ ، وقضت
المحكمة العسكرية فى يوم ٢٢ من شهر يناير عام ١٩٤٥
باعدامهما شنقا ونفذ هذا الحكم فى يوم ٢٢ من شهر
مارس عام ١٩٤٥ . ومن بين جرائم القتل السياسى
جريمة قتل « احمد ماهر » التي حكمت محكمة عسكرية
عليا على قاتله المواطن المصرى « عيسى عوض الله »
بالاعدام شنقا فى يوم ٢٨ من شهر يوليو عام ١٩٤٥ ،

وتم تنفيذ حكم الاعدام فى يوم ١٨ من شهر سبتمبر
عام ١٩٤٥ . وقد قتل « محمود فهمى النقىزاشى »
المواطن المصرى « عبد المجيد أحمد حسن » الذى حكمت
عليه أيضا محكمة عسكرية عليا بالاعدام شنقا فى يوم
١٣ من شهر اكتوبر عام ١٩٤٩ وتصدق على الحكم فى
يوم ٢٨ من شهر ديسمبر عام ١٩٤٩ وتم تنفيذ حكم
الاعدام فى يوم ٢٥ من شهر ابريل عام ١٩٥٠ . وقد
ادين كل من المواطنين المصريين « مصطفى خميس »
و « محمد حسن البقرى » فى حوادث كفر الدوار فى
عام ١٩٥٢ وقضت محكمة جنايات دمنهور فى يوم ١٦
من شهر اغسطس عام ١٩٥٢ باعدامهما وتصدق على
الحكم فى يوم ٥ من شهر سبتمبر عام ١٩٥٢ وتم تنفيذ
حكم الاعدام فى يوم ٧ من شهر سبتمبر عام ١٩٥٢ .
ومن جرائم الاتيان بأفعال ضد نظام الحكم وضد سلامة
الوطن الجرائم التى قضت محكمة الشعب فى يوم ٤
من شهر ديسمبر عام ١٩٥٤ بالاعدام شنقا على كل من
المواطنين المصريين محمود عبد اللطيف محمد عامل سباكة
ويوسف عز الدين محمد طلعت مقاول متفرغ للعمل
الاسلامى وهندأوى سيد أحمد دوير محامى و ابراهيم
الطيب ابراهيم صقر محامى ومحمد محمد فرغلى من
علماء الازهر ومتفرغ للعمل الاسلامى وعبد القادر على
عودة قاضى ثم محامى امام النقض . وقد صدق على
الحكم فى نفس اليوم الذى نطق به فيه ، أى فى يوم
٤ من شهر ديسمبر عام ١٩٥٤ . وكان تنفيذ الحكم بعد
ذلك بثلاثة أيام فقط أى فى يوم ٧ من شهر ديسمبر
عام ١٩٥٤ . ومن جرائم قيادة تنظيم سرى ، الجرائم

التي قضت محكمة أمن الدولة العليا في يوم ٢١ من شهر أغسطس عام ١٩٦٦ بالاعدام شنقا على كل من المواطنين المصريين سيد قطب إبراهيم ومحمد يوسف هواش وعبد الفتاح عبده اسماعيل وعلى عشمماوى واحمد عبد المجيد عبد السميع ومجدي عبد السميع متولى وصبرى عرفة الكومى ، ثم استبدل حكم الاعدام . للرابع والخامس والسادس والسابع وجعل الاشغال الشاقة المؤبدة . وقد نفذ الحكم باعدام الثلاثة الاول في يوم ٢٩ من شهر أغسطس عام ١٩٦٦ .

والملاحظ أن جرائم القتل من النادر ان تكون من الجرائم غير المنظورة . قد يكون الفاعل في احدى هذه الجرائم مجهولا ويستمر كذلك ، ولكن الجريمة تعرف مادامت الجثة « جسم الجريمة » قد عثر عليها . وذلك على العكس من جرائم الرشوة والجرائم الجنسية وجرائم المخدرات وجرائم التهريب مثلا . فمعظم الجرائم الاخيرة يكون من الجرائم غير المنظورة . ولعل قدرى في ضوء البحث الذى عرضته أن اتاح لى الفرصة لابرز دور المجنى عليه ليس فقط في جرائم القتل بل أيضا في جرائم اخرى مثل جرائم السرقة وجرائم النصب والاحتيال وغيرها . ولعل هذا القدر أيضا ان سدد خطاى فنشرت دراسة في جريدة الاهرام الصادرة في يوم ١٩ من شهر ابريل عام ١٩٦٢ عن موضوع « الجرائم غير المنظورة » بعنوان « التطور الاجتماعى ومشاكل الجريمة : كيف نواجهه الجرائم غير المنظورة في مجتمعنا ؟ » . وكان نشر هذا الموضوع لأول مرة ، اى أنه لم يسبقنى من المهتمين بعلم الجريمة في مصرنا الخالدة أحد لكى يبرز هذا المفهوم

الذى له خطره عندما نحاول التعرف على حجم الجريمة
فى المجتمع او عن صورها واتجاهاتها نحو النقصان او
نحو الزيادة . وفى ضوء نتائج هذا البحث الرائد اتضح
ان فئة المجرمين بعامة هم نتاج المجتمع الذى ولدوا فيه
ويعيشون . فالمجتمع أى مجتمع كما يستحق المواطنين
الصالحين الذين يضمهم فهو أيضا يستحق المواطنين
المجرمين الذين يوجدون فيه . ويلاحظ قازىء بعث
« حول عقوبة الاعدام فى مصر » ان جريمة القتل جريمة
خطيرة وينفر منها المجتمع الانسانى ما فى ذلك من شك
وذلك لان المجتمع يخسر الشخص الذى قتل أو الاشخاص
الذين قتلوا . مع ذلك فالملاحظ ان القتل فى المجتمعات
الانسانية لا يحدث بالضرورة كمخالفة لقانون العقوبات .
فالحروب والفيضانات والزلازل وحوادث الطيران وحوادث
المرور وغيرها تسبب قتل الابرياء من الاطفال والشباب
والرجال والنساء . وقد بين هذا البحث ان القتلة
العاديين الذين يدانون ويحكم عليهم بعقوبة الاعدام
لا يختلفون كثيراً عن القتلة الآخرين من الأشخاص
الطبيين كالقتلة فى الحروب وحوادث المرور مثلا .
ولا يعنى ذلك ، كما أكد البحث ، ان يترك القاتل العادى
الذى يمثل امام المحكمة ويدان وشأنه ، بل يجب ان
تدرس حالته حتى نصل الى بعض الحقائق عن شخصيته
لكى نيسر له اعادة تنشئته الى حظيرة الانسانية مواطننا
صالحا ، ولكى يزداد فهمنا للنفس البشرية مما يسر
عمليات التنشئة الاجتماعية السوية للمادة البشرية فى
المجتمع ووقاية أعضائها من الجناح والانماط الأخرى
من الانحراف . وقد تبين من البحث ان القاتل العادى

او حتى غير العادى « اى الذى يقتل وهو يحارب او الذى يرتكب جريمة قتل خطأ ايا كانت مثلاً » لا يمكن ان يحاسب ويعاقب ، فيعدم الاول ويسجن الثانى ، مثلاً ، على أساس انه يملك ما يسمى بالارادة الحرة . ومن ثم فهو مسئول عن تصرفاته وافعاله . وذلك انه لا يوجد انسان عادى يملك هذه الارادة الحرة ، وان ردع المجرم الذى يعدم لا طائل فيه وردع الاخرين لا يثبتته الواقع الحى فى المجتمعات الانسانية . فالجرائم لاتزال ترتكب سواء اكانت جرائم قتل عمد ارتكبت مع سبق الاصرار والترصد ام غيرها كالسرقة والتزوير والرشوة .. الخ . صحيح ان الانسان منا لديه ارادة ولكنها ليست حرة حرية مطلقة . انها محدودة فى ضوء الامكانيات والقدرات والملاحظ ان القدرات الانسانية قد تكون منتظمة او غير منتظمة والقادرة المنتظمة هى التى تستند الى العلم ، اى تستند الى الفهم الموضوعى للظواهر الانسانية او المادية . وذلك فى ضوء التعرف على القوانين التى تحكم هذه الظواهر الانسانية والمادية ومن ثم فاننى ارى ان قدرة الانسان المنتظمة هى قدرته التى تيسر التغير ان اقتضت الضرورة هذا التغير . وكانت من نتائج البحث ان الاحكام بعقوبة الاعدام قد زادت بعد عام ١٩٥٢ « اى فى خلال الفترة من عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٧٣ » عنها قبل ذلك « اى فى خلال الفترة من عام ١٩٣٢ الى عام ١٩٥٢ » ، ومن ثم فان الاشخاص الذين حكم عليهم بالاعدام فى الفترة الاولى قد زاد عددهم . وكانت نسبة من حوكم امام محاكم استثنائية مثل المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة العليا ومتحكمة الشعب ومتحكمة الثورة فى

خلال المجال الزماني للبحث « أى من عام ١٩٢٣ الى عام ١٩٧٣. نحو ١٦٣٪ من الحالات التي عرفت فيها جهة صدور الحكم بالاعدام شنقا » أى ٨٩ شخصا من ٥٤٦ شخصا . وقد حوكم ٧٠. شخصا من الـ ٨٩ شخصا فى خلال الفترة من عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٧٣ ، أى بعد عام ١٩٥٢ بنسبة نحو ٧٨٪ ، أما الباقي وقدره ١٩ شخصا بنسبة ٢١٪ فقد حوكموا امام محاكم استثنائية فى خلال الفترة من عام ١٩٣٢ الى عام ١٩٥٢ . وارجو ان يكون القارئ لهذا البحث قد تأكد من انه ليس كل من يرتكب جريمة قتل او جرائم أخرى تستحق عقوبة الاعدام يحكم عليه اذا ما ادين بالاعدام ، وانه ليس كل من يحكم عليه بالاعدام بالضرورة ينفذ فيه هذا الحكم . كما أرجو من القارئ لهذا البحث ان يكون قد تأكد ان عددا كبيرا من الذين حكم عليهم بعقوبة الاعدام من المواطنين المصريين فى خلال فترة مجال الزماني ونفذ فيهم هذا الحكم ، لا يعتبرهم الكثيرون فى ضوء تغير الظروف الثقافية الاجتماعية والسياسية مذنبين . بل هم فى نظر هؤلاء أبطال وشهداء . والامثلة على ذلك عديدة ومن حق القارئ ان يأخذ بما يراه هؤلاء او لا يفعل ذلك . ومهما يكن من الامر فان المجتمع المصرى باعدامهم قد خسر حتما النفع الاجتماعى الذى يكمن بالضرورة فى شخصية كل منهم . وهو نفع ، فى ضوء مستواهم الثقافى الاجتماعى ، وفى ضوء الاهتمام العام الذى كان يمسك نفوسهم سواء كان اهتماما بالعقيدة او بالوطن او بالفكر وفى ضوء العصر الذى عاشوا فيه وماتوا نفع ثمين مافى ذلك من شك .

وارجو أن لا يمل القارئ من تكرار ماقلت من قبل
واقول الآن من اننى لم اطلب من أحد نشر دراسة فى
مجلة من المجلات التى تفضلت ونشرت لى دراسات .
لا يمكن أن يكون هذا الاتجاه منى غرورا أبدا ولكنه على
العكس من ذلك تماما ، أنه الخجل ، كما يبدو ، الذى
منذ شبابه وحتى كتابة هذه السطور يمنعنى من الاقدام
على ذلك . كنت ومازلت اذا ماطلب أحدهم منى دراسة
او مقالا أبادر بتلبية الطلب . فقد كنت اعتبر هذا نوعا
من التحدى ومن واجبى أن أواجهه . ومن ثم فأننى اذ
أعرض إحدى الدراسات التى تفضلت « مجلة الفكر
العربى » نشرها فى العدد الثالث والعشرين ، تشرين
الاول « أكتوبر » تشرين الثانى « نوفمبر » ١٩٨١ .
وموضوع هذه الدراسة عن « الطريق إلى الوحدة العربية
وجهة نظر ثقافية اجتماعية فكرية » ، فأننى أعرضها
لوجود خلاف فى الراى حولها . وهو خلاف قد وجد
قبل أن تنشر وحاولت أن ارد على من خالفنى وان أبدى
راى فى صراحة ووضوح فى هذا الموضوع الخطير . وراى
هنا يكون بالضرورة فى ضوء خبراتى المحدودة وتخصصى
المعروف . فانا كنت ومازلت باحثا علميا اجتماعيا ولن
أغير جلدى وأصبح فى موجات من كانوا مثلى واصبنحوا
يلقبون انفسهم بالمختصين السياسيين تارة او
بالمختصين السياسيين الاجتماعيين تارة اخرى او
بالمختصين الاجتماعيين السياسيين تارة ثالثة . اننى
لا اعيب عليهم ان يفعلوا مايفعلون ، ولكن عيبى عليهم
ان وجد فهو ينصب على ركوبهم موجات الرواج الفكرى
الذى يملأ « الجيوب » بالنقود التى لا يمكن أن تكون

خلا لا زلالا . ومن القريب ان اقترح عنوان هذا الموضوع
 لكى اكتب عنه جاءنى من شاب توسمت فيه النجابة
 ومثانة الخلق . كان هذا الشاب هو « دكتور مجدى
 حماد » . وعندما جاء الى مكتبى لم اكن رايتة قبل ذلك
 وقدمته الى الزميلة « الدكتورة سهير لطفى » . وعلى
 الرقم من كثرة أعمالى قبلت ان أقوم بهذا « الواجب » .
 ومكثت شهرا متفرغا لكتابة هذه الدراسة ، وانتظرت
 مجيئ « الطالب » الدكتور مجدى فى الموعد المحدد فلم
 يحضر الا بعد ان تحدثت اليه تليفونيا . واخذ الدراسة
 ومرت الايام سراعا ولم اسمع منه شيئا . وعندما حضرت
 ندوة من الندوات التى عقدها « معهد التخطيط » عن
 موضوع « التنمية » فى خلال الفترة من يوم ٢١-٢٤ من
 شهر مارس عام ١٩٨١ ، وجدت الرجل المطلوب الذى
 كان طالبا يجلس فى مقاعد المستمعين وانا القى حديثى
 فى هذه الندوة عن موضوع « ازدواجية العبادة عند
 المصريين المسلمين » . وعندما سألته عن الدراسة قال انها
 لم تقبل وذكر بعض الاسباب ، فقلت له بكل وضوح ان
 لا يهتم بهذه النتيجة أبدا وماعليه الا ان يتفضل بارجاع
 النص ولكنه أظهر تعذر ذلك ، واصررت على ضرورة
 ارجاع النص ووعد بذلك ولكنه لم يفت بوعده ، لم يفعل
 مافعله الفنان يحيى حقي الذى كان من الساعين الجادين
 لنشر كتابى « من ملامح المجتمع المصرى المعاصر : ظاهرة
 ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعى » ولكنه فشل
 مع غيره من أمثال عالم الآثار « شارل كوينز » والدكتور
 العالم الفنان « حسين فوزى » وغيرهما . ولكن الفنان
 يحيى حقي بعد نشر كتابى طلب دراسة عنه لكى تنشر فى

مجلة « المجلة » التي كان يشرف على تحريرها . ولأسباب لم أعلمها حتى الآن لم تنشر هذه الدراسة ولما طلبت منه النص بادر بإعادته الذي نشر بدوره في كتاب « قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية ، الذي طبعته ونشرته الدار القومية للطباعة والنشر ، عام ١٩٦٥ » . وعندما حاز هذا الكتاب جائزة الدولة التشجيعية في عيد العلم عام ١٩٦٦ ، كلف الفنان يحيى حقي « نفسه » أن يكتب الزميل الاستاذ الدكتور « حامد عمار » . دراسة في مجلة المجلة ، وقد تفضل الدكتور عمار بكتابة هذه الدراسة وعنوانها « الدكتور سيد عويس وظاهرة الكتابة للأولياء » . وقد نشرت هذه الدراسة في مجلة « المجلة » (العدد ١٢٢ السنة الحادية عشرة فبراير « شباط » ١٩٦٧) . ولكن الدكتور مجدى كان أفضل من الاستاذ « رجاء النقاش » الذي عندما كان مسئولاً في دار الهلال عن نشر « كتاب الهلال » ، أقنعنى العزيز الدكتور مسعد عويس بأن يذهب اليه بنسخة من كتاب « حديث عن المرأة المصرية المعاصرة : دراسة ثقافية اجتماعية » لنشره . ومكثت هذه النسخة لدى رجاء النقاش فترة من الوقت ، وعندما ذهب الدكتور مسعد اليه في موعد حدده له لم يجده بل وجد نسخة الكتاب ومعها خطاب اعتذار ، ومالبث أن ترك رجاء النقاش مصرنا الخالدة ليعمل في بلد عربى وأنهى الأمر عند ذلك . ولكنى فوجئت في أحد الايام بمجلة قضايا عربية « السنة الرابعة ، العدد ٥ و ٦ تشرين الأول - أكتوبر وتشرين الثانى - نوفمبر عام ١٩٧٧ » يحملها الدكتور مسعد في يده وقد تضمنت موضوعاتها أحد فصول كتاب

« حديث عن المرأة المصرية المعاصرة : دراسة ثقافية اجتماعية » وكان موضوع هذا الفصل « ولا يزال » « حول موضوع جسم المرأة المصرية » . . . ويبدو أن رجاء النقاش اكتفى بنشر اسمى تحت العنوان ولم يدع أنه المؤلف ولكنه سمح لنفسه بأن يجعل عنوان الدراسة المنشورة « حول موضوع جسم المرأة العربية في مصر » وترك نص ما كتب في الفصل كما هو لم يغير منه شيئاً . وإذا كان الدكتور مجدى فعل ما فعل فقد نشرت الدراسة عن « الطريق الى الوحدة العربية : وجهة نظر ثقافية اجتماعية فكرية » ، وقد تقاضيت ضعف ما اقترح الدكتور مجدى من أجر . وإذا كنت فى كل كتبي اعترف دائماً بالفضل لذوي ، فاني اعترف بفضل الزميلة الدكتورة شهير لطفى فى نشر هذه الدراسة . والدراسة المذكورة تتضمن موضوعات عديدة ، منها أنها تؤكد وجهة نظرى عن مفهوم « الشخصية العربية او المصرية » او مفهوم « الطابع القومى » ، وقد نشرت دراستين عن هذا الموضوع فى « مجلة قضايا عربية » ، الاولى عن موضوع « حول مفهوم الشخصية المصرية » العدد ٥ ايلول - سبتمبر عام ١٩٧٤ » ، والدراسة الثانية عن موضوع « حول مفهوم الشخصية القومية » العدد الثانى حزيران - يونيو ١٩٧٩ » . وفى هذه الدراسة أقصد الدراسة التى نشرت فى مجلة « الفكر العربى » اكدت وجوب اجراء بحوث ودراسات واقعية لمجتمعات الدول العربية للشعرف موضوعيا على السمات الثقافية لكل مجتمع فى ضوء المنهج الذى يسر لى الحصول على السمات الثقافية

للمجتمع المصرى وتضمنتها الدراسة ، أى فى ضوء المنهج الذى تتضمن عناصره :

- البعد التاريخى لثقافة المجتمع .
- مدى استمرار هذه الثقافة واستقرارها .
- مدى تعدد مصادر هذه الثقافة وتنوعها .
- ظاهرة الازدواجية « بالمعنى الذى تبنته الدراسة المنشورة » فى هذه الثقافة .

وقد ذكرت فى صراحة ووضوح اننى اذ ادعو الى ذلك ملحا فان هدفى الوصول الى المعرفة الموضوعية لهذه العناصر لكى تؤكد مايتماثل منها ومايتشابه ولكى نواجه مايتباين منها او يختلف - فاننى لا ارفع شعار :

« لا وحدة عربية بدون وحدة ثقافية »

وتضمنت الدراسة المذكورة موضوعات اخرى ارجو أن يتفضل القارئ الكريم ويجد الوقت الكافى لكى يقرأها قراءة متأنية . ولكنى اختتم حديثى عن الدراسة بملاحظة المسها كباحث علمى اجتماعى فى المجتمع المصرى المعاصر منذ فترة غير قصيرة ، وهى اننى أرى أن هذا المجتمع لا ينبض ضميره بمعنى موحد لمفهوم « المواطن المصرى الصالح » . واننى أجد أن الواقع الحى المعاصر يؤكد الاختلاف والتباين والتنافر السائد فى مناخه الثقافى الاجتماعى بشأن هذا الموضوع الحيوى . ذلك لان التناقض بين مايقال وبين مايعمل أصبح من سمات هذا المناخ . ومهما يكن من الامر فان العبرة عندى ليست بالاتفاق على معنى هذا المفهوم فحسب بل أن أكثر من ذلك أهمية هو

الاتفاق على الوسائل التي تحقق أعداد المواطنين المصريين الصالحين . فالاختلاف على هذه الوسائل في ضوء ظروف المجتمع المصري المعاصر هو السائد . ويصل هذا الاختلاف في الكثير من الأحيان الى الصراع الثقافي المرير فقد يتفق البعض على اجهزة تكوين المواطن الصالح . « اجهزة التنشئة الاجتماعية كالاسرة والجيرة والمدرسة والمنظمة الدينية والمنظمة السياسية ومنظمة شمسفل اوقات الفراغ واجهزة الاعلام والثقافة مثلا » . ولكن الاختلاف والتباين بل والتنافر تكون كلها عادة حول اى الازهزة اصلح واجدى . وقد يكون الصراع حصول ثنائيات مثل « السنة والبدعة » و « العقل والنقل » و « السلف والخلف » و « الاصاله والمعاصرة » و « الكم والكيف » و « القومية والوطنية » و « الحب والحقء » و « العلمانى والكهنوتى » وبين برائن هذا الصراع يعيش اطفال المجتمع حائرين وشبابه قلقين .

واذ اختتم الفصل الحالى فائنى ارجو أن يكون عنوانه يؤكد الشعار العلمى القائل انه لا شىء مطلق . فقد يولد من الشر ما هو خير . ولعل قارئ هذا الفصل ان يرى مارأيته فى ضوء الممارسة ومواجهة مواقف الحياة . وارجو رجاء حاراً منه وهو يقرب آخر صفحة فيه ان يبدأ صفحة جديدة يحاول أن يملأها بالاعمال الصالحة التى تهدف الى الخير اى التى تهدف الى التفسير الى الافضل ما استطاع الى ذلك سبيلا . وقد يؤكد ما أقول التقرير الذى رشحنى لنيل « درجة المستشار » بعد ان امضيت حوالى سبع سنوات وأنا قابع فى « درجة

خبر اول « التي فزت بها بعد عمل متواصل لا يكل حوالى
ثمانى سنوات أى منذ عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٦٤ . عملت
فى خلالها بالمعهد القومى للبحوث الجنائية ثم بالمركز
القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . ونص التقرير
المشار اليه يتضمن الاعتراف بأن « الانتاج العلمى للدكتور
عويس ينم عن غزارة علمية ودقة وأصالة منقطة
النظير » .

وأخيرا وليس آخرا

لا أخفى على القارئ الكريم أنني ترددت كثيرا في كتابة الفصل الحالى . ولكن سرعان ما تبدد هذا التردد عندما ايقنت ان فى كتابته عبرة ودرسا بل ودروسا ربما أفاد منها من يجيئون من بعدى من الزميلات والزملاء . كانت هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ نكبة أصابت أبناء الوطن العزيز فى شخص قاداتهم ومن اتخذوهم قدوة لهم وبخاصة من كانوا فى نطاق الفئة العمرية الشبابية . أما أبناء الوطن من فئتي العمرية والذين فى مواقع عمل مثل مواقع عملى او مائثلها او يشبهها فقد كانت تلك الهزيمة هزيمة لنا حقا . لقد كان الشعور بالذنب يهز كياننا النفسى هذا عنيفا ، ولم يكن لنا بدا الا أن ننظر فى أمر هذه الواقعة ونقلب صفحاتها للتعرف على عواملها ، وقد فعلت ذلك كما سبق ان اوضحت . واشتركت فى الندوات وانتهيست الى محاولة البدء فى كتابة كتاب « حديث عن الثقافة : بعض الحقائق الثقافية المصرية المعاصرة » الذى نشر فى عام ١٩٧٠ وفى « نطاق المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية » كان المناخ الثقافى الاجتماعى فى خلال الهزيمة وبعدها مناخا مهزوما ايضا . كانت الادارة لا ترى الا ماهو تحت قدميها ، بل كانت لا ترى سوى ذاتها ومصالحها الخاصة ومادام لا يوجد على مكتب المدير المنتدب ورقة فى حاجة الى الامضاء فالعمل يسير

على مايرام . ذلك كان الشعار السائد . عدم وجود ورقة على المكتب يعنى أن مهنة البحث العلمى الاجتماعى تسير فى سبيل التوفيق والسداد . كنا نشعر بهذه « البيروقراطية » الهابطة والالام يحز فى نفوسنا . واذ أقول كنا اقصد العاملين العلميين بالمركز ، وانا منهم ، بخاصة . وكان الدكتور خليفة فى منصب الوزارة ومهما كانت الوزارة قريبة من المركز والمركز قريباً من الوزارة فقد كانت أعمال الوزارة العديدة تبعدة عن المركز أميالا . والدكتور خليفة على الرغم مما قلت فى الاجزاء السابقة عن بعض أعماله كان الشخص الوحيد الذى استطاع لفترة حوالى التسع السنوات ان يسير بالمركز الى بر الامان . كان يعرف كل شئ وكل شخص بين جنبااته . وقد قاد المركز ومن قبله « المعهد القومى للبحوث الجنائية » قيادة الريان الذى يحاول ان يتلمس طريقه فى ضوء ظروف المجتمع المصرى الثقافية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى كان يواجهها . كانت البلاد تحكمها الاقلية القوية التى كانت ترى ان الوطنية أصبحت لها حكرا . كانت السجون والمعتقلات مفتوحة لكل من يعارض او حتى يبدى لونا من المعارضة . واصبحنا وبخاصة فى الفترة السابقة على الهزيمة نسمع الاقوال الواعدة التى لا تمارس ونرى وبخاصة فى خلال عام ١٩٣٥ السجون والمعتقلات تفتح ابوابها للجماعات التى كانت قريبة الى قلب الدولة عندما بدأت حركة عام ١٩٥٢ وبعدها الى حين اى عندما أصبحت ثورة بقرارات يوليو عام ١٩٦١ . تماما كما فتحتها لهم فى خلال عام ١٩٥٤

وشكلت المحاكم الاستثنائية سواء اكانت محاكم عسكرية
ام محاكم امن الدولة العليا ام محاكم الشعب ام محاكم
الثورة . كان زملائي وزميلاتي بالمركز ، وكنت معهم ،
نرى كل ذلك ونسمع الكثير مما يحز في النفوس ونعيش
همومنا ومع ذلك فقد كانت ادارة المركز المنتدبة تحيىنا
وكانها لا ترى ولا تسمع ولا تتكلم . واذا تكلمت كانت
تصدر عنها اوامر بيروقراطية هابطة لا يخشاها الا الهابطون
او المنافقون او اصحاب المصالح . وكنت في هذا الخضم
حائرا حقا لا ادري ماذا افعل . فكرت في الكتابة وبدأت
ذلك ، ثم فكرت في السفر الى بلد من البلاد العربية
لاعمل في احدى جامعاتها . وكانت جامعة الكويت اقرب
الجامعات التي جاءت الى خاطري ، وذلك لان « الدكتور
عثمان نجاتي » الذي كان يشرف على « بحث القتل »
يزور المركز من حين الى حين . وكنت اراه وكان يراني .
وعلى الرغم من اختلافى الفكرى معه عندما قدم لكتاب
« الدكتور زكريا ابراهيم » الذي تقدمته بأمر الاستاذ
خليفة « قبل ان يحصل على درجة الدكتوراه » ونشر
نقدى في المجلة الجنائية القومية في عددها الثانى المجلد
الاول ، شهر يوليو عام ١٩٥٨ - فقد كان الدكتور نجاتي
على درجة عالية من تكامل الشخصية فلم يكن بيننا
الا الاحترام والتقدير المتبادلان . كان الدكتور نجاتي
قد التحق بجامعة الكويت رئيسا لقسم علم النفس بكلية
الاداب ، فكتبته اليه في خلال عام ١٩٦٨ لكى يسر لى
الالتحاق بالجامعة اذا استطاع الى ذلك سبيلا . وكان
قد انتدب الى نفس القسم الزميلان « حسن الكاشف »
و « مصطفى تركى » كمعيدين به . وفوجئت برد أرسله

الدكتور نجاتي مع الزميل حسن الكاشف يعتذر فالجامعة لديها من يكفيها في الوقت الحاضر أى في السنة الأكاديمية ١٩٦٨-١٩٦٩ . ولم أكن لأفرض نفسي على أحد ، فلم يترك هذا الرد في نفسي أثرا سيئا . ولكن لم تمر أيام فاذا بي أستلم بالبريد خطابا من « الدكتور عبد الفتاح اسماعيل » مدير الجامعة وكان مؤرخا في يوم ١٩ من شهر يونيو عام ١٩٦٨ ويقول فيه ان « الاستاذ الدكتور أحمد مصطفى أبو زيد » قد قام بتزكيتي للعمل في جامعة الكويت . واثني أعرف الدكتور أبو زيد لانه قام بالاشراف على « بحث الثار » الذي قام بعبء الاهتمام به وتمويله المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . كنت أعلم انه استاذ مساعد بجامعة الاسكندرية وأن تخصصه كان في « علم الانثروبولوجيا » . وقرأت التقرير النهائي لبحث الثار بعد أن اتهمه وكان تقريراً رائداً حقاً يستحق عليه كما يستحق زملائي بالمركز الذين كانوا يعملون تحت اشرافه كل تقدير . وكنت أعلم أيضا أن الدكتور أبو زيد كان منافسا لي في الحصول على جائزة الدولة التشجيعية في علم الاجتماع في عام ١٩٦٥-١٩٦٦ ، وقد كان كتابه عن موضوع « البناء الاجتماعي : مدخل لدراسة المجتمع طبعة عام ١٩٦٥ » . وهو كتاب يختلف عن كتابي « من ملامح المجتمع المصري المعاصر : ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعي » ولعل قارئ الكتابين أن يلاحظ انصاف لجنة الجائزة التشجيعية في الاجتماع عام ١٩٦٥-١٩٦٦ في ضوء تقرير مقررهما وهذا نصه :

تقرير لجنة الجائزة التشجيعية
فى الاجتماع عام ٦٥ - ١٩٦٦

عن كتاب « من ملامح المجتمع المصرى المعاصر : ظاهرة
ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعى

يتلخص التقريران المقدمان من الاستاذين الفاضلين
فى انه كتاب جديد فى موضوعه لم يسبق اليه المؤلف -
درس فيه دراسة منهجية علمية ظاهرة ارسال الرسائل
الى ضريح الامام الشافعى من الناحيتين الاجتماعية
والاجتماعية النفسية متتبعا اصولها التاريخية فى المجتمع
المصرى على اساس أن دراسة هذه الظاهرة وفهمها فهما
واعيا يسر التحكم فيها وضبطها والحد من قسوة صراعها
ذلك لأنها تعكس الكثير مما فى أغوار نفوس العديد من
المواطنين الذين يمارسونها . وقد كشف المؤلف فى كتابه
عن صلة ظاهرة ارسال الرسائل الى الامام الشافعى
بموضوع اجتماعى بالغ الأهمية وهو موضوع الجرائم
غير المنظورة لان هذه الرسائل تتضمن شكوى ضل
افراد ارتكبوا ألوانا من العدوان والظلم على الاموال
أو الأشخاص سواء فى نطاق الأسرة أو فى نطاق
العمل .

ومنهج الكتاب علمي يستند الى التحليل الاحصائي
ومنهج تحليل المضمون والتفسير العلمي الدقيق في ضوء
القروض التي افترضها واستطاع ان يتحقق من
صحتها ..

وللكتاب قيمة علمية ممتازة وهو بحث أصيل مبتكر
تظهر فيه الدقة والقدرة على البحث كما أنه يضيف الى
العلم شيئاً جديداً بما استطاع ان يكشفه من حياة
المصريين واعتقاداتهم وقيمهم وهو بذلك يرقى الى المستوى
المطلوب للجائزة .

وبعد قراءة التقارير ومناقشتها وافقت اللجنة باجماع
الاراء على ترشيح كتاب « من ملامح المجتمع المصري
المعاصر : ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الامام
الشافعي » للدكتور سيد عويس لنيل جائزة الدولة
التشجيعية في الاجتماع هذا العام .

مقرر اللجنة

ولعل الدكتور أبو زيد قد زكاني لأنه اعترف لنفسه
بأننى طالب علم جاد أو لعله أن زكاني لانه أصبح كما
وصفه الدكتور مدير جامعة الكويت في خطابه المرسل
الى انه اى الدكتور أبو زيد « أستاذ » الأنثروبولوجيا
الاجتماعية بالجامعة . اى انه سيكون رئيسا على وانا
مرعوس له حيث اننى كنت فى ذلك الحين فى المركز
على درجة « خبير أول » « اى على درجة أستاذ مساعد
جامعى » . لم اكن أدري فى ذلك الحين ولم اكن اهتم لكى
ادري . اننى كنت راغبا فى التغيير ، تغيير المناخ الثقافى
الاجتماعى الذى كنت أعيش فى ظلة فى المجتمع المصرى
بعامة وفى المركز بخاصة . كنت سعيدا لاننى سالتقى
هناك كما علمت بالاساتذة الذين أعرفهم من كتاباتهم .

ومؤلفاتهم وكان منهم الدكتور توفيق الطويل والدكتور
زكى نجيب محمود والدكتور عبد الهادى أبو ريدة، وذلك
لان القسم الذى انضمت اليه كان « قسم الفلسفة
والاجتماع » . وكان هؤلاء الثلاثة مدرسى فلسفة وكنت
شديد الرغبة الاكيدة فى أن أقابلهم لكى أتحدث معهم
واسعد بما عندهم من تجارب أكاديمية قد أكون فى
مسيب الحاجة اليها فى حياتى العملية . فانا كباحث
علمى اجتماعى أرى اننى فى مسيبي الحاجة الى المعرفة
الانسانية وأرى فى الوقت نفسه أن مصادر هذه المعرفة
الانسانية أو أهم مصادرها هى الفن والدين والفلسفة
والعلم العصرى . ومعرفتى بهذه المصادر تيسر لى اتساع
افقى لكى أرى المجتمع الانسانى فى أفقه العريض الواسع
الشامل ، ومن ثم يكون اختيار موضوعات بحوثى
ودراساتى يرقى الى هذا المستوى . ويبدو اننى كنت
على عجل من أمرى فما اتممت الاجراءات المطلوبة منى
الا وسارعت الى المطار لكى أمتطى الطائرة الى دولة
الكويت . لم يدر بخلدى ان استأذن « البروفسور جان
دوس جالى » الطبيب الذى كان يشرف على حالتي
الصحية فى السفر فله كان ينصحنى بصدقة السفر
أو لعله كان قد أرشدنى الى ما يجب على أن أتبعه
وأنا بعيد عنه اذ ساكون فى بلد يختلف مناخه عن مناخ
مصرنا الخالدة . لم استأذن البروفسور وسافرت الى
قذرى ومع قذرى وحذى . على أن تتبعنى زوجتى بعد
ان يستقر بى المقام . وقلت زوجتى فقط وذلك لان العزيز
احمد كان قد تزوج وكذلك العزيرة آمال والعزيرة ثيسير
وسمير العزيز كان على وشك الزواج وكان يعمل فى

« اسوان » . اما العزيز مسعد فقد كان في بعثة في « موسكو » للحصول على درجة الدكتوراه .

ووجدتني في الكويت يوم السبت ١٤ من شهر سبتمبر عام ١٩٦٨ . وصلت الى المطار في منتصف الليل تقريبا . وسأذكر دائما ما قابلني عند خروجي من الطائرة الأمر الذي لم اكن اتوقعه ابدا . صدمني هواء ساخن وحسبت انني اقف امام « فرن » والهواء الساخن يكاد ان يخنقني وتذكرت غمال الافران الذين يقفون امام فوهة الفرن يوميا ساعات وساعات والعرق يتصبب من الجباه ويسير في شعب غضون الوجوه وخلف الاذان . ولم أملك الا أن اتنفس بعمق ومالبثت أن اتبعنت شهيقى بزفير مشتعل كنت مرهقا وكنت كذلك خائفا فأنا أواجه المجهول . ولكنها ليست هذه اول مرة أواجه فيها المجهول . اننى فى الواقع أواجهه باستمرار وبخاصة فى السنين الماضية الطويلة ، أى منذ لحظة ولادتى . ومع ذلك فأننى اذ أواجه المجهول هذه المرة أجد مشاعرى يختلط فيها الخوف بالامل وبالتفاؤل جميعا . اننى فى تلك الاونة كنت ابلغ سن الخامسة والخمسين أو يزيد . وأنا فى هذه السن وفى ضوء ظروفى السابقة كنت بشخصا متعبا وكانت صحتى ليست شابة ومع ذلك فان الامل كان لا يزال يملأ فؤادى . وقد أرجفت الحالة التى وجدت نفسى عليها فى ذلك الحين الى الظروف السابقة القريبة ، أقصد الظروف التى كانت تتعلق بالاجراءات المتصلة بالسفر الى دولة الكويت . كان فى حقيقة الامر ظروفنا رهيبة حقا . ولا أرى داعيا وأنا اكتب هذه السطور ان اتحدث عنها . كنت أود ان اكتب عن ركوب الطائرة منذ

ان دخلت باب مطار القاهرة الدولي حتى امرت بركوبها .
وكنت اود ان اتحدث عما رايت فى أثناء الرحلة وعما
سمعت ، وقد رايت وسمعت أشياء عديدة واحسست
بها . وكنت اود ان اتحدث عن الزملاء الذين صحبوني من
بيتى الى مطار القاهرة . كان عددهم كبيرا أكبر من اى
عدد صحبني مودعا فى المرات الست السابقة اى منذ
عام ١٩٤٨ . كان يصحبني العزيز احمد والعزيرة آمال
والاستاذ لطفى فطيم زوجها والعزيرة تيسير والاستاذ
فوزى النجار زوجها ، وقد تفضل وصحبني زملائي
العاملون العلميون بالمركز الاساتذة السيد يسن وعلى
فهى وسمير الجنزورى وضلاح عبد المتعال ، وكان العزيز
سعد محمد سعيد احداً عمال المركز قد اثلج صدرى
بحضوره كذلك . لقد سعدت بهم جميعا . وكما
سعدت بهم جميعا خجلت منهم جميعا . اننى فى الواقع
فى ضوء طبيعة عناصر وجدانى لا احب مواقف الوداع
ولكن ما الحيلة ؟ كان احمد العزيز خير مساعد ، انه شاب
شهم وانسان وحبیب ولم يحضر سمير الحبيب فقد
كان فى عمله ، وكان العزيز مسعد يبعد عن القاهرة
امبالا وامبالا . وكانت ماما العزيرة « زوجتى » تود
الحضور ولكنى خشيت عليها وفى الواقع اننى كما يبدو
كنت اخشى من نفسى اى اننى خشيت من مشاعسى
وشجنى ان تغلبنى امامها . وكانت تلك المرة السابعة
التى اسافر فيها خارج بلادى ولم يكن من حظى ان تاتى
ماما معى مرة واحدة واننى اذكر اننا عندما وصلنا الى
مطار القاهرة كنت اود ان اهرب من الجميع لاخلو بنفسى

وانتهزت الفرصة وفعلت ذلك .

ومن الامور التي لا اجد لها تفسيراً ، وربما اذا عرضتها هنا أن يشاركني القارئ الكريم في هذا العجب العجيب او قد يجد له تفسيراً وذلك لانني عندما أعطيت جزءاً من النقود عند استلامى العمل بالجامعة ، بادرت بشراء قلم حبر من الذهب . كانت النقود كثيرة مافى ذلك من شك فقد سجل لي أن احصل على مرتب شهرى يوازي مرتبى السنوى الذى كنت احصل عليه فى وظيفتى بالمركز ، بل أكثر من ذلك . وعجبنى الذى أراه الان أى وقت كتابة هذه السطور يرجع بحتما الى تعليل الاهتمام بشراء القلم « الذهبى » هذا ، وبخاصة اننى عندما كتبت به لأول مرة لم اجد متعة وانا اضعه بين اصابعى ، وليس لدى ما اقول الا اننى لم افكر فى شراء مثل هذا القلم من قبل ، ولكنها النقود . نقود الكويت ، اقصد متعة صرف هذه النقود . وكانت اغراءات صرف النقود تنبعث من أسواق الكويت المملوءة بكل الاشياء . مجتمع مجيب مملوء بالمتناقضات . مجتمع الابل و «الاولى» . وكان هذا انطباعى عن هذا المجتمع الذى بدأ عندما تأسست امارة الكويت « على الأرجح » فى عام ١٧٥٦ م ، أى قبل ان يظهر مجتمع الولايات المتحدة فى عام ١٧٧٥ م . كنت أراه مجتمعاً فنياً جيداً وفيه أقليات عديدة . وكان الكويتيون ، وربما مازالوا اقلية كبيرة . ولفظ الكويت تصغير للفظ « كوت » أى الحصن أو القلعة التى أنشئت لى تسيطر على المنطقة الواقعة بين قطر والبصرة . وقد ذكر احد الرحالة ان الكوت فى منتصف القرن التاسع

عشرون. كانت بلدة صغيرة يقطنها عشرة آلاف نسمة يمتلكون ثمانمائة مركب صيد وكانوا يعيشون على التجارة وصيد السمك والفوص بحثا عن اللؤلؤ . وقد قدر عدد سكان الكويت في أول تعداد رسمي أجري في عام ١٩٥٧ ب ٢٠٦ آلاف نسمة وكان عدد الكويتيين « والذين تكوتوا من الإيرانيين وغيرهم » منهم نحو ٥٥٪ أي ١١٣ ألفا . والملاحظ في ضوء اطلاعي على آخر تعداد أجري في عام ١٩٨٠ أصبح عدد السكان حوالي ٣٥٦.٠٠٠ نسمة وكانت نسبة الكويتيين والذين تكوتوا منهم نحو ٤١.٥٪ وفي ضوء ملاحظاتي في اثناء فترة اقامتي القصيرة في الكويت تأكد لدى أن المجتمع الكويتي مجتمع بلا تاريخ حضاري أي بلا ثقافة أو حضارة واضحة . كنت وأنا أجوب شوارع المدينة العاصمة أو أزور المدن التي صنعها « النفط » كالأحمدي وميناء الشعبية ، وكنت عندما علمت أن العمالة الوافدة تشكل نحو ٧٠٪ من العمالة الكلية وتصل في بعض التخصصات الى نحو ٩٠٪ اصارح الآخرين بأن هذا المجتمع مجتمع من الورق . وهو مجتمع يستحق الدراسة الموضوعية وهذا هو واجب العلماء والباحثين العلميين وانني أذكر انني وأنا أركب عربة « تاكسي » قال لي السائق وكان لبنانيا :

« ان هذا المجتمع (يقصد مجتمع الكويت) ارضه عربية فقط اما ناسه فهم من جنسيات أخرى » . وقد لاحظت ان مدينة الكويت مدينة كبيرة وان البناء فيها على قدم وساق وتجد شوارعها طويلة جدا وعريضة جدا والسيارات تملؤها . ووجدت انه قلما يمشي الناس في شوارع الكويت فالأغلبية الساحقة تملك السيارات

أو يركبون « التاكسي » الذي ليس فيه « عداد » . وقد لاحظت أنه كلما صغر رقم السيارة الملاكى كلما عظم شأن صاحبها فقد كنت أركب بجوار مالك سيارة كسويتى ورأى أن يفسح الطريق للسيارة التى وراء سيارته عندما سمع صوت « بوقها » يدق دقا متوávلا ، وعندما رأى صاحب السيارة الكويتى الذى كنت أجلس بجواره رقم السيارة التى أفسح لها لتمر قبله سبب ولعن ساخطا . وعلمت أنه فعل ذلك لأنه وجد أن رقمها أكبر من رقم سيارته ومن ثم فإن صاحبها بالضرورة يجب أن يكون أقل منه قدرا وأنه كان ينبغى أن يدرك ذلك ويعلم أن رقم سيارة صاحبى أصغر من رقم سيارته ، فلأحاول أن يسبق سيارته ذات الرقم الأصغر ! وائنى أذكر عندما ذهبت الى مقر جامعة الكويت لأول مرة ذهبت اليه فى سيارة تاكسى لأنه يبعد عن منزلى فلا أستطيع الذهاب اليه إلا بهذه السيارة أو فى صئبة أحد يملك سيارة . وعندما وصلت الى مقر الجامعة وجدتني فى « حيض بيض » لا أعرف ما الذى كان على أن أفعله ولكنى من حسن حظى وجدت « الأستاذ نصر » الذى كان يعمل معنا فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجئائية بمضى الوقت . أنه الآن يعمل بجامعة الكويت كل الوقت وكان هو بعينه الشخص الذى كان على أن أقابله حيث قمت عنده باجراءات استلامى العمل فضلا عن استلامى مبلغ ٢٥٠ ديناراً . كويتيا على سبيل القرض أدفعه عند استلامى أول مرتب شهرى حصل عليه من الجامعة ومن عنده الأستاذ نصر ذهبت الى « زميلى الأستاذ محمد حسن كامل » أحد زملاء خريجى الدفعة الأولى من مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة فى عام ١٩٤٠ ، أى نفس

الدفعة التي كنت أحد أعضائها . وكان كما توقعت أخا كريما وشخصا كريما . ومن عنده طلب مني مقابلة « الدكتور عبد الفتاح اسماعيل » مدير الجامعة . وبدأت إجراءات المقابلة حيث اضطررت لكي أقابل أحد سكرتيري المدير وان اجلس فترة حتى يستأذن لي لكي أمثل بين يدي المدير . وعندما أذن لي وجدت الحجرة التي فيها مكتب مدير الجامعة فسيحة جدا وان الطريق الى مكتبه طويل بلا ضرورة . وامله كان يستمد من طسول هذا الطريق مكانته الرفيعة . وقد مكثت اسير في هذا الطريق دقائق معدودات حيث وجدته يجلس خلف مكتب كبير الضخامة فكان يبدو لي أصغر من حجمه . وعندما قام لتحيتي بدا حجمه الطبيعي الذي لم يكن ليلفت الانظار . كان المدير بعد ان حياني التحية الكريمة والحق يقال يلبس قناعا يحاول به ان يوحى الرهبة في نفوس من يقابلونه من أساتذة أو غيرهم . وعندما وجدت أحد السكراسي الشاقرة التي امام المكتب جلست دون ان استأذن ولم يكن للدكتور المدير ان يعترض على ذلك . كان الحديث بيني وبينه حديثا جديا تناول خبراتي وقد اهتم بهذه الخبرات ذاكرا ان جامعة الكويت هي « جامعة بحوث » قبل ان تكون « جامعة تدريس » . وعلى الرقم من تجربة المقابلة المسرحية فقد حمدت له هذه العبارة وسعدت بها السعادة كلها . ومن حجرة مدير الجامعة الفسيحة والطريق الى مكتبه الطويل الطويل وجهت الى الذهاب الى « قسم الفلسفة والاجتماع » حيث قابلت رئيسه الدكتور ابو ريده كما قابلت الدكتور توفيق الطويل والدكتور زكي نجيب محمود وأخيرا قابلت الدكتور احمد ابو زيد وكان

استقبالهم لى كريما . وبدأ الدكتور زكى نجيب محمود
المحادثة معى كما اذكر ، وكان حديثه حول موضوع
عدم وجود الفكر الذى يجمع فى جعبته الالوان العديدة
من المعرفة . كان يود ان يعرف عوامل عدم وجود هؤلاء
المفكرين فى الآونة الراهنة . وقد عجبت لسؤاله هذا فى
اول الامر وكان على ان اصمت او ان اجيب . واثرت
ان اجيب فقلت ، كما اذكر ، لك يا أستاذنا ان تذهب
الى أية مكتبة وبخاصة اذا كانت تحوى موسوعة من
الموسوعات أو اكثر وانت تجد الإجابة عن سؤالك . وزدت
قائلا اننى أشك فى وجود شخص أقصد مفكرا قسرا
« الموسوعة البريطانية » كلها مثلا او حتى استوعب او تمثل
أحد مجلداتها . وتشعبت المحادثات وقد عرفت فى أثنائها
أن الدكتور أبو ريدة قد قضى إجازته الصيفية فى تركيا
وهناك بحث عن كتاب من الكتب العربية التى تملأ مكتبة
« الآستانة » والتى جمعها العثمانيون بدءا من الفتح
العثمانى لمصرنا الخالدة حيث بدأ لهم أن يجردوها ليس
فقط من العلماء والفنانين والحرفيين بل من الكتب
الشمينة كذلك . وذكر الدكتور أبو ريدة أنه عثر على ضالته
فى الحصول على نسخة مصورة من كتاب للعالم الكبير
« أبو على الحسن بن الهيثم » وأنه يزمع على تحقيقه ثم
نشره . فقلت لنفسى ما أسعدنى وأنا أعيش بين هؤلاء
العلماء ! وعندما حان وقت الانصراف عدت الى منزلى فى
سيارة الزميل محمد حسن كامل الذى عاد ليأخذنى الى
السوق فى الساعة الرابعة بعد الظهر لشراء بعض
الضروريات . وكنت عندما أعود الى منزلى حيث أعيش
فى احدى الشقق المؤثثة بالاثاث الوثير التى بها ثلاث

حجرات وصالة ومطبخ واسع فضلا عن دورة المياه ،
كنت اجلس فى احدى الحجرات فى معظم الاحيسان
وحدى . وأننى اقول معظم الاحيان لاننى كنت ادعو
« بواب » المنزل ليشرب الشاي معى . . وكان هذا البواب
شابا من ايران دخل دولة الكويت خلسة ، وفى غفلة من
المسؤولين عين فى وظيفته مسئولاً عن نظافة المنزل . كنت
اسعد برؤياه وبجلوسه معى . كان هو يطمع فى نقودى
وكنت انا اطمع فى انسه الذى اتعمد ايجاده بالتحدث
اليه والاستمتاع بحديثه الخبيث الساذج . وكان الوقت
الذى اقضيه خارج الجامعة طويلا طويلا . فلم اكن اعمل
شيئا فى الجامعة ولكن كان على ان اذهب كل يوم وامكث
ساعة او اكثر او اقل ، وكان يطلب منى عسدم المجرىء
فالدراسة فى الجامعة كانت ستبدأ فى يوم ١٢ من شهر
اكتوبر عام ١٩٦٨ . والملاحظ ان طلب عدم المجرىء هذا
كان حبيا ولم يكن رسميا فالدكتور ابو ريده على كبر
سنه وطول باعه فيما تخصص فيه كان يخشى مدير
الجامعة وكنت أنظر الى ملامح وجهه وهو يتحدث الى
المدير او يتحدث اليه المدير تليفونيا فأرى عجباً . كان
يتحدث وكأنه يتهته او ان حلقه جاف لدرجة انه كان
يكاد ان لا يسمع صوت نفسه . وبعد المحادثة تراه وكان
جبالا قد زحزح عن كاهله ثم يتمم وكأنه يتحدث الى
نفسه قائلا :

« دأ المدير ده مابيونش واوامره حامية خالص »
وكنت احاول ان اجعل من الوقت الطويل الذى اقضيه
فى خارج الجامعة فرصة لاتعرف اكثر على مدينة الكويت
نهارا وليلا . كنت افضل ان اكون وحدى فى معظم

الاحيان . . وكان يصنحبنى الزميلان حسن الكاشف
 ومصطفى تركى فى بعض الاحيان . كنت اذهب الى الاسواق
 ومنها « سوق الصفا » مثلا لا لاشتري شيئا ولكن لى
 ارى واسمع . . ارى الناس والاشياء والظواهر وانماط
 السلوك والعلاقات الاجتماعية واسمع مايقوله الناس
 ومايصدر عنهم من تعليقات . وكنت اعى بعض ما يقال
 اذا كان الحديث باللغة العربية ، ولم اكن اعى شيئا
 مما يقال اذا كان الحديث باللغة الفارسية . وكانت
 الاصوات التى تبثها الاذاعات اصواتا شتى ، وكسان
 معظمها اصواتا تتحدث باللغة الفارسية . وكانت هذه
 الاسواق تعكس الفنى الفاحش وكانت تضم الفقراء
 والمتسولين . ولن انسى ماحيت عند ماكان يقف الشبان
 العديدون فى مكان خاص من بعد ظهر كل يوم حتى وقت
 الغروب . كانوا شبانا اقوياء وفيهم الابيض والاسمر
 والاصفر . وكنت اراهم يعرضون انفسهم على الناس ،
 اقصد يعرضون عملهم وهم واقفون ينتظرون اشارة
 « اصبع » واحد ، والكل يرجو ان تكون هذه الاشارة
 موجهة اليه ، وذلك لى يجرى المحظوظ الذى اشير اليه
 ليقضى حاجة لمن اشار اليه نظير اجر لايقبل المساومة .
 فالعرض اقصد عرض الشبان الاقوياء كان عادة اكثر من
 الطلب عليهم . وكنت اقف ربما بالساعات لى ارى هذه
 المسرحية القبيحة اقصد المستهجنة التى ياباها كل ذى
 حظ من النخوة واحترام بنى الانسان . لقد كانت ظاهرة
 تحويل الانسان الى سلعة اقصد تحويل الطاقة الانسانية
 فى شخص الشبان الواقفين بالساعات على ارجلهم الى
 سلعة يشتريها كل قادر على شرائها امرا ممجوجا بحق .

وانظر الى وجوه الذين لم يشر الى أحدهم باصبعه عندما
نقرب الشمس وهم يعودون من حيث أتوا . كانت وجوها
كاسفة حقا لا تنظر الى شيء الا الى مواقع أقدامهم . لهف
نفسى ماذا كانوا يحسون به ويشعرون . . وكنت أتعمد
الذهاب الى هذا الموقع لارى كيف يصنع المجتمع الكويتى
من الانسان عبدا . ولم أكن أعجب من ذلك . فلا عجب
لان النظام الاجتماعى فى المجتمع الكويتى كان يحتم وجود
المتناقضات . وائنى اذكر ان الاوامر قد صدرت الى
اعضاء هيئة التدريس بالجامعة للاجتماع فى ساعة معينة
بعد ظهر أحد ايام الاسبوع . وقيل لى أنه اجتماع
سنوى يرأسه مدير الجامعة ويخطب فى الاعضاء خطبة
عصماء . وحضر الجميع ولم يتخلف احد . وجلسوا فى
مقاعد كتبت عليها أسماءهم حسب درجة كل عضو ، اى
ان عمداء الكليات أولا ثم رؤساء الاقسام ثم الاساتذة
ثم الاساتذة المساعدين ثم المدرسين ثم المعيدى . وبدأ
لى ان الاغلبية الساحقة من أعضاء هيئة التدريس
المجتمعين كانوا من المصريين ، وكان منهم من العراقيين
والاردنيين والسوريين الذين كانوا يشكلون الاقلية .
ورأيت منظر الاساتذة الاجلاء يجلسون تحت قدمى مدير
الجامعة الذى انفرد بالجلوس على كرسى وحده وامامه
منضدة لا يشاركه فيها أحد . كان فى نظري فرعوننا اى
اعادت جلسته وحده الى أعلا والعلماء الافاضل الاجلاء
تحت قدميه صورة « فرعون موسى المصرى » . وكانت
صورة بشعة نفرت منها وتوجست الشر ولم اتوسع
الخير . وعجبت لرضاء هؤلاء العلماء الافاضل للقيام
بهذا الدور الوضيع وبررت تصرفهم ولكنى لم أعذر واحدا

منهم . واذا كان الاعضاء الجدد قد اخذوا على غسرة قلت ذلك في نفسي متسائلا ، فما هي حجة من سبقوهم الا ان تكون ما يحصلون عليه من راتب عال جدا ؟ فالنقود هنا كما هي هناك قد اذلت أعناق الرجال الا من رحم ربك . ولم تكن خطبة المدير عصماء . كانت خطبة حديثها طويل بلغت مدته الساعتين . وتحدثت فيها عن انشاء الجامعة وتطورها حتى اللحظة التي كان يخطب فيها . وتحدثت فيها عما حقق في الماضي وما يحقق في الحاضر وما يجب ان يحقق في المستقبل . كان الاجتماع طويلا في حجرة لا تكييف فيها . وقد ضمنها بعض نصائحه وكان الذين يجلسون امامه تلاميذ في « كتاب » . وذكر حادثة عن أحد أساتذة الجامعة تضمنت ان هذا الاستاذ لبس « الدشداشة » « أي الجلباب الكويتي القومي » وجاب شوارع المدينة دون ان يلبس « العقال » . وقد لام الاستاذ الذي لم يذكر اسمه على ذلك ونصحه كما نصيح جميع الحاضرين في ستخريّة أن من يلبس الدشداشة يجب عليه ان يلبس العقال وان لبس الدشداشة بلا عقال يعني لبس الجلباب المصري الذي يلبسه المصريون عادة في قراهم وان من حق الجامعة ان تربأ بأسساتها ان لا يفعلوا في الكويت ما يفعلونه في قراهم . وقد ذكر المدير ماذكر لكي يعلم الحاضرين ان كل مايقوم به عضو هيئة التدريس في الجامعة وفي خارجها لديه به علم فهو قد أعد « تابورا خامسا » تحت أمرته اعدادا كاملا . وقد تأكد ذلك من وقائع حدثت في أثناء اقامتي القصيرة في الكويت . فقد تأخر استاذ عن حضور الحصة في موعدها دقائق ولامه المدير على ذلك فذكر له الاستاذ انه كان

بطمئن على زوجته في المستشفى فأكد المدير أنه يعلم ذلك . وأستاذ آخر أراد أن يستعير كتاباً من المكتبة لا يقع في دائرة اختصاصه العلمي فلفت المدير نظره الى ذلك وكأنه كان يقول له انه يعلم حركاته وسكناته في مايقرا او في مايجب عليه أن يقرأ . وكنت كلما اسمع عن هذه الأمور أجد خيفتي تزداد وتزداد وبخاصة فقد كان شعوري بالوحدة يزداد ويزداد أيضا . وكنت أقولاً لنفسي بالنسبة للشعور بالوحدة أنني عشت كذلك في كل البلاد القريبة والعربية التي سافرت إليها من قبل فما الذي حدث ؟ وكنت أجيب بقولي أنني كنت في سن شابة وكانت صحتي كذلك شابة . وكنت التمس العزاء لنفسي بتوقع حضور زوجتي لكني تؤنس وحشتي ولكي أعيش عيشة عادية راضية مرضية . كنت في مسيس الحاجة الى عون « ماما » والى أنسها حقاً . وبالفهي على نفسي عندما كنت اذكر أحمد وسمير وتيسير ومبسعد الاعزاء وكان قلبي وعقلي مع العزيزة آمال التي عينت مدرسة في وزارة التربية والتعليم في خارج القاهرة . وكانت في ضوء ظروفها الخاصة تسعى مع الساعين الى نقلها الى مدينة القاهرة وكنت استخط أحيانا وأقول لنفسي سرا لقد أتعبتني بلادى العزيزة ، أعطيته كل ما عندي من عمر ومن صحة ومن وقت ومن كفاح أيجابني جبار ، ولم أقل أعطيته مالا أو عقارا فأنا رجل فقير منذ ان خرجت الى هذه الدنيا من بطن أمي . وكنت اتساءل وأقول لماذا حدث ذلك ؟ لماذا اضطررت الى أن اترك مصرنا الخالدة لأعمل في الكويت ؟ ثم كنت أعزى نفسي ولعني كنت مقرورا أو أقول الصدق فأؤكد لنفسي

اننى فى ضوء نتائج اعمالى فى مجتمع بلادى على ان
لا احزن ابداً وأنه يجب على ان اعيش فى الامل . . امل
نتائج ما فعلت فى شخص ابنائى وطلبتى وزملائى وغيرهم
وغيرهم . وكنت أقارن بين ما أحس به فى عام ١٩٦٨ وأنا
فى الكويت وبين ما كنت أحس به فى عام ١٩٣٩. وأنا فى
« كوم أمبو » . كنت فى عام ١٩٣٩ أسافر بعيداً عن
القاهرة فى عمل . كان عمري ٢٦ عاماً وأنا فى عام
١٩٦٨ فى سن الخامسة والخمسين من عمري . كنت فى
كوم أمبو قد أعطيت مسئوليات ضخمة فقد كنت أدير
مؤسسة للأحداث الجانحين وتركت أسرتي الصغيرة :
امى وزوجتى والأعزاء أحمد وأمال وشهير فقط وذلك
لان العزيزة تيسير والعزيز مسعد لم يكونا قد شرفا الدنيا
بوجودهما بعد . وعلى الرغم من صغر السن ومن قلة
الخبرات أدت واجباتى . كنت أعيش قريباً مع بعض
المصريين وكان اغلب الرؤساء من اليهود . واشهد اننى
تعبت جداً . كانت مغامرة وكان الامل ان تكون مدتها
قصيرة وكانت فعلاً قصيرة « حوالى ثمانية شهور
فقط » . ومع ذلك فاننى لم أكن مسئولاً وحدى عن
شقة كبيرة بل كنت أعيش فى فندق آكل فيه وانام ،
والم أكن مسئولاً عن النظافة . وكذلك فعلت فى المملكة
المتحدة وفى الولايات المتحدة وفى فرنسا وفى يوغسلافيا
وفى الدانيمارك وفى النرويج وفى السويد وحتى فى
لبنان وفى سوريا كنت مسئولاً عن نفسى فحسب وعن
اعمالى فحسب أما المأكل والمشرب والنوم وما تتطلب هذه
كلها فالمسئولية كانت تقع على كاهل غيرى . وفى الكويت
فى عام ١٩٦٨ كنت فى مجتمع غريب هو شرقى عربى

نعم ولكنني أعيش قريبا وأعيش وحدي وأواجه المسئوليات جميعا وحدي وكان أملى أن أعود هذه الحياة فالمفريات كبيرة وكثيرة والتحديات اكبر وأكثر .

وكان مجتمع الكويت يقول وكأنه يصرخ زاعقا ان اعضاءه يجب ان يكونوا من اصحاب السيارات الخاصة والا يكون « ذنبهم على جنبهم » . لهف نفسي على المشاة في الكويت قلبي وعقلي معهم فأنا الآن واحد منهم . فقد كانت ظروف المواصلات مرهقة جدا وكنت أجدني أفكر احيانا في شراء سيارة ولكنني لا اعرف كيف اشوق السيارة . ولم يكن إلا ان استأجر سائقا فالضرورة كما يقولون لها احكام . وانني أذكر انني لم أر أحدا من الناس الذين يعيشون في المجتمع الكويتي يضحك .. لم اسمع ضحكة واحدة من كويتي أو غيره من الجنسيات الاخرى . لعلمهم اي الناس في المجتمع الكويتي الذي عاصرته ان كانوا مهتمين بأشياء أخرى غير الضحك . انهم يفعلون ذلك مافى ذلك من شك .. المال .. الدنانير ! وكنت انظر الى اساتذة الجامعة وهم يأخذون مرتباتهم ، انظر اليهم خلصة وهم يعدون ما يأخذون ، كانت عيون بعضهم تقول أشياء لاتنم الا عن الجشع واللهفة وراء كل دائق . وكان من بين هؤلاء أكثر من عضو من اعضاء قسم الفلسفة والاجتماع .

وفاجأني الدكتور أبو زيد بدعوة إلى الاجتماع ولم يجتمع الا هو وانا ، واملى على مايجب على ان اقوم بتدريسه وحدد مواعيد الحصص للبنين والبنات ، فقد كان أولئك وهؤلاء منفصلين كل فئة في مبنى خاص . وكان مبنى الطالبات البنات بعيداً عن مبنى الطلبة

البنين . وكان على ان اذهب الى مبنى الطالبات ربما بعد الانتهاء مباشرة من الحصّة التي قمت بالتدريس في خلالها للطلبة . ومن ثم فعلى ان ارجو صاحب سيارة يكون ذاهبا الى مبنى الطالبات لكي يصحبني معه . وجاء يوم الجمعة ٢٧ من شهر سبتمبر عام ١٩٦٨ . وكنت قد تعمّدت ان لا اخرج من منزلي يوم الخميس التماسا للراحة فقد حدث قبل يوم الخميس اقصد يوم الاربعاء ان خرجت من الجامعة ظهرا وكان يصحبني الزميل حسن الكاشف الذي اقترح ان نركب « الأوتوبيس » وكان الجو حارا جدا وكان النهار قد انتصف ومكثنا فترة طويلة ننتظر الأوتوبيس ولم يأت واذا بالدكتور نجاتي يوقف سيارته امامنا وطلب منا تكريما منه ان نصحبه ، وكان في السيارة الاستاذان الدكتور زكي نجيب محمّد وتوفيق الطويل وكان الدكتور زكي يجلس بجواره فآثر ان يجلس ورائه بجوار الدكتور الطويل وترك المكان للزميل حسن ولي . وجلست بجوار الدكتور نجاتي ولم اكن اعلم بأن بالسيارة « جهاز تكييف » صوب قوته نحو الجانب الايمن من بطني وكان الهواء الذي تدفق منه بالنسبة للهواء العادي في خارج السيارة باردا جدا ، فسرعان ما شعرت بالالام الشديد ولكني كظمت مشاعري وطلبت من الزميل حسن الكاشف ان يبعد قوهة جهاز التكييف عني . وعندما ذهبت الى المنزل بعد ان تفضل الدكتور نجاتي بتوصيلي اليه زاد الالم ولم اعرف ماذا افعل . ولكن رأيت ان اتعمد ان لا اخرج من البيت التماسا للراحة ولكن يبدو انني اخطأت . لانني في ضوء أوجاعي احسنت بوحشة رهيبة وأنا وتحدي في الشفقة .

وساورتني الهواجس وكنت في حالة نفسية سيئة .
وانني اذكر انني قلت لنفسي هربا من حالي فلأبدأ باعداد
المحاضرات التي سألقيها على طلبة وطالبات الجامعة بعد
افتتاحها في يوم ١٢ من شهر اكتوبر عام ١٩٦٨ . وكان
الدكتور أبو زيد قد كلفني باعداد صحيفة استبيان عن
موضوع يتعلق بالشبان العاملين في احد المصانع بالكويت
فبدأت به حتى اثبت له مدى قدراتي في مجال البحث
العلمي الاجتماعي . واذكر للقارئ الكريم انني بدأت بهذا
العمل غصيا وذلك لان الدكتور أبو زيد لم يقتنع بأنه من
الواجب الاتصال ببعض من هؤلاء الشبان ومناقشتهم
حول الموضوع الذي يراد بحثه أولا ، اى قبل اعداد صحيفة
الاستبيان . ولما وجدته مصرا اكدت له أن ماسأقوم به يجب
ان يخضع للتجربة اى يطبق على عدد من الشبان للتأكد
من صلاحية بنوده وصحتها قبل اختيار العينة المثلة
والبدء في مراحل البحث . وعندما وافق وعدت بالقيام
بما يطلبه في ضوء خبراتي السابقة . ولكن حدث وانا اعمل
منهمكا حتى انسى ما عندي من آلام لا اعرف مصدرها او
ادعى تشخيصها ان جاء احد الزملاء في قسم الفلسفة
والاجتماع يعمل معنا في درجة معيد وهو « الاستاذ
محبوب » الذي كان يسكن في نفس المنزل الذي كنت
اسكن فيه . لقد علمت منه انه يعتبر نفسه بكل الفخر
تلميذا للدكتور أبو زيد . وانه سبق أن عمل بالجامعة
عاما ، وانه متزوج وتعيش زوجته وابنه « احمد »
الرضيع معه في نفس المنزل اى انني كنت جاراه .
ووجدته في سن العزيز احمد عويس وربما كان اصغر
سنا ، وسعدت بمجيئه الى شقتي على الرقم من كل

شيء وبعد ان جلس معى فترة من الوقت وجدته يدعونى الى تناول طعام الغداء فى منزله اقصد شقته . والواقع اننى كما سعدت بمجيئه سعدت ايضا بالدعوة الى الغداء وعندما ذهبت الى شقته وجدت زوجة مثل تيسير ابنتى العزيزة وان ابنه «أحمد» ذكرنى بالعزيز «أسامة» حفيدى لابنتى العزيزة آمال وكان الحفيد الذكر الاول بعد العزيزة الانسبة « منال » ابنة العزيز احمد . واحسست اننى فى شقة لابنى او لابنتى . وقد ابلغنى الاستاذ محبوب انه سمى ابنه احمد تيمنا باسم استاذ الدكتور أحمد ابو زيد وانه على وشك شراء عربة ماركة « اوبل» وسيقوم الدكتور ابو زيد معه ومع زوجته بشرائها او بمعنى اصح باختيارها له وانه سيترك لزوجته اختيار لونها . كانت جلسة كريمة وكان الحديث وديا ، ولكنى بعد ان تركت هذه الاسرة الصغيرة عادت الوحشة الرهيبة الى نفسى . وبدأ لى اننى أخطأت خطأ جسيما بقبولى الاعارة لجامعة الكويت . وبدأ لى ايضا انه كان يجب على ان ارفضها شاكرا . ان سنى كبير وان صحتى لم تكن شابة فكيف اتحمل الحياة فى هذا المكان اقصد فى هذا المجتمع وحدى ؟ ويبدو ان متعة الغداء مع أسرة الاستاذ محبوب الصغيرة قد اثارت عندى الشجون فكنت اقول لنفسى صامتا ليتنى كنت قد اصطحبت زوجتى معى او ليت زوجتى كانت قد رافقتنى منذ اللحظة الاولى . ان احساسى بالوحشة جاء فى كل مرة عندما كنت أسافر الى الخارج ، وقد أحسست بهذه الوحشة حتى فى كوم امبو . كنت اعد الايام والاسباع والشهور . وانا فى ذلك الوقت اى الوقت الذى كنت فيه فى الكويت افعل

ذلك وارى ان امامى ان امكث حوالى ثمانية شهور ونصف الشهر بعيدا عن احبائى واصدقائى وزملائى . والمسألة فى حالتى الاخيرة لم تكن الوحشة فحسب بل زاد عليها المرض الذى لم اكن اعرف كنهه . وكنت اتساءل وانا جاد مع نفسى وصادق معها كيف السبيل الى الخروج من هذه الورطة ؟ وكنت اقول لنفسى واصدقها القول متمنيا ان حضور زوجتى سوف يعنى استقرارا نفسيا نوعا ما . وقد يكون عاملا هاما فى تحسن صحتى ، حيث اننى اتألم من بطنى من الجانب الايمن من وسطها وانا لا استطيع ان اطبخ طعاما واذا اكلت فأننى اضطر لاكل الطعام « الملب » وبعض الفاكهة . وعشت فى مناخ التمنى طويلا . كنت اقول مثلا انه ربما اذا تخيلت اننى سأملك شهورا ثلاثة او اربعة حتى تأتى عطلة نصف السنة ثم طلب الاذن بالسفر الى مدينة القاهرة فترة العطلة يحيى هذا التخيل فى نفسى الامل . او ربما اذا انتقلت الى فندق لكى أعيش فيه حتى تحضر زوجتى تنفسرج ازمنساتى الصحية والنفسية . ثم اتذكر اننى لم استلم خطابات من زوجتى او من العزيز احمد او اى انسان منذ اكثر من عشرة ايام . لقد كانت الرسائل العديدة ترسل الى من الاحباء ومن الزملاء ومن غير هؤلاء باستمرار . واننى اذكر ان اكثر من عشرين شخصا قد ارسلوا لى خطابات مرة ومرة ومرات فما الذى حدث ؟ ولكن لوبات الاوجاع كانت تلهينى عن التفكير فى الاجابة عن هذا السؤال . وكان يزورنى الزميل حسن الكاشف والزميل مصطفى تركى وكان يأتى معهما الاستاذ محبوب

احسانا وكنت أشكر اليهم اوجاعى وضرورة مرضى على
طبيب . وكانوا يجمعون على ان المسألة هى حالة نفسية
قد مروا بها وما على الا ان اصبر ، فالصبر احسن دواء
وعلى ان اتخذ مفهوم الصبر شعارا لى . واذا قلت لهم ماذا
تقصدون بمفهوم الصبر ؟ هل ترون اننى اصبر على المكاره
سواء كانت تعباً أو قلقاً أو مرضاً ؟ فكان الرد على ذلك
لم يكن اجابة بل سؤالاً اليس الهدف من وجودنا جميعاً
فى هذا المجتمع هو المال أو جمع المال ؟ أى ان هدفى
الذى لا هدف قبله أو بعده من بقائى يجب ان يكون جمع
المال وكانت مشكلة مستعصية برزت امامى . وذلك لانه
لم يكن المال وحده هدفا لى من قبل قط . اننى كنت
ارحب بالمال كوسيلة ولم يكن له عندى قيمة كهدف فى
ذاته . ومن ثم فانه قد اصبحت على لكى اكون شخصاً
عادياً ان اقنع نفسى لكى يكون جمع المال هدفا لى فى
تلك الآونة . وما على الا ان اذرع بالصبر ولتكن عزيمتى
من حديد . ولكن ما لبثت ان قهرنى المرض واصبحت
مشاعرى تشع البؤس والاسى وكنت اردد فى سرى قول
من قال :

وان كنت لا آسى على نفسى فمن اذن وان كنت لا ابكى
فمن يبكى ؟

وبدا لى انه من الخير الرجوع الى مدينة القاهرة . .
فبالصحة صحتى فى ضوء الظروف المحيطة بى كانت افضل
الاشياء ومحط الآمال . ان زيارات الزملاء الكاشفس
وتركى ومحجوب كانت بلسماً ولكنى كنت اردد لهم اننى
فى حاجة الى طبيب . ان الالام الجسمية جسيمة ولا

أطيقها ولم أجرب مرارتها من قبل ولكن لا مجيب .
والصراحة والصدق هما الوسيلتان اللتان يجب ان اتذرع
بهما . اى وجدتنى ان اكون صريحا مع نفسى ومع الاخرين
وأولهم الدكتور ابو زيد . ولم يكن قد مر على وصولى
الى الكويت ستة عشر يوما اى فى يوم الاثنين ٣٠ من
شهر سبتمبر عام ١٩٦٨ عندما وصلت الى قرار . قرار
طلب العودة الى حيث جئت . ورأيت ان هذا القرار
خير من ان اضحك على نفسى . اننى وانا مريض الان
ولا احد يستجيب الى مطلبى لاحضار طبيب او ذهابى
الى طبيب ، احس بالتعاسة المزدوجة . التعاسة التى
منبعها المرض وتلك التى ارأتى غير قادر على تحمل
مسئولياتى فى الجامعة . كنت قد اتفقت مع الدكتور
ابو زيد على القيام بتدريس مادتى « طرق البحث العلمى
الاجتماعى » و « نظريات اجتماعية سياسية : الدولة
والمجتمع » وقد أعددت العدة للقيام بتدريس هاتين المادتين
فضلا عما يطلب منى القيام به من اجراء البحوث الميدانية
او غيرها من المهام مثل القاء محاضرات عامة او الانتداب
فى لجان معينة او الاشتراك فى ندوات او القاء احاديث
تبث فى الاذاعة او فى التليفزيون . كل ذلك بوصفى
احد اعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت . ولكن اذا
كانت هذه حالتى فى يوم ٣٠ من شهر سبتمبر وانا لم
ابدأ عمل اى شئ سوى التحضير لما سيكون ، فما الذى
سيحدث بعد يوم ١٢ من شهر أكتوبر يوم افتتاح
الجامعة وأبدأ عملى الاساسى فيها ؟ ان الظروف العامة
وظروفى الخاصة لاتوائينى بالقدرات المطلوبة ولا بالشجاعة
المطلوبة ولا بالتفاؤل المطلوب لمواجهة الحياة فى الكويت

ورأيت من الشجاعة أن أثبت على قرارى بالعودة الى حيث
جئت . ولكن وجدت الزميل محجوب يرحب بالاستمرار
فى تناول طعام الغداء فى بيته حتى تحضر زوجته ، ثم
أستأذن عندما ألححت عليه فى المشاركة فى بعض
التكاليف أن يأخذ رأى أستاذه الدكتور أبو زيد . وأملت
خيرا فلعل الموضوع كله الذى يواجهنى كان مرجعه الى
الحنين الى المناخ الاسرى . ولكن الدكتور أبو زيد أشار
عليه أقصد على تلميذه بالرفض . وعندما قابلت الدكتور
برر ذلك بما قد يلحق « سمعة » الزميل محجوب من
سوء الظن ، وكان يقصد بالضرورة أن مادفعه من بعض
التكاليف نظير تناول طعام الغداء قد يمس الزميل محجوب
بالرذاذ غير المستحب من التعليقات التى قد تصدر عن
الآخرين . وقفل بذلك هذا الرجل بابا كان قد ييسر لى
الصبر عما أنا فيه أو ربما كان ييسر ذلك فعلا . وما كان
منى إلا أن ألححت فى طلب عرضى على الطبيب وكانت
اجابة الرجل أن الاطباء يعملون فى المستشفيات وليس
لدى أى واحد منهم « عيادة خاصة » . فطلبت الذهاب
الى المستشفى . وتركنى بعد أن تأكد من أسنتجابتى
لدعوته الى الغداء فى بيته فى اليوم التالى . وذهبت تلبية
لهذه الدعوة الكريمة . وقد كانت السيدة الفاضلة زوجته
كريمة وقد رحبت بى ترحيبا حارا . ونسيت مسرعى
واكلت وكان معنا احد اعضاء هيئة التدريس . وتحدثنا
بعد تناول الطعام وأكد الدكتور أبو زيد وزميله الذى
لا اذكر اسمه مع الاسف الشديد وقت كتابة هذه
السطور أن الموضوع ليس مرضا بقدر ما هو الحنين الى
مناخ الاسرة الذى تعودت عليه ، وصدقت هذا الكلام

فعلا وشعرت بالاطمئنان وحاولت أن أنسى ما صدر عنه بشأن الموضوع المتعلق بالزميل محجوب واعتذرت له وعذرته في نفسي ، فأعقل الناس أعدلهم للناس . ولكن ماعدت الى شقتي الا ورايتنى أفرغ ما في جوفي . . كل ما في جوفي ، وبرز قراري بالعودة مرة اخرى وتحدثت بشأنه مع الزميل محمد حسن كامل وقد دهش لهذا القرار لأول وهلة . وبعد نقاش طويل نصحتني بأن امكث شهرا آخر ثم اقرر . ولم اقتنع بهذه النصيحة وذهبت توا الى في يوم اول اكتوبر عام ١٩٦٨ الى مدير الجامعة لابلغه بقراري ولم يبد على قسمايت وجهه اى اثر ، فقد كان يلبس قناع ابهة موقع عمله وترك لي القرار . ويبدو ان الاخ الزميل محمد حسن كامل قد ابلغ الدكتور ابو زيد بما عزمت عليه فظن خطأ انه اغرائى لى اذهب الى مدير الجامعة فثار في وجهه وكان الرجل ظالما لزميلى ظالما مبرحا . فالقرار كان قرارى والمدير اكد في اثناء مقابلته لى ذلك . وقابلنى الدكتور ابو زيد ثائرا وكان بحضرة الدكتور ابو ريدة الذى قال لى ان لائحة الجامعة تحتم على دفع ثمن تذكرة الطائرة ذهابا وايابا ورد القرض الذى تسلمته عند استلامى للعمل . فرحبت بذلك على ان ادفع مالى من نقود فى التو والساعة والباقى ادفعه بالتقسيط من مرتبى الذى احصل عليه من الحكومة المصرية عندما اعود الى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية مقر عملى بمدينة القاهرة . وتركتهما وانا اشعر ببعض الراحة الى شقتى . ولكن مالبث عدم استلامى لخطابات من العزيز احمد للاطمئنان على زوجتى وباقى أعضاء الأسرة قد شغل بالى . ونمت ليلتى فاذا بالدكتور ابو ريدة يحضر

في صباح اليوم التالي وكان معه الدكتور أبو زيد وطلبا
منى الاستعداد للذهاب الى المستشفى فرحبت بذلك فقد
كان هذا مطلبى منذ اللحظات الاولى ووجدتني في
مستشفى حكومي كان في مظهره يبدو وكأنه مستشفى
من الدرجة الثالثة وربما اقل من ذلك . وقد قال لي
الدكتور أبو ريدة الذي ذهب معي الى المستشفى انه من
الافضل لي ان أمكث مدة ثلاثة شهور حتى يرفع عني ثمن
تذكرة الطائرة ذهابا وايابا فضلا عن الحصول على مرتبي
الشهري لمدة الشهور الثلاثة ورجا الله جل وعلا ان
لا يستدعي مرضي المكث في المستشفى هذه المدة وان
استأنف عملي بالجامعة في أقرب فرصة أي بعد حوالي
عشرة أيام . ووضعت في حجرة متواضعة جدا بالنسبة
للحجرة التي وضعت فيها في عام ١٩٥٨ « بمستشفى
فيكتوريا » عندما اقتضى الامر اجراء عملية جراحية لي .
وكان يزاملني شيخ مريض لا ينام ولا يجعلني استمتع
بالنوم ليلا أو نهارا . وبدا لي ان هم اطباء المستشفى
كان اجراء عملية رسم القلب لي . وجاء المختص ويحمل
معه جهازا عتيقا ولكنه كان جهازا كما قال لي هذا
المختص بعد ان أبديت ملاحظتي عنه سليما . وكانت
النتيجة في ضوء رسم قلبي ان وجد الاطباء انه قلب
سليم . ولم يلاحظ احدهم الاوجاع التي ذكرتها في
مواضعها في بطني ورأوا ان العناية بالوان الطعام فيها
الشفاء . لم يحاول طبيب واحد ان يقترح عمل « اشعة »
فلعل العلة ان تكون في « المرارة » أو في « الكبد » أو
في مكان ما لا أعرفه ! وكان طعام المستشفى فعلا طعاما
مفيدا لحالتي بدوت اقل وزنا ولكني لم أكن أشكو من

أوجاع وان كنت أشكو من النوم المتقطع . لأنني ماكنت
أبث ان انام لاستيقظ على صوت زميلي المريض في
الحجرة او على صوت جهاز التكييف الذي كان يعمل طوال
الوقت . وكنت أتذكر ثورة الدكتور أبو زيد ولم أدر
لذلك سببا فأنا شخص مريض فعلا ويبدو انني في نظره
شخص يدعي المرض لانه لم يفعل شيئا في سبيل الاهتمام
بمريضى او ادعائى المرض الا انه والدكتور أبو ريدة انتهيا
بعد فترة طويلة الى « ايداعى » بمستشفى من الدرجة
الثالثة او اقل من هذه الدرجة . وكنت أتذكر أيضا في
اثناء وجودى بهذا المستشفى موقف هذا الرجل من الزميل
محمد حسن كامل واتهامه ظلما بتحريضى على الذهاب
الى مدير الجامعة الذى كان يعلم علم اليقين ماكان بينهما
من شقاق . وتذكرت فجأة موقفه من الزميلة نجوى
حافظ التى وعدھا بالتعيين فى جامعة الكويت على درجة
معيد ، وعندما ذكرته بذلك أبلغنى انه أرسل لها خطابا
على العنوان الذى اعطته له لى تقدم طلبا الى ادارة
الجامعة بهذا الخصوص ولكنها لم تفعل ، وماكان منى الا
ان أرسلت اليها « تلفرافا » حاضا اياها على ان ترسل
هذا الطلب توا وبخاصة ونحن فى اول العام . وأرسلت
لى فى خطابها المؤرخ فى يوم ٢٨ من سبتمبر عام ١٩٦٨
تبدى قلقها من ضياع الفرصة ، واتضح لنا اقصد لى ومن
معى ان ادارة الجامعة اخذت قرارا بالاقتصار على تعيين
المعدين من الكويتيين والكويتيات ولم يبلغ الدكتور أبو زيد
ذلك لى ولم يبلغه أيضا للزميلة نجوى ، واعتذر خطأ او
كذبا بأن طلب الزميلة نجوى لم يصل فى الوقت المناسب
وبدا لى الدور الذى يحاول ان يؤديه هذا الرجل

واضحاً أنه « دور مورد الانفار » الذى لا قلب انسانى ينبض
فى كيان أطماعه الا مايسر تحقيق هذه الأطماع . انها
لديه الهدف والوسيلة جميعاً . وقد تأكد لى ذلك عندما
جاء الى المستشفى لا ليعودنى بل ليأمرنى امسحاً
بالاستعداد لمغادرته الى أحد فنادق مدينة الكويت هو
فندق « اليونيفرسال » . وعندما طلبت منه ان يستأذن
الطبيب المعالج رفض رفضاً باتاً قائلاً انه متفق معه على
ذلك من قبل . وتركت المستشفى الى الفندق فى يوم
١٩ من شهر أكتوبر عام ١٩٦٨ . ومكثت فيه حتى يوم
٣ من شهر ديسمبر عام ١٩٦٨ . أى عندما غادرت دولة
الكويت وانا فى طريقى الى مدينة القاهرة الحبيبة التى
وصلت اليها فى نفس اليوم . ولم تبرح مخيلتى قسماً
وجه الدكتور أبو زيد عندما استقر بى المقام بالمستشفى
ولم يجد مايقوله الا ان استعد لمواصلة القساء دروسى
بالجامعة التى كنت قد بدأتها فعلاً ولكنى لم استطع
المواصلة لللام المبرحة التى كانت تنتابنى من آن لآخر .
ووجدت نفسى فى مكان مريح به كل مايجتاج الانسان من
وسائل الراحة وهانذا اتفرغ للجامعة وتتفرغ الجامعة
لى وبخاصة وقد علمت بوجود الاستاذ الدكتور «عبدالعزیز
سامى» طبيب أمراض الصدر ، وكانت صلتى به صلة
انسانية ، بالكويت . رأيت ان اعرف مقر وجوده لأذهب
اليه لكى يدلنى على ماذا أفعل ! انه بالطبع لن يكون الطبيب
المعالج ولكنه يستطيع ان يشير على بالطبيب الذى يراه
أولى بعلاجى . عشت فى هذا الحلم اللذيد ونظرت الى
امام وبدأت اذهب الى الجامعة لكى أودى مسئولياتى .
وقد سعدت بوحودى بين الطلاب وشعرت بأنهم قد سعدوا

بوجودي أيضا . وكنت استاجر عربة لكي اصل في مواعيدي المقررة التي تعمد الدكتور أبو زيد ان تكون مواعيد مبكرة . ولم يحاول أن يغيرها في ضوء ظروفى او يحاول ان يقترح تغييرها لتيسير القيام برسالتى . لم يفعل ذلك ولم أسأله ان يفعل ذلك . وبدأ الناس يزورونى فى الفندق ، وكان من اوائل الزائرين طلبة الجامعة وشعرت ان من بينهم من كان على وعى بما يدور حوله من احداث . وكان سخطهم على مايكتب فى جرائد الكويت ضد مصر بعد هزيمة ١٩٦٧ شديدا . وكانوا يخصون جريدة « الراى العام » التى كانت سطورها تتضح بالشماتة والسب الناقع . وكانوا يرون وكأنهم كانوا يتنبأون بالانتصار على اسرائيل حتما وبخاصة وقد بدأت « حـسـرـب الاستنزاف » عقب هزيمة شهر يونيو ١٩٦٧ مباشرة . اى ان الشعب المصرى كان عازما على الاخذ بالثأر منذ اللحظة الاولى . وكان يزورنى ايضا الزميل العزيز محمد حسن كامل والزملاء حسن الكاشف ومصطفى تركى ومحجوب . وكنا نتحدث كثيرا عن الجامعة واساتذتها الذين لم يحضر منهم أحد سوى الدكتور أبو ريدة الذى جاء لى يقنعنى بأن اسحب تأكيد استقالتي . وكان لهذا التأكيد قصة فقد كنت فى شوق زائد الى مجيئ زوجتى ولم اكن اعلم عوامل تأخيرها الا بعد عودتى الى القاهرة . وكانت تزور العزيزة آمال فى شقتها فى منزل يجاور منزلى بالقاهرة وعند نزولها على الدرج انزلت قدمها وكسرت احدهما واضطرت الى الذهاب الى الطبيب الذى عالجهـا وطلب منها المكث فى السرير مدة لا تقل عن خمسة عشر يوما . ولما انتهت المدة المطلوبة وعادت قدمها

الى وضعها الطبيعى ارسسل العزيز أحمد « تلفرافا »
بموعد حضورها الى الكويت . وكان عندي الزملاء
الكاشف وتركى ومحجوب ، كانوا يزوروننى فى الفندق
عندما وصل هذا التلفراف . ولكنى لم أفرح بوصوله
وذلك لان الزميل محجوب ذكر فيما ذكر ان اتجسأه
الدكتور أبو زيد نحوى قد تغير وأبدى للحاضرين مدى
التغير الذى طرا عليه . وكان يرى أن التغير هذا وكأنه
لا مبرر له . ولما كنت أعلم مدى ارتباط الزميل محجوب
بالدكتور أبو زيد ، فأننى تأكدت انه أى الزميل محجوب
إذا قال ما قال كان مجرد رسول يبلغ رسالة . وعندها
قلت للزميل الكاشف أن يرد على التلفراف المرسل من
زوجتى بأنها لاتحضر فى الوقت الراهن لاننى بمناسبة
شهر رمضان عام ١٣٨٨ وكان على الأبواب ساعود لنحضر
الى الكويت سويا . وراجعت مضمون التلفراف المرسل
ورجوته أن يتفضل بإرساله عن طريق مكتب التلفراف
بالمدينة . وقد حدث كل ذلك أمام الحاضرين وكان من
بينهم الزميل محجوب الذى أبلغ بالضرورة ما حدث
للدكتور أبو زيد . ثم ارسلت تأكيد طلب عودتى الى
القاهرة وانقطعت عن الذهاب لالقاء الدروس بالجامعة .
وجاء الدكتور أبو ريدة يتحدث الى لى أسترد هذه
الاستقالة . وكان يقول ضمن ما قال ان الكويت بلد فيه
كل مايشتهى الانسان وان التفاح تجده فى الاسواق
رخيص. الثمن واى شئ تحتاج اليه تجده امامك .
يتحدث عن الكتب التى كان يمكن أن أطلع عليها أو اطلب
شراءها ولم يتحدث عن الصحبة التى سافقتها بعد
عودتى الى القاهرة الحبيبة صحبة الدكتور الطويل

والدكتور زكى نجيب محمود وصحبته هو وحتى صحبة الدكتور ابو زيد الذى كنت ومازلت أقدر مستواه العلمى وان اختلفت معه فى اتجاهاته وبعض أنماط سلوكه . لم يتحدث الدكتور ابو زيدة الا عن كل ما هو ماضى ، وانى له ان يدرك ما ارنو اليه من هذه الحياة ؟ وانى له ان يعلم علم اليقين كيف بدأت وماذا فعلت فى ضسوء تاريخى العلمى والعملى ؟ انه لم يكن يرى الا التفاح رخيص الثمن . وكأى مورد أنفجار سرعان ما أرسل الدكتور ابو زيد الى الزميل « الدكتور محمد عبد الله ابو على » ليعمل بالجامعة . فالانفجار موجودون والعرض أكثر من الطلب . ولعله كان قد اتخذ من مدير الجامعة قدوة فقد كان الآخر يقول ويكرر القول انه عندما يعود الى مصرنا الخالدة يجد الاكابر « يقصد ذوى المناصب العليا » يجرون وراءه وكان منهم الوزراء ، « وكان يضغط على لفظ الوزراء » وذلك لكى يعين صديقا او قريبا او محسوبا فى الجامعة . وكنت أحسب الأيام لكى أعود لسيادة الطبيب الذى يشرف على حالتى منذ عام ١٩٥٦ « اى منذ ان عدت من الولايات المتحدة فى المرة الاولى لاستكمل دراسائى العليا بجامعة بوستن » ولكن فوجئت برسالة تليفونية من ادارة الجامعة تطلب منى الاشتراك فى الاحتفاء بالدكتور « جاك بيرك » المستشرق الفرنسى ، فقد رأت الجامعة بمناسبة استدعائه كأستاذ زائر لمدة شهر بها ان تحتفى به وذلك بدعوته لتناول طعام الغداء ، وانه يجب على الحضور بهذه المناسبة . وذهبت فى الموعد لارى جاك بيرك الذى كنت أعرفه جيدا كما كان يعرفنى جيدا . وكان المدعوون من اساتذة قسم الفلسفة وعلم الاجتماع . وكانت

احاديث الحاضرين شتى . وبمناسبة او بدون مناسبة
 ذكر كتابي « من ملامح المجتمع المصري المعاصر : ظاهرة
 ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعي » . ذكر هذا
 الكتاب جاك برك نفسه وعلق عليه . وكانت لحظة ذكر
 هذا الكتاب لحظة زهية أصابتني فيها في افكار بعض
 من كانوا من الحاضرين وعلى رأسهم الدكتور أبو زيد .
 وكان تعليق الاستاذ المستشرق الزائر طيبا . وعلى الرغم
 من ذهابي الى هذا الحفل غصبا فقد كان يستحق ان
 اذهب اليه . فقد سمعت . عدا ذلك احاديث علمية
 صدرت من جميع الحاضرين . وقد اثلج ذلك صدري
 وانساني بعض مما كنت اواجهه . ولكنني عندما سمعت
 عن الحفاوة الزائدة على الحد بالاستاذ الزائر الذي
 خصص له ولسكرتيته الخاصة مسكن خاص مريح فضلا
 عن سيارة وسائق تحت أمرهما في أي وقت وإلى أي
 مكان يشاء أن أصيب بفصّة وملاّت المرارة فمى ، وذلك
 لان كل هذه الامكانيات كانت بالاضافة الى المبلغ من النقود
 الذي كان الاستاذ الزائر قد اتفق مع الجامعة على أن
 يتقاضاه وتساءلت من الذي دعا هذا الرجل وهذه
 السكرتيرة ؟ ولم اعرف ذلك حتى الآن . ربما كان الشعور
 « بعقدة الخواجة » كان الدافع الى هذه الدعوة ، وربما
 كان المتوقع ان يدعو جاك برك احدهم كما دعى هو اقصد
 يدعو لزيارة الى « باريس » وربما كان غير ذلك .
 وفي اثناء اقامتي بفندق اليونيفرسال في خلال
 شهر نوفمبر عام ١٩٦٨ قيل لنا في احد الايام انه عطلة
 بمناسبة زيارة « شاه ايران » . لقد تقرر ان يكون ذلك
 اليوم عطلة لانه لم يكن عطلة رسمية . فلم اذهب الى

الجامعة ولم اخرج من عرقتي واحسست أن جميع من
في الكويت قد جند للاحتفال بهذه المناسبة «المقدسة» .
وكان رجال الامن في كل مكان . في الفندق وفي خارج
الفندق ونبه على بأن اغلق الستارة التي ارى من خلالها
الشارع اذا ما فتحت . ووعدت بالاذعان ولكني لم افعل ،
وذلك لانني فتحت ثغرة ارى منها ما يدور في الشارع
الذي يطل عليه الفندق . ووجدت الشاه واقفا في عربته
يحيط الجماهير ومن حوله الدبابات ومن فوقه الطائرات
لحراسته . وقيل لي أن العديد من اعضاء الجماهير
عندما رأوا الموكب ، قد سجدوا تحت اقدام الشاه وهو
يمر امامهم ، ومنهم من استعد للمناسبة فذبح «العجول»
تقربا الى جلالته . ومرت اليوم بسلام . ولم ادهش لما
حدث . وذلك لان المع اعضاء المجتمع الكويتي كانوا من
الاييرانيين . ويقال ان عدد رجال الشرطة الذين « كوتوا »
وكانوا أصلاً من الايرانيين يربو على نصف العدد الموجود
من رجال شرطة دولة الكويت ، ويقال ايضا ان عددا كبيرا
من ضباط الجيش الكويتي وصف الضباط من الذين كوتوا
كانوا أصلاً من الايرانيين ، ورجال المال من التجار
وغيرهم كانوا من الايرانيين قبل ان يكوتوا . ولعل ما يدل
على نفوذ هؤلاء ما ذكرت من قبل عن اجهزة الاذاعات التي
تبث ليلا ونهارا اذاعات مصدرها مدينة « طهران » .
وان الحديث في الاسواق خليط من اللغة العربية واللغة
الفارسية وغيرهما . وحتى ما كان يكتب على لافتات المحال
التجارية كنت تجد نفس الخليط وخاصة ما كتب عني
اصحاب هذه المحلات اصحاب الملايين . واني اذكر هنا
ما لا يمكن أن انساه عندما تورط أحد أساتذة جامعة

الكويت من غير الكويتيين وهو يسير في شوارع الكويت
 بسيارته بغير السرعة المطلوبة واخذ الى مركز الشرطة ،
 فما كان من مدير الجامعة الا ان ارسل احد « السعاة »
 وكان كويتيا لكي يفك أسر الاستاذ الجامعي من مركز
 الشرطة . وكان الفضل في ذلك مرجعه الى ان جنسية
 الساعي كويتية . وكانت هذه الجنسية الضمان الذي
 لا ضمان غيره لكي ينفذ الاستاذ الجامعي غير الكويتي
 بجلده ويعود الى الجامعة في ركاب الساعي الذي يعمل
 فيها . وكان الكويتيون والمتكوتون يعملون في وظائف
 الحكومة وفي الوقت ذاته يعملون في التجارة بكل أنواعها ،
 ومن ثم تجدهم ليس فقط لان جنسيتهم كويتية ولكن لان
 المال بالملايين يجري بين أيديهم ومن خلفهم ومن فوقهم
 ومن تحتهم ، يكتسبون مكانة اجتماعية رفيعة هي في
 حقيقة الامر في ضوء قيم المجتمع الكويتي ارفع من مكانة
 الاستاذ الجامعي الذي يمد يده لياخذ فتات ما افضلوا .
 واليد العليا التي تعطى كما كانوا يعلمون جيدا خير من
 اليد السفلى التي تأخذ . وكنت في حيرة من امرى عندما
 ارى ذلك وانا اقوم بمهمتي في الفصل ، فأرى الطلبة ولا
 ارى مستقبلا علميا زاهرا لهم . كان هناك البديل أي المال
 الذي يقتنيه الواحد منهم في سهولة ويسر . وكنت
 اعتذر للطالبات واعتذرهن وذلك لان وجودهن في فصول
 الدراسة كان يعني عندهن اطلاق سراحهن من سجون
 البيوت . انها فرصة للانطلاق ولا يهتم التحصيل الدراسي
 اذا تحقق او اذا لم يتحقق . فالامر لديهن سياتي وانا
 لا اعمم ولكني اذكر انطباعاتي عن الاغلبية من الطلبة
 والطالبات . كان منهم من يبقى تحصيل العلم فعلا وبخاصة

من جاءوا من دول الخليج وقبلوا في الجامعة وكان منهم من يرى ان الالتحاق بالجامعة مجرد الالتحاق قد يعنى شيئاً معنوياً محبباً .

وكان الأساتذة وغيرهم من الموظفين الذين يعملون في الجامعة وبخاصة المصريون منهم والذين لى علاقة بهم يحرسون على الذهاب في المواعيد المحددة لهم ثم يعودون بعد أن يؤدوا مسئولياتهم الى بيوتهم . وكانوا لا يتزاورون الا قليلاً ، في المناسبات مثلاً . ولما كانوا قد وطئوا انفسهم على انهم في دولة الكويت لكي يجمعوا الاموال مهما كانت الظروف والاحوال فقد لاحظت انهم كانوا يعيشون كل في شقته وكأنهم في « سجون مكيفة » . وياويل من كان يعيش وحده . كان هذا الشخص يجد السلوى في مشاهدة التلفزيون ليرى البرامج السخيفة فاذا اصابه الملل فانه يقرأ في القرآن الكريم او يقرأ في كتاب « دلائل الخيرات » او يقرأ في كتب دينية اخرى . واذا اكتفى من ذلك فقد يجد ان تناول الطعام هو احسن وسيلة لقتل الوقت . ولا يفكر احدهم في الذهاب الى النادي الاجتماعى الا نادرا وقد يذهب بعضهم لمشاهدة احد الافلام اذا كان المناخ ملائماً في دار عرض مكشوفة اى وهو في سيارته عادة . ومن العجيب ان لاحظت اننى كلما صحبت احدهم ممن يملكون سيارة خاصة أجده يقذف من يسرون في الطريق حوله بالشتائم . وقد تكون هذه الشتائم ذات معنى قبيحة جداً . وقد أجده يتمتم بها دون أن يحاول أن يسمعنى اياها . كان هؤلاء الرملاء اصحاب السيارات الخاصة الذين كانوا يتفضلون على بصحبتهم يبرزون بالقول والاشارة انماطاً عديدة

من انماط الشعور بالعداوة ولكنهم كانوا يجسّدون
المتعة في كل شهر عندما يقبضون مرتباتهم فتعيد هذه
المتعة ما يشعرون به من العداوة التي كانت تملأ صدورهم
وتجعل حياتهم غير مشرقة بل تجعلهم هم وكأنهم مجرد
بضاعة يجرون وراء البضاعة ولا يستطيعون ان ينتجوا
البضاعة . ولعل ثورة الدكتور ابو زيد على موقفى من
كل هذه الامور وغيرها ان جعلته يشعر بما كان فى قرارة
نفسه يود ان يفعله ، ولكنه فى ضوء ظروفه التسكينية
ومحدداته النفسية والعقلية فضلا عن محدّداته الثقافية
الاجتماعية لم يستطع ان يفعل ما فعلت . لعله كان يريد
ذلك ولكن قيود هذه الظروف والمحددات لم تعطه الفرصة
وكان ان ثار لانتى نجحت فيما لم ينجح فيه . وجدت
اللهث وراء المال ، مهما كانت الحجج المبررة ، لا جدوى
منه امام وجود الفرص التي يجب ان يحرص الانسان منا
على ان تنفك هذه القيود . ومن ثم يجد نفسه ويحرص
عليها فلا يبيعها بأبخس الاثمان وعلى حساب ما يعتنق من
مثل عليا .

وكنت قد فرقت من كتابى « محاولة فى تفسير الشعور
بالعداوة » وتم نشره فى عام ١٩٦٨ قبل سفرى الى
الكويت مباشرة . وكنت أعيش فى موضوع « مواجهة
المجهول » عند المصريين . وفى اثناء ذلك عندما كنت فى
مدينة القاهرة الحبيبة لا ازال ، بدأت دراستى الواقعية
وقد لاحظت بعض اصحاب السيارات والسيوريات او
سائقيهما يعلق بالاضافة الى كتابة بعض الكلمات والعبارات
على هياكل هذه المركبات التي تعبر فى الاغلب الاعم عن
طلب الحماية والوقاية من السوء بكل انواعه ، اشياء

معينة درءا للحسد أو طلبا للرزق أو رجاء الوقاية من
المجهول . ومن الامثلة على ذلك نجد من يعلق امامه او
على عداد سيارة الاجرة « التاكسي » « خمسة وخميسة »
او يعلق مايرمز الى رقم خمسة ، او نجد من يعلق
مصحف القرآن الكريم من الحجم الصغير او مسبحة او
حجابا او عقدا من الودع او من سنابل القمح او قطعة
من الشبة ، او يعلق دمية من الدمى على شكل « سمكة »
او « قرن شطة » او « حدوة حصان » . الخ . ولاحظت
وانا اركب احدى سيارات الاجرة التى توجد فى المجتمع
الكويتى عادة بلا عداد أن سائقها يضع مايشبه الحجاب
معلقا امامه . ومجرد سؤالى عنه وجدت السائق يقطعه
اربا اربا ولم يرد على سؤالى ، وذكرت هذه الحادثة
لأحدهم فذكر أنه مجرد السؤال عن الحجاب يذهب تأثيره
من ثم فتمزيقه فى رأى سائق السيارة كان الحل الوحيد .
وهو اذ فعل ذلك كان فى حقيقة الامر قد اظهر غضبه
الشديد لمحاولة اقتحامى دائرة اسراره المقدسة . ولست
ادرى ان كان هذا التفسير صحيحا أو غير صحيح .
ولكن هنا فى المجتمع الكويتى وجدت سائقا يفعل مايفعله
سائق مصرى . وقد ظهر موضوع « مواجهة المجهول »
منشورا فى كتابى « حديث عن الثقافة : بعض الحقائق
الثقافية المصرية المعاصرة » عام ١٩٧٠ وقد تبع نشر هذا
الكتاب كتاب « هتاف الصامتين : ظاهرة الكتابة على
هياكل المركبات فى المجتمع المصرى المعاصر » . كما يعلم
القارئ فى عام ١٩٧١ . وقد ذكرت الكتاب الاول وكان
لايزال تحت التحضير عندما رأت ادارة الجامعة ان ترسلنى
بالامر الى طبيبين للكشف على . وقد ذهبت فى الموعد

الذى حدداه لى وقاما بفحصى فحصى دقيقا وانتهيا الى قرار موحد هو اننى بخير وعندما أشرت الى موضع الالم الذى كان ينتسابنى بفترة . فى بعض الاوقات لم يسد احدهما رأيا محددا . ولكن كان ههما ان يقنعانى بالبقاء لاؤدى رسالتى نظير المال الذى حدد لى مرتبا نظير أداء واجباتى . ولعلهما لم يكونا يعلمان ان هذا لم يكن املى . لم يكونا يعلمان اننى كنت آمل ان لا اكون مجرد شخص موجود فى جامعة الكويت بل ان تكون هذه الجامعة موجودة فى ، مثلها مثل المؤسسات التى تشرفت بالعمل فيها من قبل سواء كانت « مؤسسة الزفاف الملكى » او « معسكر كوم امبو » او « مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الاحداث بالقاهرة » او « المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية » . ولم يكونا يعلمان او احدهما اننى فى ضوء الظروف التى وجدت نفسى فيها فى المجتمع المصرى بعد هزيمة شهر يونيو عام ١٩٦٧ وفى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بعد ان اختار الدكتور خليفة الوزارة بديلا عن مهنة البحث العلمى الاجتماعى - أثرت ان اوجه طاقتى الى خدمة بلد عربى ليس سعيا وراء المال للمال ولسكن لأعمى عملا صالحا وأعيش فيه انسانا مرغوبا فيه وذا كرامة ، كما يعيش فى شفاف قلبى وكيانى . وأقصد بالعمل الصالح أن أسهم فى عملية التنشئة الاجتماعية لشباب هذا البلد فى ضوء خبراتى وفى حدود طاقتى ولكن !

ما كل مايتمنى المرء يدركه تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن .

وعلى الرغم من أصرار هذين الطبيبين الكريمين على

أقناعى بالبقاء ، فأتنى لم أوافق ، فقد تذكرت موقف الدكتور أبو زيد منى وثورته بلا مبرر ضدى وتصرفاته التى لا يمكن أن تصدر عن شخص يرى نفسه أنه يؤدى دورا رئاسيا بالجامعة الكويتية . كنت على وشك الانفجار بالبكاء أمام هذين الطبيبين الكريمين . كدت أن أقول لهما ما كان يعتمل فى قؤأدى ولكنى نجحت فى الإصرار على تأكيد استقالتي . وتذكرت ما كنا نفعل عندما كان أستاذى يعقوب فام يقع تحت وطأة المرض وكان غير متزوج ، ولا ولد له . وكان يسكن « بنسيونا » فى مدينة القاهرة ، وكان فى ذلك الحين لم يعد الخمسين من عمره — كنا نسعى لأهثين لكى نضعه تحت رعاية الأطباء ، وكنا نفعل ذلك بكل الحب وكل الاحترام . كنا تلاميذه وأبناءه وأصدقاءه ومثل ذويه ، ولا نرجو له الا الشفاء العاجل . وتذكرت أيضا وأنا فى مدينة لندن ما فعلته معى « مسز تريس » التى كنت أسكن فى حجرة من حجرات منزلها فى حي « هولاند بارك » عندما مرضت وأرسلت قوا رسالة تليفونية للطبيب المعالج لكى يسهر على راحتى بمعالجتي وكان يسكن بجوارى أحد الشبان الذين عاشوا فى مصرنا الخالدة ، فاهتم باحضار الدواء الذى وصفه الطبيب وأحضر العديد من الجرائد والمجلات لكى أتصفحها واقتل عن طريق قراءتها وقتى وأنا جالس على سريرى . وكان هذا الشاب « يهوديا » ولكن لأنه عاش حتى سن الثامنة عشرة فى ظل المناخ الثقافى المصرى فقد تصرف نحوى وكأنه مصرى أصيل مائة فى المائة . وجاءت صورة أستاذى « البروفسور ألبرت موريس » فى جامعة بوستن تنهأدى وتذكرت اهتمامه البالغ عندما صدمتنى

برودة أول شتاء قضيته في مدينة بوستن في عام ١٩٥٣ . تذكرت حرصه الشديد - وهو الأمريكي الذي يعتقد أن الوقت عنده يعني المال - على العناية عندما أوقعتني المرض على ظهري طريح الفراش . لم أقل هذه الذكريات وغيرها لأحد من الأطباء أو لغيرهما . ولكني كنت أقولها لنفسي وأتعجب أن المرض أقصده مرضي في مدينة بوستن مثلاً كان يلقي الرعاية والعناية والاهتمام الإنساني من أناس لا امت لهم بصلة قرابة جنسية كانت أو وحدة دينية . فما بال الذين انتمى اليهم بهاتين الصلتين عندما مرضت في مدينة الكويت أداروا إلي مرضي ظهورهم ؟ وسرعان ما جاء إلي خاطري رد « أحمد لطفى السيد » على « اللورد (كرومر) » في شهر مايو عام ١٩٠٧ الذي نشره في جريدة « الجريدة » إذ يقول :

« علمنا التاريخ ، وطبائع البشر أنه لا شيء يجمع بين الناس إلا المنافع فإذا تناقضت المنافع بين قلبين استحال عليهما أن يجتمعا لمجرد قرابة في الجنسية أو وحدة في الدين » .

ويبدو في ضوء مقاله أحمد لطفى السيد أن مرضي قطع ما بيني وبين الدكتور أبو زيد من منافع ، تماماً كما يحدث عادة من مورد الانفار إذا مرض . انفار أو عجزوا بسبب وجيه عن أداء ما يراه المورد أمراً ضرورياً . وفي ضوء تقرير الطبيب الكريمين اللذين لا أذكر أسميهما وقت كتابة هذه السطور مع الأسف الشديد ، صرحت إدارة الجامعة بإعادة جواز سفرى الذي كان مخجسوزاً لديها لي مع خطاب إلي إدارة الجمارك الكويتية بالسماح

لى بمغادرة البلاد وكان يوم الثلاثاء ٣ من شهر ديسمبر
عام ١٩٦٨ ، الموافق ١٣ من شهر رمضان عام ١٣٨٨
يوم مغادرتى المجتمع الكويتى بعد ان مكثت تحت سمائه
٨٠ يوما . وكان آخر علاقة لى بهذا المجتمع ان دفعت ٧٠
دينارا كويتيا بحجة زيادة وزن حاجياتى عن المعتسـاد
تسلمها أحد موظفى الجمارك الكويتية دون ان يعطينى
ايصالا بالمبلغ الذى تسلمه . . وعند ذهابى لاستلام جواز
سفرى جاءنى الدكتور عبد الهادى ابو ريـدة وطلب منى
ان يسير معى فى فناء الجامعة وكان الجو مشمسـا ،
وتحدث الى مكررا المأساة حيث كان حديثه حول وجوب
بقائى لان ثمن التفاح فى المجتمع الكويتى رخيصا وان كل
شئ « مـادى » موجود فى هذا المجتمع ، وانها فرصة
مابعدـها فرصة يجب على ان اقتنصها والا صارت قصة ،
ولم يودعنى اجد ولم احزن لذلك كثيرا لاننى كنت انظر
الى امام . . كنت اعيش فى كتابى الذى كان تحسنت
التحضير ، اقصد كتاب « حديث عن الثقافة : بعض
الحقائق الثقافية المصرية المعاصرة » ، الذى كما يعلم
القارئ الكريم صدر فى عام ١٩٧٠ ، وكان من حسن
الحظ ان قبله القراء قبولا حسنا . وكنت فى لحظـاتى
الاخيرة وانا فى المجتمع الكويتى اتطلع الى الجلوس الى
مكتبى فى مكتبى لكى اقرأ ولكى اكتب ماشاء لى الوقت
لكى اقرأ ولكى اكتب ، وكان التطلع هذا مشـة لا يمكن
ان تعادلها متعة اقتناء الملايين من الدنانير الكويتية .
والجلوس الى مكتبى فى مكتبى مازال حتى لحظة كتابة
هذه السطور أعظم متعة عنـدى . فالوصول على كتاب
ذى قيمة عنـدى وقراءته لا يعادلها شئ فى دنياى .

ويكفيني كما يعلم القارىء كتاب المجتمع المصرى الاعظم
أقصد موسوعة المجتمع المصرى العظمى ، فهو عندى
معمل ثقافى لا ينفد ، واذا أعيش فيه فانه يعيش فى .
واذا كان لكل انسان فرض يستعى ليدركه ، فأننى كاتسان
خر اجعل ، ولا ازال ، ادراك المعالى لى غرضا ، واقصد
بالمعالي هنا ان احاول ان اعرف افضل الاشياء بأفضل
العلوم او ان اجعل من علم كل حق وعمل كل نافع هدف
الاهداف ، وتحقيق كل ذلك لا يعنى مطلقا ، كما يجب
ان يعلم القارىء ، اننى عزوف عن اقتناء المال . ولكن
المال عندى على الرغم مما يعطى صاحبه من أمن وامان
وسيلة نسبية ولا يمكن أن يكون غاية مطلقة . ومن حق
الدين يلهثون وراءه أن يلهثوا فلن يصيبهم من الوجبات
اكثر من ثلاث وجبات وربما لا يصيبونها كلها . وأنا راض
كل الرضا بالصحة والعافية اسعى اليهما واحافظ عليهما
وادعو لأحبائى ان يتمتعوا بهما . وأنا راض أيضا كل
الرضا بالستر فلا احتاج شيئا الا وأجده ومن ثم اتعفف
عن ان أسأل اللئيم حاجتى . ومطلب الصحة ومطلب
الستر ليسا لذاتهما وإنما لى . اعمل فى دنياى عملا
صالحا - اى اؤدى واجبى نحو الناس وبخاصة من
كانوا فى مرحلة الشباب ، راجيا ان اكون لهم القدوة
الحسنة ، وان احاول دون ما تقاعس عن - طريق مهنة
البحث العلمى الاجتماعى ان استمر فى دراسة المجتمع
المصرى المعاصر ما استطعت الى ذلك سبيلا ، وأنا إذ
أكرر طلب تحقيق هذه الامال فرجائى ان لا يمل القارىء
الكريم تكرارها . فهى حياتى التى لا أحيا إلا بها . اننى
أذا أعيش حياتى أجد انفاسى ترددها وضربات قلبى تعزفها

ومعظم أحملي وأنا نائم أو يقظان تدور حولها . واصارح
القارئ بأنني اذ كنت أعيش في ظل مناخ هذه الافكار
وانا في طريقى الى مدينة القاهرة الحبيبة جالسا على أحد
كراسى الطائرة التى تقلنى ، اتطلع الى المستقبل متفائلا
على الرغم من الاحساس الدفين الذى كان يهتف هتافا
صامتا وكأنه يقول لى ان الطريق الذى اخترته هو
الطريق الضيق . صحيح أنك قد اخترته عن طواعية ،
ولكن هذا الطريق هو طريق القلة وستبقى كذلك مادمت
له سالكا . . ورددت على هذا الهتاف الصامت وأنا صامت
ايضا برجاء تحقيق هذا الهدف فهو املى ورجائى مادامت
هذه القلة قلة كريمة مكرمة . وترنمت هاتفا :

نعيرنا انا قليل عديدنا فقلت لها أن الكرام قليل
وفجأة واجهت الواقع المر فى بلادى فتذكرت هزيمة
يونيو عام ١٩٦٧ ، وتذكرت شماتة الشامتين والتحيز
لحد مصر لصالح « اسرائيل » من الامبريالية العالمية
ومن يمشى من اذنان الدول فى ركابها - ولكنى تذكرت
ايضا تاريخ مصرنا الخالدة التى على الرغم مما حدث لها
فى خلال فترة يزيد على ٢٤٠٠ عام مازالت قابضة صامدة
على خريطتها . لقد اندثرت مااندثرت من امم وحضارات
وبقيت مصرنا الخالدة تحيا وتبنى الحضارات . ولما
مرت كلمة « صامدة » بخاطرى تراءى الصمود الذى يقوم
به ابناء مصرنا الخالدة فى الوقت الراهن اقصد فى المرحلة
منذ شهر يوليو عام ١٩٦٧ حتى شهر مارس عام
١٩٦٨ . ولاحظت وأنا راكب فى الطائرة المقلّة الى مصرنا
الخالدة أننا اقصد المصريين كنا نواجه مرحلة أخرى كانت
قد بدأت بعد شهر مارس عام ١٩٦٨ . وقد تأكّدت

ان المراحل سوف تجيء مرحلة بعد أخرى تحتى تظهر
الارض المصرية من آثار العدوان . وعاد الى نفس التفاؤل
وانا اذكر معركة « رأس العش » واغراق « ايلات »
« وتطوير السلاح » ثم قرار « تجنيد خريجي الجامعة
والمعاهد العليا » . وقلت لنفسي ان قيم البذل والتضحية
والتعاون قد رفعت عن كاهلها غطاء الكمون وبدأت فى
ضوء الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية
ان تؤدي ادوارها بعد ان حطت عليها او كادت رمس
النسيان فى ضوء ظروف ثقافية اجتماعية واقتصادية
وسياسية أخرى . وفجأة وقفت الطائفة ووجدت نفسي
كما وجد الركاب القليلون الذين كانوا فيها فى مطار
القاهرة الدولي . ونظرت فوجدت العزيز أحمد ينتظرني
وعلى وجهه ابتسامة وكان يصحبه العزيز سعيد محمد
سعيد أحد عمال المركز . واذا بالدموع تسبح من عيني
سحاً . وكانت على خدي تسيل وكأنها قطرات المطر ولم
أدر حتى الان أى حتى كتابة هذه السطور هل كانت
دموع فرح أو دموع حزن ؟ انها كانت كما يبدو لى الان
وسيلة للتنفيس عما كانت بى من المشاعر الدفينة سواء
كانت مشاعر تعكس الآلام او كانت تعكس القلق او كانت
تعكس الخجل . فقد كانت تراودنى أحيانا فكرة الفشل
فى مهمتى فى الكويت . وكنت أطردها ولسكنها كانت
تطاردنى . وقد سعدت فى خبث بعدم حضور أحد من
الزملاء فى المطار وقد توقعت ذلك من قبل . فانا لم اكن
شخصاً ذا حيثية او نفوذ او سلطة او حتى قوة . انهم
لم يفتوا ما فعله زملاء « الصانع أحمد والى » الذى كان
على الرقم من رتبته المنخفضة يشغل وظيفة « كاتب أسرار

وزارة الداخلية « ٤ » وكنت اجلس بجانبه في تحجيره
مكتبه ويدخل اصحاب « رتب اللواء » يحيونه التحية
العسكرية . وكنت اجد في هذا حالا معكوسا ولكنه النفاق
الذي يصيب بعض اعضاء المجتمع المصري عندما يواجهون
بعض المواقف . كان على الصاغ احمد والى ان يسافر
بالطائرة في رحلة الى اليابان لفترة قصيرة فودعه العشرات
وفي اثناء غيبته عين الوزير في منصب كاتم اسرار وزارة
الداخلية شخصا آخر . وعاد احمد والى فلم يجد احدا
في المطار يستقبله ولم يجد سيارة تقله . فكانت الطامة
الكبرى ولولا ارادة كان مازال يتعلى بها لحدث لهذا
الرجل ما قد اصاب نفسه أو عقله ، ولكننى في موقعى
غير الصاغ احمد والى في موقعه . فانا كنت ولا ازال
اعتمد على عملى ولم اكن ولا ازال اعتمد على منصب ،
وكنت لا ازال ارى ان شرف العمل فى ميادين مهنية
البحث العلمى الاجتماعى أو العمل فى ميادين مهنية
الخدمة الاجتماعية اعظم شرف . وكنت ارى ولا ازال ان
هذا العمل اخلد من اية وظيفة أو اى منصب ولنا فى
« ابن خلدون » و « رفاعة الطهطاوى » و « احمد لطفى
السيد » و « طه حسين » وغيرهم اسوة حسنة .

فهرس

صفحه

١٢٥	يوما فى مواجهة الضياع	٧
١٠٩	مشروع دراسة اجتماعية لمنطقة أسوان
١١٢	تقرير عن الزيارة الاستطلاعية لمنطقة أسوان
١٤٢	رب ضارة نافعة
٢٣٣	وأخيرا وليس آخرا ٨٧ / ١٢١٥
٢٣٧	تقرير لجنة الجائزة التشجيعية فى الاجتماع عام ٦٥ - ١٩٦٦

رقم الايداع : ٥٧٤٣ / ٨٧
الترقيم الدولى : ٩ - ٣٢٤ - ١١٨ - ٩٧٧ ISBN

وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

السيد / عبد المال بسيوني زغلول -
الكويت : الصفاة - ص ٠ ب رقم ٢١٨٣٣

13079 - تليفون ٤٧٤١١٦٤

اسعار البيع للعدد الممتاز فئة ١٢٥ قرشا :-

سوريا ٤٠٠٠ ق . س لبنان ٣٠٠ ليرة الاردن ٤٠٠ فلس الكويت ٤٠٠ فلس العراق
٢٠٠٠ فلس السعودية ٧ ريالات الدوحة ١٠ ريالات دبي ١٠ دراهم ابو ظبي ١٠ دراهم
مسقط ١ ريال تونس ٢ دينار المغرب ٢٠ درهما غزة والضفة ١ دولار ايطاليا ٣٥٠٠
ليرة ، ٠

ان كتاب « الثمار » هو الجزء الثالث من كتاب .. التاريخ الذى احمله على ظهري : دراسة حالة .

والرجاء ان يكون القارىء قد توقع صدور هذا الجزء الذى يحمل مفهوم « الثمار » فالجزء الاول كان يهتم بالارض والبذور ، والجزء الثانى كان اهتمامه بماء الحياة . والثمار اى ثمار لا يمكن ايجادها الا اذا وجدت الارض ووجدت البذور ووجد الماء . والاجزاء الثلاثة كتبها الدكتور سيد عويس منذ ولادته وحتى كتابة اخر سطر من سطور الجزء الثالث عن المجتمع المصرى ، فالاول يعكس صورة المجتمع المصرى فى احد احياء مدينة القاهرة فى شخص سكانه الكادحين منهم وغير الكادحين ، وهم يحيون حياتهم بكل انماطها فى العشرينيات . والجزء الثانى يعكس الظروف المواتية وغير المواتية التى واجهها بعض من شغفوا بطلب العلم والمعرفة فى الاربعينيات وما بعدها فى خارج الجمهورية ، وفى داخلها . اما الجزء الحالى فقد اهتم المؤلف اهتماما بالغاً بآثار المجتمع المصرى على العاملين فى احدى المؤسسات الاجتماعية التى انشئت فى اواخر الخمسينيات ، سواء كانوا يديرون هذه المؤسسة من أعلى أم كانوا من العاملين الآخرين الذين كانت مكاناتهم الاجتماعية اقل علواً .

وقد حاول المؤلف مخلصاً وهو يتحدث عن المؤسسة المذكورة كأحد الباحثين العلميين الاجتماعيين ان يبرز من وجهة نظره وفى ضوء خبرته المصالح التى تصنع نوايا العاملين فيها والتى بدورها تصنع مواقفهم الاجتماعية التى تحدد انماط سلوكهم .